إعادة النظر في التقسيم الجندري للعمل المنزلي في ضوء تراجع العمالة في الخدمة المنزلية

هلا عواضة

أيّار ٢٠٢٤

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

إعادة النظر في التقسيم الجندري للعمل المنزلي في ضوء تراجع العمالة في الخدمة المنزلية

الباحثة الرئيسية هلا عواضة
الباحثتان المشاركتان مريم الحاصباني وسناء كيال

أيّار ٢٠٢٤

الفهرس

مقدمة 3
الأزمة الاقتصادية المالية وأحوال الأكاديميين والأكاديميات 6
الاستعانة بعمالة الخدمة المنزلية وتبعاتها 7
مجتمع البحث نطاقه وأهدافه 9
أدوات جمع البيانات وتحليلها 10
الخصائص السوسيوديموغرافية للمشاركين/ات 11
النشاط الاقتصادي الرديف لأفراد العينة وشركائهم/شريكاتهم 13
الاستعانة مقابل الإستكانة، المفاوضات المؤجلة بين الشريكين 17
1. ضيق الوقت 18
2. طاحونتا العمل المأجور والعمل المنزلي: 18
3. ولادة الأطفال:... 18
4. إمّا المهنة إمّا المنزل: 19
5. فكرة الاستعانة وتمويلها وجهان لعملة واحدة: 19
أسباب عدم الاستعانة: تحولات تحت سقف التقسيم البطريركي للعمل 22
1. الوضع المالي كحائل وراء عدم الاستعانة: 23
2. الشراكة تحت سقف المنطق البطريركي 23
3. مشاركة الأولاد السلبية: 25
4. رفض الاستعانة من منطلق مبدئي: 25
تحولات لناحية الاستعانة الأسرية 26
أشكال المساعدة المستجدة 27
تقسيم العمل المنزلي تحوّلات تحت مطرقة الأزمة 29
المهام والمفاوضات الجارية 29
1. مهمة ترتيب المنزل: 31
2. مهمة إعداد الطعام: 33
3. مهمة تنظيف الأطباق 35
4. مهمة غسل وكي الملابس: 37
5. مهمة مسح البلاط وتنظيف الحمامات: 38
6. مهمة التسوق: 39
7. مهمة العناية بالأطفال، 40
خلاصات أولية حول تقسيم المهام المنزلية بحسب معيار التقسيم الجندري للادوار 42
رضى الشريكين ما له وما عليه 43
1. الرضى بين الذكور والإناث. 44
2. الاستعانة ومستوى الرضى 45
3. مفاوضات لكسب رضى الشريك/ة 46
4. تقمّص الدور الاجتماعي والرضى 47
5. الرضى والموارد 47
التقسيم الجندري للعمل المنزلي بأعينهم/ن 48
المقولات بين الأمنيات والواقع 49
الاستنتاجات: التقسيم الجندري للعمل المنزلي خطوة إلى الأمام خطوتان إلى الوارء 53
المراجع 50
الملحق 63
الملخص 79

فهرس الجداول والرسوم البيانية

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	توزّع إجازات العمل الجديدة في خلال العام 2014 / 2023	5
2	توزّع أفراد العينة بحسب درجة مساهمة الإناث والذكور في المهام المنزلية قبل العام 2020 وحاليًا	30
3	توزّع أفراد العينة بحسب رأيهم/ن على المقولات حول الأدوار الجندرية	50

فهرس الرسوم البيانية

الرقم	العنوان	الصفحة
1	توزّع أفراد العينة بحسب النوع الاجتماعي	12
2	توزّع أفراد العينة بحسب طبيعة النشاط الاقتصادي الريفي	13
3	توزّع أفراد العينة بحسب المستوى التعليمي للشريك/ة والنوع الاجتماعي	14
4	توزّع أفراد العينة بحسب النشاط الاقتصادي الحالي للشريك/ة والنوع الاجتماعي	14
5	توزّع أفراد العينة بحسب طبيعة النشاط الاقتصادي الحالي للشريك/ة والنوع الاجتماعي	15
6	توزّع أفراد العينة والشريك/ة بحسب الدخل الشهري	17
7	توزّع أفراد العينة بحسب صاحب/ة فكرة الاستعانة بالعاملة المنزلية	20
8	توزّع أفراد العينة بحسب المصدر المالي لدفع أجرة وتكاليف العاملة المنزلية قبل 2020 وحاليًا	22
9	توزّع أفراد العينة بحسب أسباب عدم الاستعانة بعاملة في الخدمة المنزلية قبل 2020	23
10	توزّع أفراد العينة بحسب المشاركين/ات في العمل المنزلي و/أو رعاية الأطفال الذين لا يستعينون/يستعن بعاملة منزلية مأجورة قبل العام 2020 وحاليًا	24
11	توزّع أفراد العنية بحسب الاستعانة بالأعمال المنزلية و/أو رعاية الأطفال قبل 2020 وحاليًا	26
12	توزّع أفراد العينة بحسب جنسية العاملة غير المقيمة (المياومة) قبل العام 2020 وحاليًا	28
13	درجة المساهمة في ترتيب المنزل بحسب النوع الاجتماعي والاستعانة بعاملة منزلية مأجورة قبل 2020	32
14	درجة المساهمة في ترتيب المنزل بحسب النوع الاجتماعي والاستعانة بعاملة منزلية مأجورة حاليًا	32
15	درجة المساهمة في إعداد الطعام بحسب النوع الاجتماعي والاستعانة بعاملة منزلية مأجورة قبل 2020	34
16	درجة المساهمة في إعداد الطعام بحسب النوع الاجتماعي والاستعانة بعاملة منزلية مأجورة حاليًا	34
17	درجة المساهمة في تنظيف الأطباق بحسب النوع الاجتماعي والاستعانة بعاملة منزلية مأجورة قبل 2020	36
18	درجة المساهمة في تنظيف الأطباق بحسب النوع الاجتماعي والاستعانة بعاملة منزلية مأجورة حاليًا	36
19	درجة المساهمة في غسل وكي الملابس ونشر الغسيل بحسب النوع الاجتماعي والاستعانة بعاملة منزلية مأجورة قبل 2020	37
20	درجة المساهمة في غسل وكي الملابس ونشر الغسيل بحسب النوع الاجتماعي والاستعانة بعاملة منزلية مأجورة حاليًا	37
21	درجة المساهمة في مسح البلاط وتنظيف الحمامات بحسب النوع الاجتماعي والاستعانة بعاملة منزلية مأجورة قبل 2020	39
22	درجة المساهمة في مسح البلاط وتنظيف الحمامات بحسب النوع الاجتماعي والاستعانة بعاملة منزلية مأجورة حاليًا	39
23	درجة المساهمة في التسوّق بحسب النوع الاجتماعي والاستعانة بعاملة منزلية مأجورة قبل 2020	40
24	درجة المساهمة في التسوّق بحسب النوع الاجتماعي والاستعانة بعاملة منزلية مأجورة حاليًا	40
25	درجة المساهمة في العناية بالأطفال بحسب النوع الاجتماعي والاستعانة بعاملة منزلية مأجورة قبل 2020	41
26	درجة المساهمة في العناية الأطفال بحسب النوع الاجتماعي والاستعانة بعاملة منزلية مأجورة حاليًا	41
27	درجة الرضى عن تقسيم المهام في العمل المنزلي قبل 2020 وحاليًا	45
28	درجة الرضى عن تقسيم المهام في العمل المنزلي حاليًا بحسب الجنس والاستعانة بعاملة منزلية	46
29	الخطوات التي يمكن من خلالها تغيير تقسيم العمل المنزلي بين الشريكين بحسب النوع الاجتماعي	49
30	الخطوات التي يمكن من خلالها تغيير تقسيم العمل المنزلي بين الشريكين بحسب الاستعانة بعاملة منزلية	49

إعادة النظر في التقسيم الجندري للعمل المنزلي في ضوء تراجع العمالة في الخدمة المنزلية*

مقدمة

لقد حقّقت المرأة اللبنانية إنجازات عديدة عبر قيادة ودعم حركات حقوق المرأة في لبنان، من قوننة حَقّيْ الإجهاض والطلاق، والحق بالسفر من دون إذن الزوج وتحصيل حقوقها السياسية في التصويت والترشّح للمناصب السياسية منذ العام 1952، وتعديل قانون حماية المرأة من العنف الأسري 2014، والحق في التعليم الذي تُرجم بنسب مرتفعة لالتحاق الإناث بحسب الإحصاءات السنوية، التي يقدّمها المركز التربوي للبحوث والإنماء التي قاربت 60%، وهي نسب ترتفع تصاعديًّا في مراحل التعليم، لتصبح أكبر في التعليم العالي[1] .

أسهم ارتفاع معدل النساء المتعلّمات في لبنان بازدياد ولُوجهن إلى سوق العمل، ما عزّز الفرضية القائمة على العلاقة السببية بين هذين المتغيرين، والمثبتة بشواهد في أنحاء العالم، والتي تُفيد بأنّ التحصيل العلمي يسهم من بين جملة من العوامل في تعزيز وصول المرأة إلى سوق العمل. وقد لوحظت نتائج هذه العلاقة في تقرير صادر عن الأمم المتحدة حيث يشير إلى أنّ «ثمة ارتباط أقوى بين مستويات التعليم ، ومشاركة المرأة في القوى العاملة مقارنة بالرجل؛ فمشاركة الرجل في القوى العاملة لا تتغير كثيرًا مع تغيُّر مستويات التعليم (من المرحلة الابتدائية إلى مستوى الجامعة)، بينما تزداد معدلات مشاركة النساء بنسبة كبيرة عند التحاقهن بالتعليم الجامعي. لذلك، تظهر البيانات أنّ مشاركة المرأة اللبنانية في القوى العاملة ترتبط إيجابًا بالحصول على التعليم الثانوي والجامعي»[2].

لكن على الرغم من العلاقة السببية بين التحصيل العلمي والانخراط في سوق العمل لدى النساء اللبنانيات، فقد بقيت مشاركتهن في القوى العاملة* غير متناسبة مع مشاركة الذكور التي بلغت 70.4% قبل العام 2019. في حين بلغت مشاركة النساء في حدّها الأقصى 29.3%[3] . ويعود التثميل الناقص للنساء، بحسب بعض الدراسات، وانخفاض معدّل مشاركتها في القوى العاملة، إلى القيود القانونية التي تمنعها من الحصول على حقوق مساوية للرجل في مختلف المجالات، بالإضافة إلى أوجه قصور السوق التي لا تساعد على خلق فرص عمل، وعدم المساواة في الأجور التي يسودها التمييز في التوظيف والترقية[4].

حمّل انخراط المرأة في العمل المأجور أعباءً كبيرة نظرًا للتضارب بين متطلبات عملها خارج المنزل، وإنجاز "أدوارها التقليدية" من رعاية الأطفال والأعمال المنزلية داخل الأسرة[5] حيث كما هو معلوم، تمضي النساء حول العالم وقتًا أطول في إنجاز العمل المنزلي غير المأجور والرعائي. حتى مع ارتفاع نسبة مشاركة الرجل في العمل المنزلي والرعائي،

*هذا البحث مُمول بالكامل من مؤسسة فريدريتش إيبرت.

[1] وزارة التربية والتعليم العالي، وزير التربية والتعليم العالي الدكتور عباس الحلبي يشارك في المنتدى الإقليمي حول المساواة في التعليم، 2022/10/11، متاح على العنوان الإلكتروني التالي:
https://www.mehe.gov.lb/ar/Activities/News/Details?ItemId=2321.

[2] هيئة الأمم المتحدة للمرأة والبنك الدولي، (2021)، **المرأة في لبنان: قدرتها على الاختيار ومكانتها من الفرص الاقتصادية وتراكم رأس المال البشري**، واشنطن العاصمة: البنك الدولي"، ص. 33.

* أي النساء اللواتي يبحثن عن عمل.

[3] Lebanese Republic Central Administration of Statistics (CAS); International Labour Organization (ILO); European Union (EU) 2020, **Labour Force and Household Living Conditions Survey (LFHLCS)**, 2018 - 2019.

[4] عيسى، سعيد، **نظرة إلى أوضاع المرأة العاملة في لبنان، مجلة صفر الإلكترونية، 2023**، متوفر على العنوان الإلكتروني التالي:
https://tinyurl.com/yckaxpb

[5] Cheung, A. K.-L., & Lui, L. (2022). **Does live-in domestic help reduce unpaid household labor? The paradox of intensive parenting and domestic outsourcing. Current Sociology,** 70(6), 921-942.
https://doi.org/10.1177/00113921211012744

تصرف المرأة في البلدان الصناعية مرتين ونصف[6] الوقت الذي يمضيه الرجل في العمل المنزلي*. على سبيل المثال لا الحصر، تمضي النساء العاملات في أستراليا 25 ساعة عمل رعائي في خلال الأسبوع أكثر من الرجال، فضلًا عن 36.4 ساعة عمل يمضينها في عملهن المأجور[7]. وينسحب الأمر على النساء في فرنسا وأميركا وغيرهن من دول العالم الصناعي؛ ففي معدل وسطي، تمضي النساء في أميركا في المتوسط 2.7 ساعة في المهام المنزلية، بينما يقضى الرجال بالمقابل 2.2 ساعة[8]. أما في العالم العربي "فتقوم النساء بأعمال المنزل والرعاية غير مدفوعة الأجر 4.7 مرات أكثر من الرجال، وهي أعلى نسبة في العالم بحسب هيئة الأمم المتحدة للمرأة"[9] .

هذا، وقد وُضِعت مشاركة المرأة في العمل المأجور أمام تضارب بين المسؤولية المنزلية المُلقاة على عاتقها تقليديًا، وبين تأمين شروط تعاقدها المأجور خارج المنزل، ما استدعى اللجوء إلى توفير بدائل للقيام بعمل المرأة الرعائي، فاتّجه الكثير من الأسر إلى توسّل مساعدة؛ إمّا من نساء العائلة أو عبر استخدام عاملات في الخدمة المنزلية، مياومات أو مقيمات، محليات أو أجنبيات[10]. وقد انتشرت الاستعانة بعاملات الخدمة المنزلية في المجتمعات ما بعد الصناعية بشكل غير مسبوق. فعلى سبيل المثال، زاد إنفاق 10% من الأسر في فرنسا والنمسا على هذا الأمر، في حين تخطّت هذه النسبة 20% في هولندا وبلجيكا[11].

في السياق ذاته، استعانت المرأة اللبنانية بعاملات الخدمة المنزلية. وتعود هذه الممارسة إلى ستينيات القرن الماضي، عندما بدأت الأسر الميسورة (إن كانت المرأة تعمل أو لا تعمل) باستخدام النساء النازحات من الريف والنساء من بعض الجندريات العربية[12]. وفي مستهل الثمانينيات، برزت ظاهرة استقدام العاملات في الخدمة المنزلية من جنسيات مختلفة كالآسيوية والإفريقية وغيرها. ففي تقرير لهيومن رايتس ووتش، يعمل في لبنان حوالى 250 ألف عامل منزلي مهاجر في فترة ما قبل العام 2019، وأغلبهم نساء يعملن في الخدمة المنزلية قادمات من بلدان أفريقيا وجنوب شرق آسيا، بما في ذلك إثيوبيا، والفليبين، وبنغلاديش، وسريلانكا[13].

لكن مع حلول العام 2019، ومع انفجار الأزمة الاقتصادية المالية، نُسفت الترتيبات السابقة فيما بين النساء اللبنانيات في سوق العمل المأجور و"بدائلهن المنزلية" نظرًا إلى عودة آلاف العاملات الأجنبيات المستخدمات في الخدمة المنزلية -بحسب المنظمة الدولية للهجرة- إلى بلادهن[14]. فعلى وقع الأزمة، أصبحت مرتّبات عاملات المنازل المدفوعة بالدولار الأميركي، باهظة الثمن بالنسبة إلى العديد من الأسر اللبنانية بسبب الانخفاض الحاد في قيمة العملة اللبنانية مقابل الدولار[15]. لذلك، أنهى الكثير من تلك الأسر عقود العاملات في الخدمة المنزلية من دون سابق إنذار نتيجة لجائحة كوفيد 19 أو إغلاق الأعمال، أو عدم قدرة الأسر على دفع رواتبهن أو تغطية نفقات معيشتهن[16].

---

[6] Executive summary, ILO, **Women at Work Trends**, 2016.

• يختلف عدد الساعات التي تمضيها النساء في العمل الرعائي بين بلد وآخر لكن الأكيد أنها تمضي وقتًا اكثر من الرجال لإنجاز المهام الرعائية.

[7] Ruppanne, **Leah**. (2016). **We can we reduce gender inequality in housework – here's how. The Conversation, https://theconversation.com/we-can-we-reduce-gender-inequality-in-housework-heres-how-58130**

[8] Bureau of Labor Statistics Department of Labor, USDL-23-1364. American Time Survey 2022 Results. www.bls.gov/tus.

[9] عزت، منى، النسوية والعدالة الاقتصادية، فريدريتش إيبرت، 2022، https://tinyurl.com/rfbrdr8b

[10] بيضون، عزة شرارة، **العمل المنزلي: نظرة نسويّة، المفكرة القانونية**، 2019. https://tinyurl.com/5ee9mypy

[11] Cheung, A. K.-L., & Lui, L. (2022). **Does live-in domestic help reduce unpaid household labor? The paradox of intensive parenting and domestic outsourcing**. Current Sociology, 70(6), 921-942. https://doi.org/10.1177/00113921211012744

[12] نحاس، شربل، **العاملات الأجنبيات في الخدمة المنزلية في لبنان (جزء 1/5)، يوتيوب، https://youtu.be/ldjzqLh9ij0?si=5AcIlo_yRQgGAED**.

[13] Human Rights Watch, **Lebanon: New Safeguards for Migrant Domestic Workers**, 2020. https://tinyurl.com/5bsn6b4p.

[14] مرصد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الإعلامي، **لم يعودوا قادرين على تحمل الأزمة.. عشرات الآلاف من العمالة الأجنبية تغادر لبنان**، متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: https://tinyurl.com/2bykh4y3.

[15] ILO. (August 2020b). **Rapid diagnostic assessment of employment impacts under COVID-19 in Lebanon**. Policy Brief

[16] ILO, 2016. A Study of Working and Living Conditions of Migrant Domestic Workers in Lebanon: "Intertwined – the 35 Workers' Side"; ILO. (2020a). **Impact of COVID-19 on migrant workers in Lebanon and what employers can do about it**. (Brochure)

يظهر الجدول أدناه، حركة الحصول على إجازات العمل الصادرة من وزارة العمل اللبنانية منذ العام 2014 حتى العام 2023. إنّ حركة منح إجازات العمل تُظهر في السنوات ما قبل الأزمة حركة مزدهرة، تحديدًا إجازات العمل المتعلقة بالخدمة المنزلية، لتعود وتتناقص بشكل دراماتيكي بعد العام 2019.

جدول رقم (1): توزّع إجازات العمل الجديدة في خلال العام 2014/2023

السنة	إجازة عمل جديدة (مختلف)	%	منها عاملة منزلية	%
2014	43284	9.3	36299	10.9
2015	60814	12.9	49448	14.8
2016	77205	16.4	63272	19
2017	82779	17.6	70840	21.2
2018	92114	19.5	34125	10.2
2019	43825	9.3	32938	9.9
2020	11453	2.4	9362	2.8
2021	11096	2.3	9627	2.9
2022	21757	4.6	16527	4.9
2023	27002	5.7	11358	3.4
المجموع	**471329**	**100**	**333796**	**100**

المصدر: إحصاءات وزارة العمل اللبنانية.

يضع هذا التناقص في نسبة إجازات العمل للعاملات المنزليات، العديد من الأسر أمام واقع مستجد وأمام ترتيبات جديدة على مستوى المشاركة في الأعمال المنزلية والرعائية. فالعمالة الأجنبية المستمرة في الخدمة المنزلية في لبنان لا تتعدّى حاليًّا الـ70 ألفًا إلى 75 ألف عاملة منزلية تعمل، إمّا لدى العائلات الميسورة، ويقارب عددها 50 ألف عائلة، أو لدى العائلات التي تعتمد على مداخيل وتحويلات من الخارج بالدولار، وهدف الاستعانة بها يكون غالبًا رعاية مُسن أو الاهتمام بمنزل أو غير ذلك، وعدد هؤلاء يُقدر بين 20 و25 ألفاً[17].

وأمام هذا الواقع المُستجد، فإنّ أسرًا كثيرة قد فقدت اليد العاملة المساعدة التي كانت تُدير شؤون العمل الرعائي المنزلي، ما دفع الشريكين في الأسر التي تعمل فيها المرأة عملًا بأجر، إلى إعادة النظر بالأدوار المنوطة بكليهما. ويجري ذلك كله، على وقع الأزمة الاقتصادية المالية غير المسبوقة التي تعانيها البلاد. وعلى الرغم من قيام الكثير من الجمعيات بمبادرات تُعنى بالشأن النسوي، مثل العنف ضد المرأة، والاغتصاب الزوجي، وزواج القاصرات والمشاركة السياسية للمرأة وغيرها الكثير من القضايا، نلحظ عزوفًا عن التشكيك في العلاقات السلطوية بين المرأة والرجل داخل الأسرة، والابتعاد عن النقاش في المفاوضات الجارية حول التقسيم الجندري للعمل المنزلي بين الشريكين، ليتراءى وكأنّ هذه المسألة المركزية، قد سُحبت من النقاش النظري عند الباحثين/ات في الشأن النسوي. كما يُتيح هذا الظرف الاقتصادي الصعب،

[17] الحاج حسن، عزة، العاملات الأجنبيات يهجرن لبنان: هل بدأ عهد العاملات السوريات؟ المدن الإلكترونية، 6 أيار 2021، متاح على العنوان الإلكتروني التالي: https://tinyurl.com/yzvu4zc2

فرصة ذهبية للتصدّي لدراسة الأثر الذي تتركه الاستعانة بعاملة بالخدمة المنزلية في المفاوضات، حول أدوار الشريكين قبل الأزمة المركبة وبعدها التي تضرب البلاد. فما هي تبعات هذه الأزمة، وما هي كلفتها على الأكاديميين والأكاديميات محور بحثنا؟

الأزمة الاقتصادية المالية وأحوال الأكاديميين والأكاديميات

من الضروري بمكان ما، تقديم لمحة عامة عن الكيفية التي عصفت فيها الأزمة الاقتصادية المالية باللبنانيين/ات عمومًا، وبالشريحة التي يجري حولها البحث، أي الأكاديميين والأكاديميات، على وجه الخصوص. يعيش لبنان منذ نهاية العام 2019، أزمة اقتصادية ومالية شديدة الوطأة، صنّفها البنك الدولي كواحدة من أشدّ الأزمات الاقتصادية في العالم منذ منتصف القرن التاسع عشر[18]. ففي أيلول 2019، أعلنت الحكومة حالة طوارئ اقتصادية؛ وللمرة الأولى منذ التسعينيات، صار سعر صرف الليرة اللبنانية بمقابل الدولار الأميركي موضع إعادة نظر (بعدما كان قد استقر منذ مطلع التسعينيات على 1.507 ليرات لبنانية للدولار الواحد). بدأت الأزمة بتفاقم مشاكل الدين العام، وانهيار الليرة اللبنانية أمام الدولار الأمريكي، ما أدّى إلى ارتفاع مستويات التضخم وتدهور القدرة الشرائية للمواطنين. وترافق ذلك كله مع انفجار مرفأ بيروت في 4 آب 2020، الذي دمّر نصف العاصمة، وقد اتُّهِمَت حينها الطبقة الحاكمة بارتكابه. كما تأثرت البلاد في وباء الكوفيد 19، وما ترتّب عنه من إقفال وحجر صحي استمرا لثلاث سنوات مُتتالية. وقد بلغ سنة 2022، حجم الدين العام الذي استدانته الطبقة الحاكمة ما يساوي 175.5% من الناتج المحلي الإجمالي. ويُذكَر أنّ الطبقة السياسية وقّعت في 7 نيسان 2022، اتفاقًا مع صندوق النقد الدولي على قرض بقيمة 3 مليار دولار، حيث كان شرط الحصول عليه قيامها، في المقابل، بتنفيذ إصلاحات بنيوية. وكان هذا بمنزلة المخرج الذي اعتمدته الطبقة السياسية للمحافظة على سيطرتها. على الرغم من ذلك، وفي مطلع العام 2023، تصاعدت حدّة الأزمة، وكان في طليعة معالم تصاعدها: انخفاض مُتزايد لقيمة العملة بحيث فقدت 90% من قيمتها[19]، في حين بلغ التضخم للسنة نفسها 192.3%[20] . وتقلّصت الخدمات العامة إلى حدودها الدنيا، مثل الشح في مياه الشرب والانقطاع الكامل للكهرباء، والمحروقات. وقد أفضت تلك الوقائع الكارثية، إلى التسبب بإفقار عام وحاد لشريحة كبيرة من السكان، كما كان له انعكاسات كبرى على القطاع التربوي بتكويناته المختلفة[21].

لم تكن الجامعات وأساتذتها بمنأى عن الآثار المدمّرة لهذه الأزمات المركبّة، بل يمكن القول إنّ التعليم العالي تضرّر هو الآخر كما باقي القطاعات في لبنان. فالأزمة التي عصفت بالبلاد، دفعت ببعض الجامعات إلى تسريح الكثير من أساتذتها صرفًا تعسفيًا، كما دفعت بالكثير منهم إلى طلب الهجرة من أجل تأمين ظروف عمل أفضل في الخارج[22]. ويُقدر أنّ نصف الجسم التعليمي تقريبًا، إمّا قد استقال، أو تقدّم بطلب إجازات من غير راتب لتأمين وظيفة في الخارج[23]. ويَذكر مرصد

[18] World Bank. (2021). Lebanon Economic Monitor, Spring 2021: Lebanon Sinking (to the Top 3), https://www.worldbank.org/en/ country/lebanon/publication/lebanon-economic-monitor-spring-2021-lebanon-sinking-to-the-top-3.

[19] Omar Tamo & Artyom Danielyanm (2023), **Lebanese Inflation Crisis Rages Anew After 90% Pound Devaluation, Bloomberg**, https://www.bloomberg.com/news/articles/2023-04-25/lebanese-inflation-crisis-rages-anew-after-90-pound-devaluation.

[20] Trading Economy, **Lebanon Inflation Rate, https://tradingeconomics.com/lebanon/inflation-cpi#:~:text=Lebanon%E2%80%99s%20annual%20inflation%20rate%20eased%20to%20177.3%25%20in,the%20least%20in%20a%20year%20%28181%25%20vs%20207.6%25%29.**

[21] **الجامعات والصراعات المجتمعية التعليم العالي في ظل أزمة مركبة الأبعاد**، تحرير هلا عواضة ولمى قبانجي، دار الفارابي ، 2024.

[22] Al Hasbani,M., Awada, H., &Menhem, S. (2024) International Student and Scientific Mobility: Study of dynamics and ongoing developments (comparative approach). Research project funded by the National Council of Scientific Research (CNRS-L) and the French Embassy in Lebanon.

[23] Akar, B. (2023). **Higher Education in Lebanon: Struggling to Survive in Times of Crises, Social Issues**, The Lebanese Center for Policy Studies. https://www.lcps-lebanon.org/articles/details/4784/higher-education-in-lebanon-struggling-to-survive-in-times-of-crises.

الأزمة في الجامعة الأميركية في بيروت أنّ الدلائل تشير إلى أنّ لبنان يشهد ما أسماه موجة هجرة جَماعية (Exodus) وهي الثالثة من نوعها، بعد الموجة الكبيرة الأولى التي شهدها في أواخر القرن التاسع عشر مع اندلاع الحرب الكونية الأولى 1865-1916، والموجة الثانية التي شهدتها البلاد في خلال الحرب الأهلية اللبنانية 1975-1990[24].

وعلى النحو ذاته، تضرّرت بشكل كبير، رواتب أعضاء هيئة التدريس في الجامعات اللبنانية. إذ فقدت رواتب الهيئة التعليمية ما يُقارب 90% من قيمتها بسبب تدهور سعر صرف العملة اللبنانية مقابل الدولار الأميركي. فالراتب الذي كانت قيمته تعادل 2600 دولار قبل الأزمة، أصبح يساوي 500 دولار أميركي بحلول نهاية العام 2020[25]. واستمرت هذه القيمة بالانخفاض بشكل دراماتيكي، بخاصة لدى هيئة التدريس في الجامعة اللبنانية الّتي تتقاضى أجرها بالليرة اللبنانية، بحيث قد لا تتعدّى قيمة بعضها في وقتنا الحالي 150 دولارًا في أحسن الأحوال شهريًّا[26].

الاستعانة بعمالة الخدمة المنزلية وتبعاتها

لقد أظهرت الدراسات (في هونغ كونغ وهولندا على سبيل المثال) أنّ الشريكين اللذين يستعينان بعاملة مُقيمة للخدمة المنزلية، يمضيان في المتوسط 3.62 و6.51 ساعة أقل في الأسبوع في العمل المنزلي من الأهل العاملين/ات الذين لا يستخدمون المساعدة المنزلية المباشرة[27]. فحضور العاملة المقيمة، وحتى غير المقيمة، يُخفف التوترات بين الشريكين، ويمنحهما المزيد من الوقت الحر نسبيًّا، وهو ما تناولته دراسات عديدة والتي أظهرت أنّ النساء على وجه الخصوص، يملن إلى الاستعانة بعاملة الخدمة المنزلية لعدّة أسباب منها: التقليل من حجم العمل المنزلي المُلقى على عاتقهن، وكسب الوقت من أجل القيام بمهام أخرى، منها العمل المأجور، وأخيرًا وليس آخرًا تجنب الصراع الذي قد ينشأ، إذا حاولن المساومة مع شركائهن لفرض تغيير في حجم مشاركتهن في العمل المنزلي[28]. فالاستعانة بعاملة الخدمة المنزلية بأشكالها كافة (المقيمة والمياومة) تخفي إلى حد معقول التوترات التي كان من الممكن أن تحصل، لو كان الشريكان سيتوزعان المهام المنزلية من مساعدة في تدبير شؤون المنزل وأداء أعمال الرعاية.

لكن في السياق اللبناني، ومع اندلاع الأزمة، تبدّلت الأحوال بشكل شبه جذري. فقد خسر العديد من الأسر قدرته على تأمين عاملة مُقيمة في الخدمة المنزلية، ما قد يدفع الشريكين إلى بدء مفاوضتهما -ضمن الأسرة باعتبارها وحدة أساسية تجري فيها المفاوضات- حول الأدوار المنزلية. فليس من قبيل الصدفة، أن يواجه الأزواج مشاكل وارتفاع حدّة الصراع بين العمل والحياة، في محاولة التوفيق بين المسؤوليات المنزلية والوظيفية، لا سيما عندما يكون لديهم أطفال "معالين"[29].

وإذا كانت الأسرة وحدة تنضوي ضمنها التوترات والمفاوضات لتحديد الأدوار الجندرية في الظروف العادية، فكيف بالأحرى حين تعصف بالمجتمع الأزمات؟ لذلك، تُعد الأبحاث التي تعالج الظواهر المجتمعية في خلال الأزمات المالية والاقتصادية، كاشفة عن تغيّرات جوهرية في العلاقات الجندرية وتقسيم العمل المنزلي. فالضغوط الاقتصادية مع ما يرافقها من فقدان الوظائف أو انخفاض الدخل، تؤثر بشكل غير متناسب في

[25] Akar, B. (2023). Higher Education in Lebanon: Struggling to Survive in Times of Crises, Social Issues, The Lebanese Center for Policy Studies. https://www.lcps-lebanon.org/articles/details/4784/higher-education-in-lebanon-struggling-to-survive-in-times-of-crises.

[26] بزي، بتول، رواتب أساتذة الجامعة اللبنانية "كارثية"... هجرة واستقالات أو العمل بـ"150 دولاراً فقط"، 29 آذار 2023، متاح على الموقع التالي: https://tinyurl.com/bdfr95mf

[27] Cheung, A. K.-L., & Lui, L. (2022). Does live-in domestic help reduce unpaid household labor? The paradox of intensive parenting and domestic outsourcing. Current Sociology, 70(6), 921-942. https://doi.org/10.1177/00113921211012744

[28] Jan Windebank & Alvaro Martinez-Perez, (2018), Gender divisions of domestic labour and paid domestic services, The Service Industries Journal, 38:11-12, 875-895, DOI: 10.1080/02642069.2018.1484110.

[29] Jan Windebank & Alvaro Martinez-Perez, (2018), Ibid.

كلا الجنسين، ويُمكن أن تؤثر في إعادة تقييم الأدوار التقليدية. قد تضطر النساء اللواتي كنّ يقمن بالعمل المنزلي سابقًا إلى دخول سوق العمل، بينما قد يتحمل الرجال المزيد من مسؤوليات المنزل. وتؤدي هذه الأوضاع المُستجدّة من ضمن ما تؤدي إلى التأثير في المفاوضات بين الشريكين في حضور العاملات أو غيابهنّ، في الخدمة المنزلية حول إدارة الوقت وإعادة ترتيب الأدوار في الفضاء المنزلي. بشكل عام، يمكن أن يُوفّر البحث حول التقسيم الجندري للعمل المنزلي في خلال الأزمات الاقتصادية، نظرة قيّمة حول التبدلات في الأدوار الجندرية وتقسيم العمل المنزلي، حتى تكيّفها أوتغيّرها، أو حتى قد يظهر لنا الصراعات التي قد تدور رحاها بين الشريكين حول إعادة تشكيل الأدوار بما يتناسب مع الضغوط الاجتماعية والاقتصادية.

بالحصيلة، أعاد هذا الوضع المستجد النقاش حول التقسيم الجندري للعمل في الفضاء المنزلي الخاص، في ظل أزمة اقتصادية ومالية غير مسبوقتين وضعتا الأسر تحت إلحاح الحاجة الماسّة لتأمين موارد دخل إضافية. واللافت، أنّ النتائج التي أوردتها "هيئة الأمم المتحدة للمرأة" تُشير إلى انخفاض معدل عمل النساء في لبنان بنسبة 14-19%[30]. وتُشير الدلائل إلى أنّ البلاد التي تعاني أزمات اقتصادية كالتي يعيشها لبنان، تعاني أيضًا تناقصًا في القوى العاملة النسائية النظامية)المقدرة بحوالى 40.000 امرأة عاملة(، يُقابلها انضمام 15.500 امرأة جديدة إلى القوى العاملة من بين ربات المنازل السابقات. يدفع هذا الواقع الخطير المُتمثل في اقتصاد فاشل وغير مولّد للفرص، النساء الجدد إلى الالتحاق بالقوى العاملة، ويضطرهن إلى العمل في وظائف غير نظامية، أو غير مستقرة، أو خطرة، أو بدوام جزئي[31].

على ضوء ما تقدّم، نفترض بأنّ الواقع الاقتصادي والمالي المأزوم والمُستجد، قد وضعا الشريكين أمام واقع جديد، و تمّ رفع مستوى المفاوضات الجارية حول تقسيم أدوارهما الجندرية في العمل المنزلي، فضلًا عن ضعف الترتيبات المؤسسية الضامنة للنساء، مثل ضعف تدابير الضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية، كإجازة الأبوين ومدفوعات الرعاية، التي قد تكون إما غائبة تمامًا أو غير متوافقة مع الاتفاقيات والأطر الدولية[32]، ولعل الأسئلة التالية، تُتيح لنا رسم صورة عن التغيرات، والمفاوضات الجارية بين الشريكين حول أدوارهما المنزلية، في ظل تضاؤل استخدام العمالة المُقيمة ، وارتفاع كلفة استخدام الأشكال الأخرى من العمالة المنزلية.

فإلى أي مدى أسهمت الاستعانة بعاملات الخدمة المنزلية في إخفاء الصراع أو تأجيله بين الشريكين ما أدام الفجوة بين الجنسين لناحية التقسيم الجندري للعمل المنزلي، بخاصة وأنّ العمل المنزلي المُتبقي تقوم به النساء وليس الرجال؟ كيف يُعاد ترسيم خريطة التقسيم الجندري للأدوار في الفضاء المنزلي الخاص، بعد انسحاب قوّة العمالة الأجنبية المستخدمة؟ وإلى أي مدى يُمكن الاعتداد بهذه التحولات في رسم صورة أكثر مساواة لناحية التقسيم الجندري للعمل المنزلي؟

لقد اشتغلت أبحاث نسوية عديدة، على دراسة مُستقبل العمل الرعائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[33]. وعالجت الأبحاث أيضًا عمل المرأة في لبنان، وأثره في وضعها[34]. هذا، واهتمت دراسات أخرى بأثر العمل المأجور في الأدوار الجندرية[35].

---

[30] هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بيان صحفي: إطلاق موجز سياسات هيئة الأمم المتحدة للمرأة حول الإنعاش المراعي للنوع الاجتماعي في لبنان، متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: https://arabstates.unwomen.org/ar/news/stories/2020/07/press-release-launch-of-policy-brief-on-gender-responsive-recovery-in-lebanon.

[31] سلطي، نسرين & مزهر، نادين، المرأة على شفير الانهيار الاقتصادي تقييم الآثار المتباينة للأزمة الاقتصادية على المرأة اللبنانية، هيئة الأمم المتحدة للمرأة لبنان، ورقة مناقشة، 2021.

[32] الأسكوا، المشاركة الاقتصادية للمرأة في لبنان، تحليل خرائط ا لقوانين واللوائح، 2022.

[33] أبو حبيب، لينا، مقاربات نسوية لمستقبل العمل الرعائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

[34] Khalaf, Mona. 2002. "Women's Employment in Lebanon and Its Impact on Their Status." Working Paper: 1-26. University of California. http://escholarship.org/uc/item/0611197h.

[35] Habib, Rima R., Iman A. Nuwayhid, and Joumana S. Yeretzian. 2006. "Paid Work and Domestic Labor in Disadvantaged Communities on the Outskirts of Beirut, Lebanon." Sex Roles 55 (5–6): 321–29.

ومن الموضوعات التي نالت اهتمام الباحثات في هذ الصدد، أثر عمل كبار السن في تقسيم العمل المنزلي في تجمعات ضواحي بيروت[36]. وفي دراسة تناولت كل من الجزائر، مصر، لبنان، المغرب، سوريا، تناولت الناصري التقسيم الجنسي للعمل المنزلي، وفسّرت استدامته بناءً لمفهوم القوامة في الإسلام وتأثيره في توزيع العمل المنزلي بين الجنسين في لبنان. تُظهر الدراسة كيف تُستخدم القوامة لتعليل تخصيص العمل المنزلي للنساءمن دون أجر، ما يُسهم في استمرار التفاوت بين الجنسين[37]. واهتمت أبحاث الماستر والدكتوراه أيضًا بقضية التقسيم الجندري للعمل المنزلي. فعلى سبيل المثال، عالجت أحدى رسائل الدكتوراه في الجزائر، التقسيم الجنسي للعمل المنزلي في الأسرة الجزائرية لناحية التحديات التي يطرحها؛ حول الأدوار الأسرية ومكانة الرجل والمرأة والجدل في المجتمعات الإسلامية بعامة والمجتمع الجزائري خصوصًا، بين الاتجاه النسوي الذي يؤكد على الصراع والهيمنة الذكورية، وبين الاتجاه المعارض المحافظ أو السلفي الاجتماعي الذي يرفض نتائج التغيير الاجتماعي، والذي يعدّ تعليم المرأة وعملها خارج البيت أحد أهم مظاهره[38]. كما تناولت رسالة ماستر عمل المرأة المأجور على طبيعة توزيع العمل المنزلي بين الأزواج داخل الأسرة المعيشية[39].

أمّا العمالة في الخدمة المنزلية من جانبها، فقد نالت نصيبها من البحث، لكنها أيضًا ذهبت مذهب البحث في أثرها على القيم ، وعلى التفكك الأسري، والتوافق النفسي للأسر وغيرها من المسائل.

نستنتج، بأنّ قضية التقسيم الجندري للعمل المنزلي، والعمالة في الخدمة المنزلية قد نالتا اهتمامًا واضحًا من الباحثين/ات. لكن الواضح من مجريات الأدبيات التي بين أيدينا أنّ هذه الأبحاث لم تتناول بالبحث أثر استخدام العمالة في الخدمة المنزلية على التقسيم الجندري للعمل المنزلي. لذلك، تُعدّ معالجة الأثر الذي تتركه العمالة في الخدمة المنزلية على تقسيم الأدوار الجندرية لناحية تقسيم العمل المنزلي، جديدة في مجالها إن كانت على المستوى العربي أو لبنان. إذ تنبع أهمية طرح هذا الموضوع للبحث من ندرة الدراسات التي تناولته من جهة، ومن إشكاليته الجديدة من جهة أخرى.

مجتمع البحث نطاقه وأهدافه

بهدف الإجابة على الأسئلة أعلاه، استخدمنا في البحث المقاربة المختلطة التي ترتكز على المعطيات الكمية والنوعية على السواء. فنحن نسعى من خلال هذه المقاربة، إلى تفحص أثر استخدام عاملة في الخدمة المنزلية في إخفاء الصراع بين الشريكين، الناتج عن التقسيم التقليدي للعمل المنزلي وذلك بين الأساتذة/ الأستاذات المتزوجين/ات، قبل الأزمة الاقتصادية والمالية وفي أثنائها. علاوة على ذلك، نتناول في البحث كيفية تعامل هؤلاء الأساتذة/ات تلك الأستاذات مع مسؤولياتهم/ن المنزلية عندما قاموا/قمن بتوظيف عاملات المنازل، أو اعتمدوا/ن على مساعدة غير مدفوعة الأجر، أو أنجزوا/ن المهام بأنفسهم/ن. وشملت الدراسة أكاديميين/ات من مختلف الأقسام والجامعات في لبنان، بما في ذلك أعضاء/عضوات هيئة التدريس المتعاقدين والدائمين.

وقد تم جمع البيانات من خلال استطلاع عبر الإنترنت، شارك فيه 200 أستاذ/ة متزوج/ة، بالإضافة إلى 20 مقابلة مُعمّقة شبه منظمة أجريت مع أكاديميين/ات لبنانيين/ت. ويقدّم

Khalaf, Mona. 1993. "What about Career Women Lebanon: Labor Market/Legislation." Al-Raida. Institute for Women's Studies in the Arab World. Lebanese American University X (61): 1-32.

[36] Habib, Rima R., Ayman Zohry, Iman Nuwayhid, and Faten Najdi. 2006. "Older Adults in the Division of Domestic Labor in Communities on the Outskirts of Beirut." European Journal of Ageing 3 (3): 137–45.

[37] الناصري، ربيعة، القوامة والتقسيم الجنسي للعمل النسائي المنزلي بدون أجر الجزائر، مصر، لبنان، المغرب، سوريا، مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي – لبنان، 2020.

[38] مشري، فريدة، العمل المنزلي و ثقافة النوع الاجتماعي في الأسرة الجزائرية [مصدر نصي غير مخطوط] : دراسة مسحية لعينة من الأزواج، 2015.

[39] كنعان، سوسن عبد الكريم احمد، التوجهات حول تقسيم العمل المنزلي بين الأزواج: حالة الزوجات الفلسطينيات العاملات، 2014.

هذا المزج المنهجي، تغطية لوجهات نظر المشاركين/ات، ونظرة أعمق لها من خلال سرد تجاربهم/هن الشخصية، فيما يتعلق بتأثير استخدام عاملات الخدمة المنزلية في أدوارهم/ن الجندرية التقليدية داخل المنازل اللبنانية.

فضلًا عن ذلك، شمل التحليل، الفترة التي سبقت الأزمة الاقتصادية والمالية وكذلك الفترة التي تلتها، ما يوفر رؤى حول كيفية تأثير هذا الاضطراب الاجتماعي والاقتصادي في ديناميكيات التفاوض بين شريكي الأسرة، وتقسيم العمل بين الأزواج، تحديدًا، في المجتمع الأكاديمي.

من ناحية أخرى، واجهتنا صعوبات كثيرة في خلال ملء الاستمارة، حيث لم يتجاوب معنا العدد المتوقع من أساتذة/أستاذات الجامعة اللبنانية والجامعات الخاصة. فبحسب المعايير التي وضعناها، والتي تنص على أن تكون العينة متساوية بحسب الجنس، والجامعات (تساوي النسب بحسب عدد الأساتذة لديها)، والفئات العمرية (بحسب الأجيال بالتساوي)، وأخيرًا المحافظات في لبنان. إلّا أنّ استخدام الـform google لتعبئة الاستمارة حال دون تطبيق تلك المعايير. ولتعويض هذا النقص الناتج، اخترنا عينة من الأكاديميين والأكاديميات المشاركين/ات في المقابلات، لسد الفجوة المحتملة في البيانات.

أدوات جمع البيانات وتحليلها

- الجانب الكمي: تم تحليل بيانات الاستمارة باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، المعروف بقدرته على التدقيق في إجابات الاستطلاع، وكشف الاتجاهات والأنماط والارتباطات داخل تلك البيانات. واستخدم البحث أيضًا، نهجًا مقارنًا لاستكشاف التغييرات الحاصلة في أشكال الاستعانة في العمل المنزلي، قبل الأزمة الاقتصادية والمالية وبعدها. ولضمان مصداقية وصحة نتائج البحث، اتخذت إجراءات صارمة في كل من جمع البيانات وتحليلها. فقبل البدء بتوزيع الاستمارة على الأكاديميين والأكاديميات بشكل رسمي، تم تحكيم الاستمارة من قبل أساتذة/أستاذات مختصّين/ات وأخذت ملاحظاتهم/ن بعين الاعتبار، ثم أجرينا اختبارًا تجريبيًّا لأداة المسح شمل 10 أساتذة وأستاذات سمحت لنا ملاحظاتهم/ن بصقل فعالية الاستمارة وتصحيح بعض الأخطاء الواردة فيها.

- الجانب النوعي: تجدر الإشارة في البداية أنّ محاور المقابلة وأسئلتها كانت مطابقة لمحاور الاستمارة. تم تفريغ المقابلات بعناية لضمان التقاط سرديات المشاركين بالكامل. ثم تم تطبيق الترميز الموضوعاتي المتعلق بسرديات الأكاديميين/ات بالتقاطع مع نواتج البيانات المستخرجة من الاستمارة الإلكترونية. تساعد هذه المنهجية الدقيقة بفهم عميق لتجارب المشاركين والمشاركات وإبراز وجهات نظرهم/ن. بالإضافة إلى وضع اليد على التقاطعات بين الخطاب النوعي والناتج الإحصائي في الاستمارة. وكان الهدف من إجراء التحليل التقاطعي عبر المقابلات ونواتج الاستمارة معًا، هو تفسير الدوافع الكامنة وراء استقدام أو عدم استقدام عاملة منزلية قبل الأزمة الاقتصادية وفي خلالها، وتعميق فهم واقع التقسيم الجندري للعمل المنزلي من منظور الأكاديميين والأكاديميات الذين/اللواتي يتمتعون/يتمتعن بخلفية اجتماعية واقتصادية مُتماثلة. وقد أُجريت المقابلات جميعها مع الأكاديميين والأكاديميات باللغة العربية المحكيّة، واستغرقت مدة كل مقابلة حوالى 60 إلى 80 دقيقة.

- عينة البحث: استهدف البحث الأكاديميين والأكاديميات المتزوجين/ات المنتسبون/ات والذين/اللواتي يقيمون/يقمن في منزل مشترك والذين/اللواتي يعلّمون/ن وسبق لهم أن علّموا/ن في الجامعات اللبنانية الخاصة والعامة.

- محاور الاستمارة: انقسمت الاستمارة إلى أربعة محاور؛ تناول المحور الأول الخصائص السوسيوديموغرافية للمشاركين/ات في

الاستطلاع*. في حين عالج المحوران الثاني والثالث أدوار الرجال والنساء لناحية التقسيم الجندري للعمل المنزلي بالعلاقة مع الاستعانة بمصادر، مدفوعة أو غير مدفوعة، للعمل المنزلي، قبل الأزمة الاقتصادية المالية التي ضربت لبنان وبعدها، من أجل قياس أثر الأزمة في تلك الأدوار بالعلاقة مع مصادر الاستعانة، المدفوعة وغير المدفوعة، في العمل المنزلي وأثرها في التقسيم الجندري للعمل المنزلي*. وتناول المحور الأخير المقولات المتعلقة بالأدوار الجندرية، وقياس الرأي حولها ورضى المشاركين/ات في هذه الأدوار. وقد شكّل هذا المحور العدسة، التي على ضوئها سوف نختبر آراء الشريكين المتزوجين لناحية التقسيم الجندري للعمل المنزلي.

الخصائص السوسيوديموغرافية للمشاركين/ات

قبل سرد الخصائص السوسيوديموغرافية للمشاركين/ات، يهمّنا إيراد الملاحظة المنهجية الآتية: رمينا من وراء استهدافنا الأساتذة/ات الجامعيين/ات في مختلف الجامعات اللبنانية، إلى تحقيق تماهي أفراد العينة. بحيث تتوفر العينة على شرطين متشابهين وأساسيين هما: الشرط التعليمي والشرط الوظيفي. فأفراد العينة كلّهم يعملون/يعملن في التدريس الجامعي ولديهم/ن شهادة جامعية من ماستر وما فوق، فضلًا عن تماهي أفراد العينة كلّهم بالشرط الوظيفي حيث يعمل/تعمل جميعهم/ن في التعليم الجامعي. قد يؤمن توافر هذين الشرطين لدى أفراد العينة جميعهم، تماثلًا نسبيًّا يسمح بتأمين نتائج ذات صدقية عالية، لناحية المفاوضات حول الأدوار التي تجري بين الشريكين في العمل المنزلي.

لقد أجرينا عددًا من المقابلات مع عدد من الأكاديميين والأكاديميات، وفي ما يلي خصائصهم/ن السوسيوديموغرافية:

بلد الحصول على شهادة الدكتوراه: من بين الـ20 أستاذ/ة جامعي/ة الذين/اللواتي تمت مقابلتهم/ن 12 (8 أكاديميين و4 أكاديميات) حصلوا/لن على شهادة الدكتوراه من خارج لبنان (فرنسا وسويسرا)، و8 (6 إناث و2 ذكور) حصلوا على الدكتوراه من لبنان.

الوضع الاقتصادي للأسرة: صرّح غالبية (18) الأكاديميين والأكاديميات أنّ الوضع الاقتصادي للأسرة كان جيّدًا قبل الأزمة، أي أنّ المدخول كان كافيًا لتلبية الحاجات الأساسية وغير الأساسية، وبعضهم (2) صنّف وضع الأسرة بالممتاز، إذ كان أسلوب الحياة المعتمد يتضمّن السفر مرتين إلى ثلاث مرات سنويًّا. ولكن، بسبب الأزمة الاقتصادية، فقد تراجع الوضع الاقتصادي لمعظم الأسر (12) ليصبح المدخول كافيًا لتلبية الحاجات الأساسية فقط، أو جيّدًا بعد أن كان ممتازًا لبعضهم الآخر (2). وفي بعض الحالات (6) لم يتراجع مدخول الأسرة في خلال الأزمة بسبب ازدياد أيام العمل ، ومدخول الزوجة في هذه الفترة.
أما بالنسبة إلى الاستمارة الإلكترونية، فقد استجاب 200 أستاذ وأستاذة من مختلف الجامعات اللبنانية. ويظهر التوزّع الجندري للعينة في الرسم البياني أدناه، طغيان نسبة الأكاديميات، اللواتي استجبن مع الاستمارة، حيث بلغت نسبتهن 64% على نسبة الأكاديميين حيث بلغت 36%.

* يكوّن هذا المحور صورة عن الخصائص السوسيوديمغرافية للمشاركين والمشاركات في الاستطلاع مثل: العمر والجندرية وعدد الأولاد المقيمين، بالإضافة إلى تقدير الحاجة لاستخدام العمالة المنزلية، ومعلومات عن المسكن والدخل الشهري والجندرية الثانية، فضلًا عن تكوين صورة عن بعض الخصائص السوسيوديموغرافية للشريك/ة أيضًا.

* تناول هذا المحور أشكال الاستعانة بعاملات الخدمة المنزلية قبل الأزمة وبعدها، وصاحب/ة مقدم/ة طلب الاستعانة المدفوعة وغير المدفوعة، وترتيب الأدوار الجندرية في ظل الاستعانة ومن دونها. بالإضافة إلى المصادر المالية لتغطية نفقات الاستعانة بالعاملة بالخدمة المنزلية. وتناول المحور أيضًا مسألة عدم الاستعانة وأسبابها وكيفية تقسيم الأعمال المنزلية في هذه الحالة، فضلًا عن حجم مشاركة الشريكين وأفراد العائلة بالأعمال المنزلية.

الرسم البياني رقم (1): توزّع أفراد العينة بحسب النوع الاجتماعي

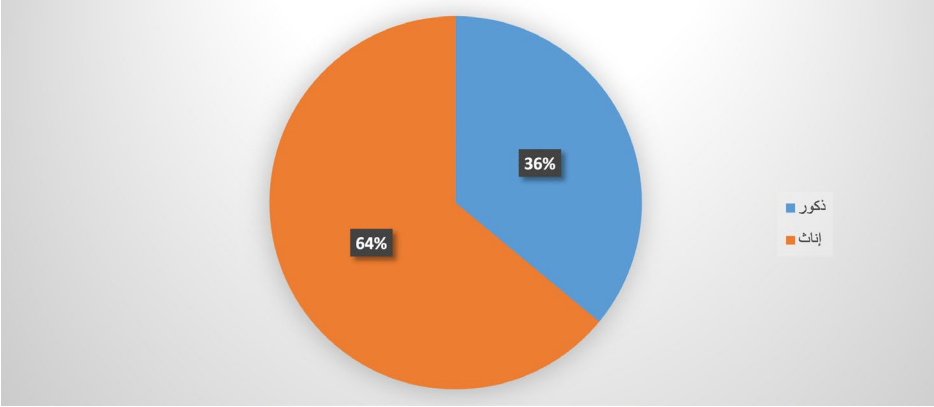

وقد يعود السبب في نسبة ارتفاع استجابة الإناث إلى شعورهن بأهمية البحث بالنسبة إليهن، ولشعور الذكور بأنهم غير معنيين بهكذا نوع من القضايا؛ فتلك مسائل تخص النساء تقليديًّا، وتمسّ "عملهن المنزلي والرعائي". لذلك، لم يعر الذكور اهتمامًا كافيًا للتجاوب مع هذه النوعية من الأبحاث، التي تعالج التقسيم الجندري للعمل المنزلي. أمّا على المستوى المؤسساتي، فقد حازت الجامعة اللبنانية الرسمية على ما نسبته 66.9% من الإجابات، بينما شكلّت إجابة الأساتذة والأستاذات من الجامعات الخاصة ما نسبته 24.4% من أفراد العينة، في حين بلغت النسبة 8.7% للاثنين معًا (أي الجامعة اللبنانية وجامعة خاصة)*. وقد بيّنت النتائج بأنّ 95.5% من الأسر لديهم أولاد، بينما 4.5% منهم فقط لا أولاد لديهم*. إلّا أنّ 72.5% من تلك الأسر، يُقيم معهم في المنزل من ولد إلى 4 أولاد، و1.5% يُقيم معهم 5 أولاد وأكثر في حين أنّ 26% من أسر العينة لا يُقيم معهم أحد*. وتظهر بيانات العينة أنّ 47.5% من المستجيبين/ات يدرّسون/يدرّسن فقط في الجامعة أي يمارسون/ن التعليم العالي، بينما 32.5% منهم/ن يقومون/يقمن بعمل رديف بالإضافة إلى التعليم الجامعي. أمّا المتقاعدون/ات فبلغت نسبتهم/ن 20%، منهم/ن فقط 6% ناشطون/ات اقتصاديًّا حتى بعد التقاعد من التعليم الجامعي*. كما تبيّن أنّ معظم أفراد العينة 87.5% وشركاءهم/ن و88% يحملون/ن الجندرية اللبنانية*، بينما 12% يحملون/ن جنسيات أخرى*.

وعلى الرغم من توزّع أفراد العينة على المحافظات اللبنانية كافة، غير أنّ البيانات تُظهر تركزًّا للسكن في محافظة جبل لبنان، حيث يُقيم حوالى نصف أفراد العينة فيها (49.5%)[40]، تليها محافظة بيروت بنسبة 17.5%، في حين تتوزّع النسب المتبقية على المحافظات الأخرى*. واللافت للنظر،

* أنظر الرسم البياني رقم (1) في الملحق.
* أنظر الرسم البياني رقم (2) في الملحق.
* أنظر الرسم البياني رقم (3) في الملحق.
* أنظر الرسم البياني رقم (4) في الملحق.
* أنظر الرسم البياني رقم (5) في الملحق.
* تتوزّع الـ 12% ممن يحملون/ن جنسيات أخرى على الشكل الآتي: 5% من حاملي جنسية أميركا الشمالية أو الجنوبية، وحوالى 5% لديهم الجندرية الأوروبية و2% يحملون/ن جنسيات عربية

[40] تعدّ محافظة جبل لبنان الأعلى في الكثافة السكانية بين المحافظات اللبنانية. أنظر في هذا الخصوص الرابط التالي: https://tinyurl.com/3au59pab.

* أنظر الرسم البياني رقم (6) في الملحق.

هو حجم المساكن التي يشغلها 61.4% من أفراد العينة، إذ يتراوح عدد غرفها بين أربع وخمس غرف، في حين يُقيم 18.8% منهم في شقق تتألف من ثلاث غرف وما دون، ويسكن 19.8% في بيوت تضُّم ست غرف وأكثر. ويؤكد سكن معظم أفراد العينة في شقق تتألف من أربع إلى ست غرف ما قد سبق ذكره سابقاً عن انتماء هذه الشريحة إلى الطبقة الوسطى، والتي كانت تتقاضى قبل حصول الأزمة المالية رواتب مرتفعة نسبيًا بالمقارنة مع باقي المهن.

فضلًا عن ما سبق، يُظهر الواقع الوظيفي لأفراد العينة بأنّ معظمهم/ن يدرّس في الجامعة اللبنانية فقط أو في الاثنين معًا (أي الجامعة اللبنانية مع جامعة خاصة في آن واحد)، حيث بلغت هذه النسبة 75.6% في حين يدرّس 24.4% منهم/ن في جامعة خاصة فقط.* توزّعت نسبهم على الشكل التالي: يدرّس/تدرّس 21.8% في جامعة العلوم والآداب اللبنانية USAL، في حين تتساوى النسب في جامعة سيدة اللويزة NDU وجامعة الجنان JU حيث بلغت 15.6%، والأمر نفسه بالنسبة إلى جامعة القديس جاورجيوس SGUB والجامعة الإسلامية في لبنان IUL والجامعة اللبنانية الأميركية LAU بنسبة 7.8%*.

النشاط الاقتصادي الرديف لأفراد العينة وشركائهم/شريكاتهم

يُتيح التعليم في الجامعة تحديدًا للأساتذة/ للأستاذات المتعاقدين/ات بالساعة، القيام بنشاط اقتصادي رديف. وقد أضاف ثقل الوضع الاقتصادي المتردّي، الحاجة إلى اللّجوء إلى ممارسة أنشطة اقتصادية رديفة بالإضافة إلى التعليم الجامعي. وبالفعل، لجأ 38.5% من أفراد العينة إلى ممارسة عمل إضافي إلى جانب التعليم الجامعي*. كما يُشير الرسم البياني أدناه إلى أنّ 29.7% من الأساتذة الذكور يعملون في مهنة حرّة مقابل 14% من الإناث، في حين أنّ 28% من الإناث يعملن كموظّفات في الدوائر الحكومية مقابل 11.1% من الذكور. وتتقارب النسب بين الجنسين في العمل البحثي، حيث بلغت 24% للإناث و22.2% للذكور، وكمستخدم/ة في القطاع الخاص حيث بلغت النسبة 16% للإناث مقابل 18.5% للذكور.

طبيعة النشاط الاقتصادي الرديف لأفراد العينة

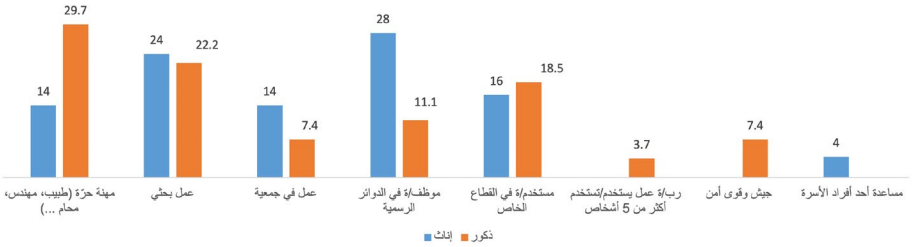

* أنظر الرسم البياني رقم (7) في الملحق.
* أنظر الرسم البياني رقم (8) في الملحق
* أنظر الرسم البياني رقم (9) في الملحق.

المستوى التعليمي للشريك/ة: يتمتع/تتمتع معظم الشركاء/الشريكات بمستوى تعليمي جامعي وما فوق حيث بلغت نسبتهم/ن 86.5%*. وتختلف نسب المستوى التعليمي بين الشريك والشريكة بشكل بسيط، حيث بلغت لدى الشريكة 88.8% للمرحلة الجامعية وما فوق و85.2% للشريك، في حين بلغت 11.2% للمرحلة الثانوية أو المهنية وما دون و14.8% للشريكة.

المستوى التعليمي للشريك/ة بحسب النوع الاجتماعي

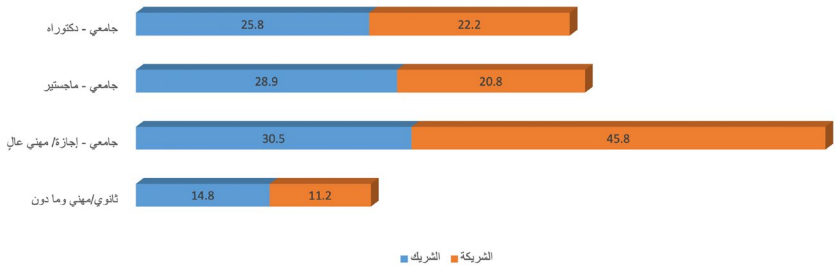

ينعكس هذا الواقع التعليمي لشريكات وشركاء أفراد العينة على نشاطهم الاقتصادي، حيث تظهر بيانات الاستمارة، انخراط نسبة وازنة من الشركاء الذكور في سوق العمل بلغت 73.4%، مقابل النصف تقريبًا لشريكات أفراد العينة حيث بلغت نسبة الناشطات اقتصاديًا 51.4%.

النشاط الاقتصادي للشريك/ة:

الرسم البياني رقم (4): توزّع أفراد العينة بحسب النشاط الاقتصادي الحالي للشريك/ة والنوع الاجتماعي

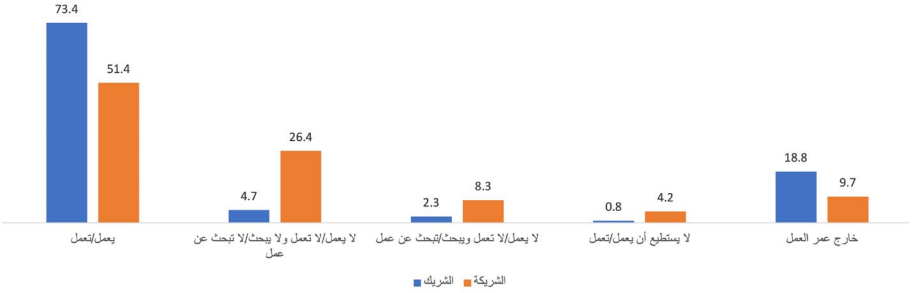

* أنظر الرسم البياني رقم (10) في الملحق.

بالمقابل، يظهر أن نسبة وازنة من الشريكات لا يعملن، ولا حتّى يبحثن أساسًا عن عمل، بحيث بلغت نسبتهن 26.4%. وقد لا يعود عزوف تلك النسوة عن التفتيش على عمل إلى تفضيلات فردية، كما يروج له اقتصاديو النيوكلاسيكية، التي ترى المؤسسة التشغيلية كمكان يتواجد فيه طرفان، أحدهما يقدم العمل، والآخر يقدم العمالة على قدم المساواة. بل يعود هذا العزوف، لأنّ هذه المقاربة تغفل عدم قدرة كلا الطرفين، وعجزهما بالقدر نفسه عن مقاومة قوى السوق غير الشخصية التي تحدّد الأجور، وظروف العمل، وشروط التوظيف. كما تتجاهل الاختلافات في القدرة التفاوضية بين أصحاب العمل وبين مجموعات العمال المختلفة، مع ذلك، تعمل القوة السياسية والثقافية والاقتصادية على تشكيل التفضيلات، وتقييد الطرق التي يمكن من خلالها التصرف بناءً عليها[41]. ففي حالات الأزمات، كما هو الحال في لبنان، غالبًا ما يُدفع بالنساء إلى "العمل في وظائف غير نظامية، أو غير مستقرة، أو خطرة، أو بدوام جزئي"، وكثيرًا ما تجد النساء -اللواتي يضطررن إلى العودة إلى العمل، بعد تعرّض دخل الأسرة المعيشية لصدمة سلبية- أنفسهن من دون قدرة تفاوضية تُذكر، فينتهي بهنّ الأمر في أعمال غير مستقرة أو خطرة أو استغلالية[42]. وفي أحسن الأحوال يملن إلى العزوف عن الخوض في هذه السوق غير المستقرة. هذا العزوف يمكن اعتباره عزوفًا قهريًّا، وليس اختياريًّا أو واعيًا كما يبدو. فالظروف الكابحة، تدفع المرأة إلى اختيار عدم الولوج إلى سوق العمل المأجور بالنظر إلى مردوديته المتدنية.

ماهية النشاط الاقتصادي للشريك/ة: يُظهر التدقيق في ماهية الأعمال التي يقوم بها الشركاء/الشريكات (أنظر الرسم البياني رقم 5) بأنّ 60.6% من زوجات أفراد العينة الذكور هنّ أستاذات جامعيات، و18.2% يعملن في مهن حرّة و18.2%، أيضًا يعملن كموظفات في الدوائر الرسمية و3% فقط هن عاملات في مجالات أخرى. تُمثل تلك المهن التي عملت بها شريكات أفراد العينة، الفضاء النموذجي للعمل الذي تلجأ إليه النساء، والذي يُوفر لهن الوقت الكافي لتخصيصه في الأعمال المنزلية. فهذه الأعمال، تنتظم بدوامات محدّدة وإجازات محدّدة أيضًا، ما يُتيح للنساء ترتيب أوقاتهن بما يتناسب مع أدوارهن التقليدية.

في المقلب الآخر، نرى أنّ 25% من أزواج أفراد العينة الإناث يعملون في مهنة حرّة، و16.3% هم أصحاب متاجر أو مؤسسات صغيرة و15.4% يعملون كمستخدمين في القطاع الخاص و13.5% كموظفين في الدوائر الرسمية وفقط 12.5% كأساتذة جامعيين.

نوع النشاط الاقتصادي للشريك/ة

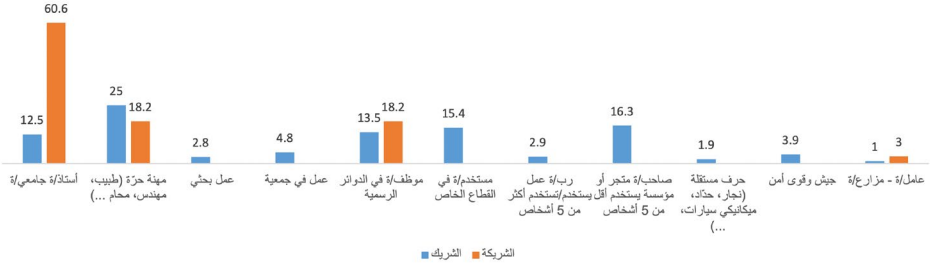

[41] Folbre, N. (2021) bargaining in the U.S. labor market. Why care work is undervalued, https://tinyurl.com/367zx8dp

[42] سلطي، 2020، مرجع مذكور سابق.

وفي التدقيق في ماهية الأعمال التي يقوم بها شركاء نساء العينة، نلاحظ (كما يبيّن الرسم البياني أعلاه) بأن هناك فضاءات عمل يحتكرها الذكور إن صح التعبير. فالأعمال ذات الصلة بالأمن وملكية المتاجر أو المؤسسات والأعمال الحرفية كالنجارة والميكانيك وغيرها هي حكر على الرجال على الأقل لدى شركاء هذه العينة المستطلعة.

الدخل الشهري لأفراد العينة وشركائهم/ن:
تتساوى إلى حد كبير مداخيل الأساتذة والأستاذات تحديدًا أولئك الذين/اللواتي يعملون/ن بدوام كامل أي الذين/اللواتي يدرّسون/يدرّسن كمتعاقدين بالتفرّغ أو في ملاك المؤسسة الجامعية. لكن الاختلاف في المداخيل بشكل عام، يُنتج عن الأعمال الإضافية البحثية الممولة. وقد بيّنت نتائج الاستمارة توزّع الدخل الشهري لأفراد العينة على النحو الآتي: يتقاضى/تتقاضى ما نسبته 63.5% أقل من $500 شهريًّا. وتتراجع هذه النسبة، كلّما ارتفع الدخل لتبلغ 31% للذين/للواتي يتقاضون/يتقاضين $500 وأكثر. بيد أنّ هذه النسب تتقارب لدى الشريك/ة لتبلغ 30.5% للذين/للواتي يتقاضون/يتقاضين أقل من $500 شهريًّا، و33% للذين/للواتي يتقاضون/يتقاضين $500 وأكثر. وقد فضّل 5.5% منهم/ن عدم التصريح عن الدخل، وارتفعت هذه النسبة لتبلغ 36.5% لدى الشريك، وقد يعود ذلك، إمّا إلى عدم عمل الشريك/ة ، أو لعدم إلمام المستجوب/ة بدخل شريكه/شريكته، بخاصة وأنّ معظم الشركاء هنا، هم ذكور حيث بلغت نسبة الإناث في العينة المستطلعة 64%.

الرسم البياني رقم (6): توزّع أفراد العينة والشريك/ة بحسب الدخل الشهري

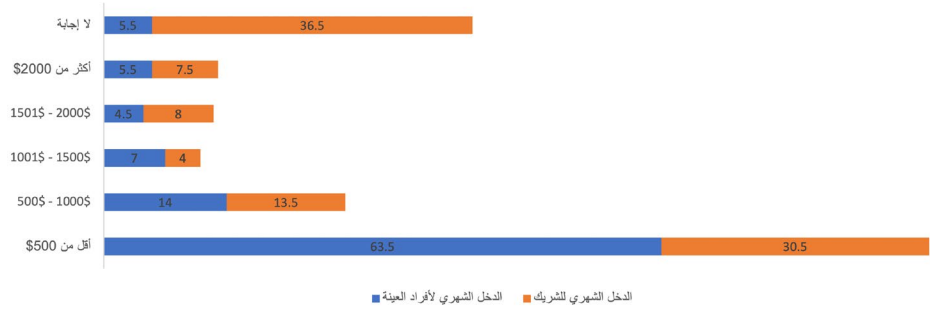

بعد أن قدّمنا لمحة مفصلة سوسيوديموغرافية عن أفراد العينة وشركائهم/شريكاتهم، نتناول ضمن المحور التالي، واقع التقسيم الجندري للعمل المنزلي في ظل الاستعانة بعاملة في الخدمة المنزلية.

الاستعانة مقابل الاستكانة، المفاوضات المؤجلة بين الشريكين

لقد شكّل الجسم التعليمي الجامعي جزءًا من الطبقة الوسطى اللبنانية، حيث كانت هذه الفئة قبل أزمة العام 2019، من بين الشرائح الاجتماعية التي تتقاضى رواتب عالية نسبيًّا. فالأساتذة الجامعيون في الجامعة اللبنانية الرسمية، على سبيل المثال، كانوا يتقاضون قبل الأزمة راتبًا يُعادل 4000 آلاف دولار شهريًّا، يرتفع أو يتدنى قليلًا باختلاف الرتبة والموقع الوظيفي. وقد أظهرت نتائج استبيان يعود إلى العام 2014، أعدته مجلة الفنار للإعلام، "أنّ أجور أساتذة الجامعات الحكومية في لبنان ودول الخليج هي الأعلى عربيًّا، حتّى يمكن اعتبارها من ضمن أفضل الأجور في العالم العربي، فالأستاذ/ة الجامعي/ة في لبنان يحصل على أجر يتراوح بين 30.000 "دولار أمريكيّ" إلى 90.000 "دولار أمريكيّ" سنويًّا*. في المقابل، يحتاج زوجان من الطبقة الوسطى في بيروت، لكسب نحو 43171 "دولار أمريكي" وفقًا لإحصاءات الإنفاق. وبعيدًا عن الموقع الذي يحتله أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة اللبنانية الحكومية على سلم أجور الأكاديميين، فإنّهم يكسبون ثلاث أو تسع مرات أكثر من متوسط كسب المواطن اللبناني، حيث يبلغ متوسط دخل الفرد في البلاد 10708 "دولار أمريكيّ" بحسب صندوق النقد الدولي[43]. وقد سمح هذا الواقع المالي المريح حينذاك، أي قبل العام 2019، للكثير من المنخرطات والمنخرطين في مهنة التعليم العالي بطلب المساعدة في الخدمة المنزلية المأجورة. وبالفعل، لجأت تلك الشريحة، من أجل تخفيف الأعباء المنزلية عنها، إلى الاستعانة بالعمالة المنزلية المأجورة. وتُظهر المعطيات، بأنّ نسبة كبيرة من أفراد العينة لجؤوا إلى الاستعانة بعاملات الخدمة المنزلية (مقيمة أو مياومة) حيث بلغت 74%، في حين انخفضت هذه النسبة إلى 26% للذين لم يستعينوا بعاملة. *. ويعود هذا الارتفاع في نسبة استخدام عاملة في الخدمة المنزلية لعدة أسباب، فيما يلي تفصيل لهذه الظروف التي دعت هذه الشريحة الأكاديمية للاستعانة بعاملات الخدمة المنزلية، كما أظهرتها بيانات الاستمارة والمقابلات التي أجريت معهم/ن:

* لا ينطبق ذلك على الفترة التي تلت الانهيار الاقتصادي المالي في العام 2019، بحيث تدهورت قيمة العملة اللبنانية بشكل غير مسبوق وخسرت الرواتب حوالى 90% من قيمتها الشرائية.

[43] إلياس أحمد، حسين، حول أجور أساتذة الجامعات الحكومية العربية، سودانايل، 2014، متاح على العنوان الإلكتروني التالي: https://tinyurl.com/2p-jfh3mu.

* أنظر الرسم البياني رقم (11) في الملحق.

1.ضيق الوقت: شكّل الوقت عاملًا ضاغطًا بالنسبة إلى هذه الشريحة من العاملين والعاملات في التعليم العالي، لما تطلبه مهنتهم/ن من جهود في تحضير الدروس، وتصحيح الواجبات، وإجراء الأبحاث وغيرها من المهام الأكاديمية. ما دفعهم/ن للجوء إلى طلب المساعدة على شكل عاملة في الخدمة المنزلية، إن كانت مقيمة أم مياومة. ويُشكّل ضيق الوقت بسبب انهماكهم/ن بالعمل من منظور الأكاديميين والأكاديميات، دافعًا مهمًّا لطلب هذه الخدمة. ويشرح الاقتباس التالي كيف ساعد استخدام عاملة في إدارة أفضل للوقت لصاحبة الاقتباس: "هلأ الفرق شايفته، لأنه أنا هلأ يعني صرت عم أتنفس يعني عندي وقت لحالي اظهر. صرت عم أعطي وقت لشغلي أكثر. شغلي على الأقل البحثي أكثر وصرت عم بلتزم اجتماعيًا وأكاديميًا أكثر لأنه صار عندي الوقت اللي كان عم يروح عالبيت صرت عم إقدر استثمرو بغير محل*.

2.طاحونتا العمل المأجور والعمل المنزلي: نرجّح أنّ الحاجة الماسّة للشريكين العاملين إلى يد عاملة خارجية، نظرًا لأنها تخفّف أعباء العمل المنزلي والرعائي عنهما تحديدًا للسيدات العاملات منهن، والوصف المُذهل الّذي قدمته أكاديمية لدورة العمل المنزلي والرعائي، التي لا تنتهي، حيث تصف مقدار العبء الذي يقع على عاتقهن " يعني الصبح انت عم تتخيلي مع 4 اولاد صغار...بدك تلبسي وتعملي الترويقة... وبس ترجعي من شغلك بتكوني علمتي وخلصتي بترجعي بدك تضبي عجقة الصبح ...تطبخي وعندك دوام التدريس للاولاد.. وبدي ارجع حضر كوراتي... ف سايكل ما عم تخلص معي*.

3.ولادة الأطفال: تزداد حاجة الشريكين لاستخدام عاملة في الخدمة المنزلية، وتكبر هذه الحاجة حين يرزق الشريكان بالأطفال. فإذا كان الشريكان قبل ولادة الأطفال يتدبران إلى حد شبه مقبول أمورهما، فإن هذه المهمة تصعب بعد ذلك، بخاصة لدى الشريكين العاملين، بحيث يصبح التوفيق بين مهام العمل المأجور، والمهام المنزلية والرعائية أمرًا شبه مستحيل مع حضور الأطفال. ويضغط هذا الوضع، على الأمهات العاملات بشكل أكبر ليدفعهن دفعًا لطلب المساعدة بأشكالها كافة (مأجورة وغير مأجورة)، وهذا ما بدا واضحًا في النسبة العالية (75.4%) التي ربطت استقدام عاملة في الخدمة المنزلية، بوجود أولاد وذلك قبل اندلاع الأزمة المالية الاقتصادية في العام 2019*. وهذا ما عبّر عنه أستاذ حين قال "بلشنا باستعانة بعاملة بالـ2010 يعني وقت ما تزوجنا ...نحنا اتنيناتنا قررنا لانو اتنيناتنا مش فاضين منا بالبيت بنشتغل كتير ...فعطول عنا حدا بدو يعيننا وإلا بيتنا بيصير لا يطاق... ولأنه يعني كان عندنا ظروف كتير صعبة، فبنتي كانت بحاجة لرعاية خاصة منا نحن الاهل ...نحنا بدنا نهتم ب بنتنا فما قادرين وما فاضيين نهتم بشي تاني*. وعلى الرغم من انخفاض نسبة من يستأجر قوة عمالة منزلية -كعنصر مساند لرعاية الأطفال- إلى النصف تقريبًا تحت تأثير ضربات الأزمة المالية لتصبح 36.6%، إلّا أنّ اللجوء إلى الاستخدام ما زال حاضرًا. وتؤكّد الحاجة له في ظل التقسيم الجندري التقليدي للعمل المنزلي. وهذا الأمر، تُشير إليه الفقرة المستقطعة من مقابلة أجريت مع أكاديمية كانت تستعين بعاملة قبل الأزمة، وتخلت عن هذه الممارسة في خلال الأزمة. لكنها ما لبثت أن استعانت من جديد بعاملة بالخدمة المنزلية، لعدم قدرتها على التوفيق بين مهنتها ومتطلبات الرعاية الملقاة على كاهلها: " لما تفرغت في العام الفين واربع وصار عندي ولدان وما عدت قادرة عدوام الشغل ومع طفلين بالبيت.. ساعتها استعنت بمساعدة منزلية ...لأني بطلت قادرة لحّق.. يعني وأنا اولادي ما في فرق بالعمر كبير بيناتن. كان عندي ولد عمره سنتين وكم شهر وتاني بيبي، فانه الصبح بدي أقوم وصل جاردوري للكبير، وصل التاني

* مقابلة رقم (6)، أكاديمية بدوام كامل، أم لأربعة أولاد، عاملة مقيمة قبل الأزمة ومن ثم مياومة بعد الأزمة، أمّا حاليًّا فتستعين بعاملة مقيمة.
* مقابلة رقم (6).
* أنظر الرسم البياني رقم (12) في الملحق.
* مقابلة رقم (2)، أكاديمي، بدوام كامل، أب لولد، عاملة مياومة.

عند الماما حتى كفي عشغلي... ارجع جيبهم بعد الشغل. وارجع اجي بدي حضرأكل وحضر كوراتي يعني. ما قدرت. يعني بدي كان حدا يساعدني يطبخلي يهتم يعني*". تشكل هذه الحالة نمطًا متكررًا في المقابلات. بمعنى أنّ رعاية الأطفال كانت، ولا تزال عنصرًا ضاغطًا على النساء العاملات، بحيث لا يمكن تأجيل الاهتمام بهم مثل الأعمال المنزلية. فاضطرت الأسر إلى الاستعانة بعاملة في الخدمة المنزلية مقيمة، كي تتولى في الغالب شؤون التدبير المنزلي كما وصفّت أستاذة جامعية الوضع" قبل ولادة ابنتي كنا أنا وزوجي نتدبر أمرنا لكن مع وفود ابنتي إلى الحياة اقترح زوجي أن نستعين بعاملة في الخدمة المنزلية لأننا نعمل كلينا ولا وقت لدينا أن نقوم بكل هذه المهام الخارجية"*.

4.إمّا المهنة وإمّا المنزل: يضع العمل المنزلي والرعائي النساء العاملات أمام خيارات صعبة. فالواحدة منهن عليها أن تقوم بما يُمليه عليها العمل المأجور من ناحية، وما يفرضه العمل المنزلي والرعائي من متطلبات من ناحية أخرى. حيث يستهلك هذا الوضع قواها الجسدية والنفسية على السواء. وقد أكدت إحدى الأكاديميات هذا الأمر حين قالت: " كل يوم يعني نهاري ما يخلص قبل الساعة 1 بالليل... وصلت لمحل ما قادرة اتنفس من التعب والارهاق الجسدي والنفسي"*. وتُشير تلك الشهادات إلى الظروف التي تدفع النسوة العاملات إلى السبيل الأسهل عبر استخدام قوة عمالة للخدمة المنزلية "بديلة"، توفر لهن الوقت لكي يتفرغن نسبيًّا لأعمالهن في الفضاء العمومي، حيث ستكون هذه الاستعانة بالعاملة في الخدمة المنزلية بمنزلة "بديلًا" عنها في الفضاء الخاص، لأنها إذا لم تقم بهذه الخطوة في الوقت الذي لا تجد من يتشارك وإياها من أفراد أسرتها أعمال المنزل، ستخسر ما عملت على مراكمته في سنوات عملها المأجور خارج المنزل. وتنقل هذه الشهادة ما تقدّمنا به لمّا تقول: ""سبب الاستعانة الرئيسي،قبل الأزمة، انه بطلت قادرة لحّق ...بقيت مراهنة انه بقدر قوم بالعبء لحد لما صار عندي التزام أكتر بالجامعة وعندي ولدين وما عدت قادرة عدوام الشغل ومع طفلين بالبيت... ساعتها استعنت بمساعدة منزلية... وزوجي كان مضطر يطلع من الصبح ما يرجع لاية ساعة... أخر شيء انه بترك الجامعة ولا بجيب عاملة! لاأنا صراحة ما رح اترك الجامعة ومهنتي... وبعدالأزمة زوجي ما قادر انو دوامه كل نهار شغل"*. وفي السياق ذاته، عبرّت هذه الفقرة عن الهم عينه "...إنو أنا كنت هلأ مثلاً لو عندي خادمة أو عاملة منزلية هيك بنحب نسميها- إنو تطبخ عني وتجلي عني إنو أنا هذا وقت بحطو لأبحاثي بحطو لدراساتي طبعا*".

5.فكرة الاستعانة وتمويلها وجهان لعملة واحدة: يظهر مما تقدمنا به أنّ العبء الأكبر من المهام المنزلية يقع على عاتق النساء إذا لم يكن كلّه. لذلك، حين تساءلنا حول من يقع خلف فكرة الاستعانة بعاملة في الخدمة المنزلية كانت النسبة المرتفعة من أكاديميات العينة وراء فكرة استقدام عاملة في الخدمة المنزلية، حيث بلغت النسبة 75.2% قبل الأزمة.

* مقابلة رقم (11)، أكاديمية بدوام كامل، أم لولدين، عاملة مقيمة قبل الأزمة ومياومة حاليًّا.
* مقابلة رقم (13)، أكاديمية، بدوام كامل، أم لولدين عاملة مقيمة قبل الأزمة ومياومة حاليًّا.
* مقابلة رقم (3)، أكاديمية، بدوام كامل، أم لثلاثة أولاد، عاملة مقيمة قبل الأزمة ومياومة حاليًّا.
* مقابلة رقم (6).
* مقابلة رقم (6، أكاديمية بدوام كامل، أم لطفلة، عاملة مقيمة قبل الأزمة ومياومة حاليًّا.

الرسم البياني رقم (7): توزّع أفراد العينة بحسب صاحب/ة فكرة الاستعانة بالعاملة المنزلية

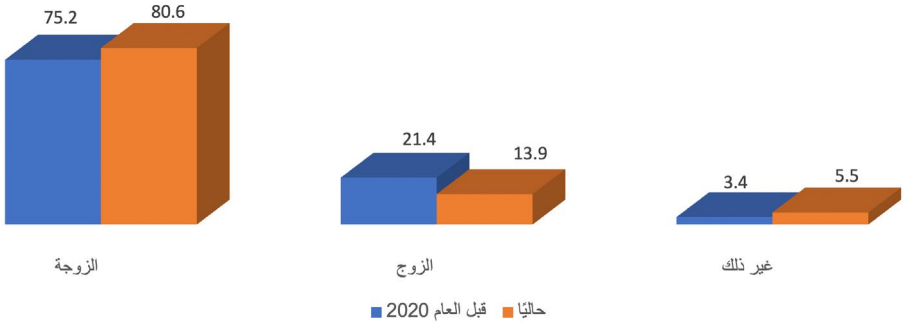

في الواقع، إنّ ترسيخ ديناميكية الفصل بين الفضاء العمومي والفضاء الخاص ذو أهمية كبيرة في تفسير السلوكات المُناطة بالأدوار الجندرية، لأنه يؤثر في التفاعلات الاجتماعية والأدوار والتوقعات. فالفصل هو فصل رمزي ومؤسسي أيضًا، يعكس القيم والقواعد والهياكل السلطوية الأوسع في المجتمع. فالمجتمعات البطريركية يهيمن عليها الرجال على الفضاء العام المرتبط بالعمل المأجور والسلطة، بينما تقبع النساء رمزيًّا في الفضاء الخاص المرتبط بالمسؤوليات المنزلية[44]. هكذا تصبح قضايا المنزل شأنًا نسائيًّا. لذلك، نرى بأنّ القرارات المتعلقة باستخدام عاملة منزلية كانت قبل الأزمة وبعدها متعلقة إلى حدّ كبير بالمرأة. والحقيقة أنّ هذا الاقتباس من شهادة أحد الأكاديميين ذي دلالة عالية حين يقول: " البيت ليس لي بل لزوجتي أنا بعتبر البيت للزوجة وانا شريك.. نحنا واحد ولكن بالنهاية البيت بيت الزوجة"*. وإن دلّ ذلك على شيء فهو يدل على هذا التقسيم الراسخ عند الطرفين بين الفضاء العمومي والفضاء الخصوصي، حيث يصبح استقدام عاملة في الخدمة المنزلية شأنًا يتعلق بالفضاء الخاص، وهو نسائي بامتياز.

واللافت أكثر، هو ازدياد نسبة الأكاديميات اللواتي يقفن وراء فكرة الاستعانة بعاملة في الخدمة المنزلية لتصل في الوقت الحالي إلى 80.6% (الرسم البياني أعلاه)، وهو أمر مفاجئ في ظل تقلص القيمة الشرائية للعملة اللبنانية. لكن هذا الارتفاع في نسبة النساء اللواتي يقفن وراء فكرة الاستعانة، قد يُفسّر بزيادة الأعباء بشكل كبير من جهة، وبارتفاع نسبة التوترات بين الشريكين الناتجة عن تراكم المهام المنزلية والرعائية من جهة أخرى. وتظهر الاقتباسات التالية شعور النساء باللاعدالة، كما تظهر ما يحاولن الهروب منه مثل التوترات حيث تقول إحداهن: " لا ما كان عادل لمّا ما كان في عاملة. بس بترجع هي كيف المقاربة بتصير انه مش عادل داخل المنزل...ايه هلاإنت بتطلبي مساعدة اي بس اخر شي لما ما بتلاقي جواب بتعمليه إنت بتريحي راسك يعني. بس في أمور قسمناها. لكن انه إنت بتتولى الموضوع بالنهاية*.

لا تنفصل فكرة صاحب/ة فكرة الاستعانة عن ممول الاستعانة، فهذا الأمر يظهر بشكل لا ريب فيه التقسيم الجندري للعمل المنزلي على مستوى التوظيف. فالمرأة تستجدي الاستعانة والمُعيل يمولها، إذا يُظهر الرسم البياني رقم (8) أنّ مدخول الزوج كان ولا يزال المصدر الأساسي لتغطية تكلفة العاملة المنزلية. حتى بعد التحولات الاقتصادية

[44] Ferguson, Ann; Hennessy, Rosemary; Nagel, Mechthild, "Feminist Perspectives on Class and Work", The Stanford Encyclopedia of Philosophy (Spring 2021 Edition), Edward N. Zalta (ed.), URL = <https://plato.stanford.edu/archives/spr2021/entries/feminism-class/>.

* مقابلة رقم (3).

* مقابلة رقم (7).

المالية التي شهدها لبنان فقد ظل "الرجل المعيل" هو من يغطي تكاليف العاملة بشكل أساسي كلفة استقدام عاملة في فترتي ما قبل الأزمة وما بعدها. ففي الفترة التي سبقت الانهيار المالي، بلغت نسبة مساهمة الذكور في تغطية كلفة العاملة في الخدمة المنزلية 45.3% مقابل 29% للزوجة، أمّا في الوقت الراهن فإنّ مساهمة الرجال 40.5% مقابل 21.6% للزوجة (الرسم البياني أدناه). وقد أظهرت المقابلات، الخطاب السائد لدى الأكاديميين الرجال، وشعورهم بالمسؤولية المالية لدفع تكاليف العاملة المنزلية حيث يقول أحدهم: ""أنا كنت ادفع لانو هاي مسؤوليتي ولانو كان معاشي أحسن قبل الأزمة*. ولا يعني ذلك بأنّ المرأة مُستبعدة من المشاركة المالية في دفع تكاليف العاملة في الخدمة المنزلية، حيث يُظهر الرسم البياني أدناه بأنّ المشاركة بين الزوجين في دفع تكالبف استقدام عاملة في الخدمة المنزلية، لا تزال هي ذاتها قبل 2020 وحتى الآن (24.3% قبل 2020 و24.4% حاليًّا) في تغطية كلفة العاملة في الخدمة المنزلية، ما يُشكل مؤشر إلى حضور مفهوم المشاركة، لكنّه في الوقت ذاته، يظهر أنّ عدم قدرة الزوج المالية، والعبء الكبير الذي يلُقى على عاتق الزوجة يدفعانها إلى المشاركة في تغطية تكاليف الاستخدام كما يبين هذا الاقتباس: "بالأزمة كان الاتفاق انو هي بتجيبها وأنا بدفعلها شهريا، هي بتدفع تكلفة جيبتها على لبنان"*.

تبقى المشاركة عند الذكور والإناث في الحدود المالية، ولا تتقدم المفاوضات حول تقسيم الأدوار أكثر من هذا الحدّ، وحتى أنّها تأخذ أكثر بعد المساهمة المالية للزوجة من أجل دفع التكاليف، نظرًا لشعورها بأنّها المُعنية الوحيدة بالقيام بهذه الأعباء، كما تسوّغ العجز المالي للزوج، لكنّها لا تذهب إلى التفاوض حول تشارك الأعباء المنزلية. والفقرة التي استقطعت من مقابلة مع أكاديمية، تُظهر كيف أنّ زوجها لم يحبّذ استقدام عاملة في الخدمة المنزلية، وكيف أنّها تنوء تحت أعباء العمل المنزلي والرعائي، حيث كان الحل عندها باللجوء إلى عاملة وليس مناقشة مساهمة شريكها في العمل المنزلي حيث قالت: "يعني زوجي كان رافض. ما بدو حدا غريب يكون معه بالبيت، بس أنا آخر شيء ما عدت قدرت. يعني لا هوي قادر يساعدني.. وما في حدا من عائلتي قادر يساعدني لذلك قررت استقدام عاملة من مبلغ كنت مصمدته مسبقا يعني... لانه ما كان قادر ماديا انو هوي يرجع يجيب لانه عندنا اربع أولاد عندنا عشرة الاف دولار بالسنة مدارس... هو عرض علي انه ممكن يامّنلي مبلغ يتديّن من حدا اذا هالقد الموضوع تاعبني يعني بس أنا مصرياتي معي ليه بدو زوجي يتدين من حدا كرمال هالموضوع"*.

* مقابلة رقم (9)، أكاديمي بدوام جزئي، عاملة مقيمة قبل الأزمة ومياومة حاليًّا.
* مقابلة رقم (9).
* مقابلة رقم (6).

الرسم البياني رقم (8): توزّع أفراد العينة بحسب المصدر المالي لدفع أجرة وتكاليف العاملة المنزلية قبل 2020 وحاليًا

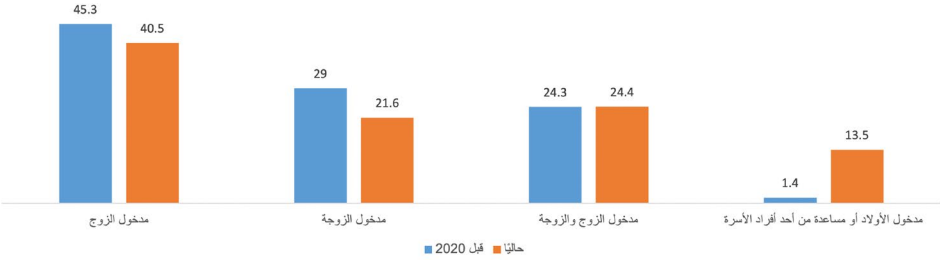

لكن اللافت أكثر في الرسم البياني أعلاه، هو الحضور المرتفع نسبيًّا لمساهمة الأولاد في تغطية تكاليف استقدام العاملة في الخدمة المنزلية -تحديدًا بعد اندلاع الأزمة- لأهاليهم، بخاصة الأسر التي تتلقى تحويلات من أولادها المغتربين. وتُشير التقديرات إلى أنّ نسبة الذين يتلقّون تحويلات مالية من الخارج يتراوح بين 15% و30% من مجمل السكّان في لبنان... وتبيّن الدراسة أنّ 26% من التحويلات المالية التي تلقتها الأسر تقل عن 100 دولار شهريًّا، و51% منها تتراوح قيمتها بين 100 دولار و300 دولار، في مقابل 15% تتراوح قيمتها بين 300 دولار و500 دولار، و7% فقط تزيد عن 500 دولار[45].

أسباب عدم الاستعانة: تحولات تحت سقف التقسيم البطريركي للعمل

إذا كانت النسبة الأكبر من المشاركين/ات في الاستطلاع يستعينون/يستعن بعاملة مقيمة، فكيف علّلت نسبة الـ26% عدم استعانتها بعاملة في الخدمة المنزلية*؟ فبحسب تفصيلات الرسم البياني أدناه، حال الوضع الاقتصادي لنسبة 9% من أفراد العينة من دون استعانتهم بعاملة في الخدمة المنزلية، في حين يرى 6% منهم/ن بأنّ العمل المنزلي هو عمل يتشارك فيه أفراد الأسرة كافة. لذلك، لا ضرورة لاستئجار قوة عمل عاملة في الخدمة المنزلية. كما أنّ 8% من أفراد العينة لا يجدون/يجدن مسوّغًا للاستعانة بعاملة في الخدمة المنزلية، نظرًا لتشارك الشريكين في تنفيذ المهام المنزلية، و 6% منهم يعتبرون بأنّ مشاركة جميع أفراد الأسرة، توفّر عليهم الاستعانة بعاملة في الخدمة المنزلية، أمّا الـ3% المتبقية تعود عدم استعانتهم/ن بعاملة في الخدمة المنزلية إلى إنجاز المرأة المهام المنزلية كافة.

[45] فرفور، هديل، تحويلات المغتربين ليست المُنقِذ، مجلة صفر، 2023، العنوان الإلكتروني، https://alsifr.org/lebanese-remittances.

* أنظر الرسم البياني رقم (12) في الملحق.

الرسم البياني رقم (9): توزّع أفراد العينة بحسب أسباب عدم الاستعانة بعاملة في الخدمة المنزلية قبل 2020

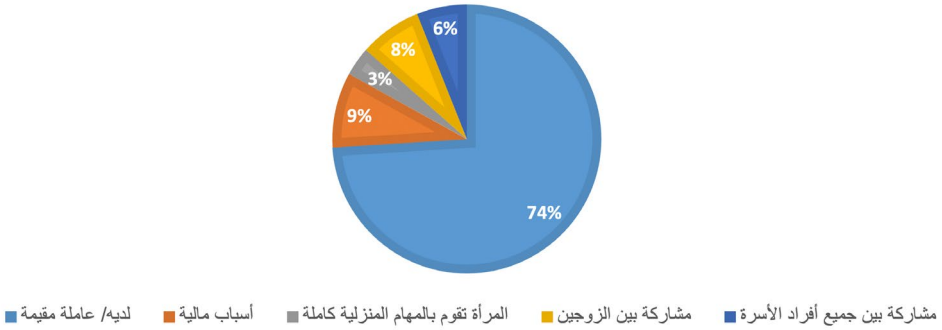

1. الوضع المالي كحائل وراء عدم الاستعانة: حال الوضع الاقتصادي لنسبة 9% من أفراد العينة، كما يظهر، دون استعانتهم/ن بعاملة في الخدمة المنزلية. فإنّ استقدام عاملة مقيمة في الخدمة المنزلية، يتطلب دفع مبلغ مُسبق لمكتب الاستخدام يتروح بين 1500 دولار إلى 2000 دولار أميركي، بالإضافة إلى تكاليف أخرى لوزراة العمل والأمن العام اللبناني، فضلًا عن الراتب الشهري للعاملة الذي يتروح أيضًا بين 150 دولار إلى 400 دولار أميركي شهريًّا. لذلك، تُفضل بعض الأسر عدم استقدام عاملة مقيمة نظرًا إلى الكلفة التي قد تراها مرتفعة بالنظر إلى مداخيلهم.

2.الشراكة تحت سقف المنطق البطريركي:
يتراءى لنا حين نرى بأنّ الشراكة في العمل المنزلي كانت واحدة من الأسباب التي حالت دون استقدام عاملة، وهو ما يدعو للتفاؤل لناحية الترتيبات العادلة لتأدية مهام المنزل ورعاية الأطفال. لكن في تفصيل شكل المشاركة، يُشير الرسم البياني أدناه إلى أنّ مفهوم المشاركة ما زال مُلتبسًا عند بعضهم، بحيث ما زال النصيب الأكبر للعبء المنزلي يقع على عاتق الإناث الأمّهات (50.8%) والبنات (12.3%)، بالدرجة الأولى، مقابل نسبة مشاركة للأزواج (26.1%) والأولاد الذكور (10.8%). وبالرغم من ارتفاع مشاركة الزوج في الفترة الحالية -أي الفترة التي تلت الأزمة- التي بدأت بالتزايد نسبيًّا، إلّا أنّها لم تصل إلى صفة المشاركة المتساوية بين الشريكين. وفي التفاصيل المروية لدى الأكاديميين والأكاديميات، يظهر هذا الالتباس بشكل واضح عند كلا الطرفين. فقد اعتبرت النساء بأنّ قيام الزوج ببعض المهام هو بمنزلة مدّ العون لها، أي أنّ مساهمته في بعض الأعمال المنزلية يُشكل مساعدة وكرم أخلاق منه وليس واجبًا عليه مشاركته معها، بل أنّ الخطاب الوارد على ألسنة غالبيتهن، يُظهر تفهمًا لعدم المساهمة أو على الأقل تعليلًا له. وهذا خطاب إحدى الأكاديميات بتصويرها للمشاركة التي يقدّمها شريكها: "بساعدني بالاكتيفيتي تبع الولاد عشية، يعني توصيل الاولاد كان يساعدني فيه. مثلا بساعدني اذا أحيانًا ما عندي جامعة هو يوصل ويجيب الولاد، لنكون صريحين يعني الرجل طريقتو في ادارة شؤون المنزل مختلفة جذريا جذريا عن المرأة. يعني حتى رغم انه بنحكي بالمساواة ما في يعني، هذا الأمر ما بعرف أنا ما قادرة لاقيلو تفسير صراحة، يمكن هو بالتربية، يمكن هو بالسلوك المتوارث من جيل لجيل بعده .... بس يعني إدارة المنزل يعني التفاصيل الي المرأة بتفوت فيها ببيتها أو باهتمام الولاد ما بيعملها الرجل وقد يتغاضى عنها. طبعا مش مش من سوء نية يتغاضى عنها انه بيعتبرها بتتقطع وما قلها قيمة وتافهة وما بعرف شو...يعني التفاصيل لحياة الولاد،

مواعيد الحكماء تعولون، درسن، لبسن، الأكل تعولون، يعني هاي تفاصيلك أنت كأم وربة منزل، هيدي أنا ما بعرف، من تجربتي بقول ما حدا في يقوم فيها غير السيدة..."*.

الرسم البياني رقم (10): توزّع أفراد العينة بحسب المشاركون/ات في العمل المنزلي و/أو رعاية الأطفال الذين لا يستعينون/يستعن بعاملة منزلية مأجورة قبل العام 2020 وحاليًا

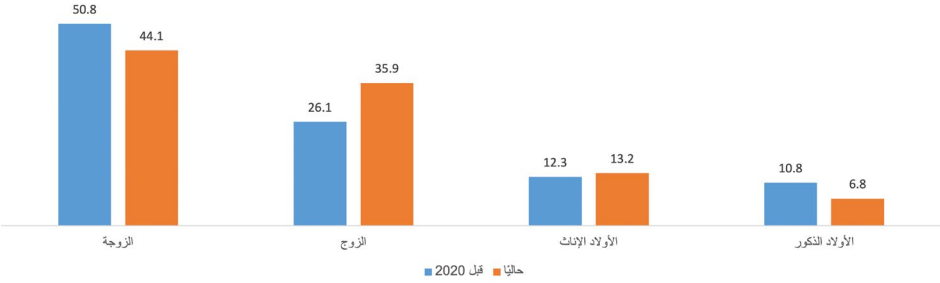

أمّا من ناحية الزوج، فيرى أيضًا بأنّ مساهمته من شأنها التخفيف من الثقل الملقى على الزوجة أساسًا، وليس باعتبارها واجبًا عليه اتمامه بالشراكة معها. فالكثير من الذكور اعتبروا أنفسهم مشاركين في إنجاز المهام في المنزل. لكن بعض المحطات الكلامية تُظهر هذا اللبس، حيث شاركنا الأستاذ في حصته من المساهمة على النحو التالي: " إذا اشياء بشغل البيت كتير صعبة مثلا بدها تعربش أوكي لأنو هاي بارت اللي فيني شيلها عن ظهر مرتي وقادر كون منتج فيها... كل شي بدو مجهود جسدي بساعدها فيه يعني بتطوع أعملو.... فترة الحمل مثلا يعني إذا شي مثلا تنضيف بالهوفر وتنشير غسيل مراتإذا هي مثلا محممي لانه ما بدا تطلع بالهواء مثلا تنشر اشياء هيك ايه بس انو مش فريكوينتلي يعني"*. في السياق ذاته، يظهر في خلفية التفكير من المصطلحات التي يستعملونها، حتى للذين يعلنون أنّهم مشاركون في الأعمال المنزلية، أنّ المرأة هي الموكلة الأساسية في تنفيذ الواجبات المنزلية: "مؤخرا يعني بس صارو الولاد شوي يفهموا بقلن كل شي بتعملوه انتو تخريب انتو بتضبطوه، أمكن مش مجبورة بقى"*.

وظهر أيضًا في خطاب الذكور، ما يوحي بأنّ مشاركتهم لا تنال رضى السيدات حيث صرّحت هذه الأخيرة: "... طبعاً أنا بشغل البيت معاييري غير معاييرها لمرتي بالكناسة والتمسيح...فهي بروجرام تبعها قاسي وسيستيماتيك ما فيه لعب يعني لذلك وقت كانوا ييجوا الخادمات بدهم يتبرمجوا منيح على البروغرام هيدا والآ بيطلعوا انهم ما عم بيشتغلوا مظبوط"*. يقابل خطاب الذكور هذا خطاب نسائي يعلّل عدم طلب مشاركة الزوج في بعض المهام، لأنّه لا يعرف كيف يقوم بها كهذه الفقرة التي تشرح هذا الواقع: "بنق وبعصب وبربيس وكذا. بصير يقلي هوي

* مقابلة رقم (10)، أكاديمية بدوام جزئي، أم لتوأم، لا استعانة.
* مقابلة رقم (3).
* مقابلة رقم (5)، أكاديمي بدوام، أب لأربعة أولاد، عاملة مياومة.
* مقابلة رقم (1).

طب انت شو قلتيلي وأنا ما عملت، يعني مش انه بقول لا ما بدي أعمل بس هو ما بيعرف يعني . أنا حتى زوجي ما بيعرف يلف سندويش ما بيعرف مش معود يعني ما قعد لحاله. عطول كان قاعد يا اما مع أهله يا مع أخته وخيو. فكانت أختو تهتم.. حتى ما بيعرف جوزي مثلا اذا انتزع شي بالبيت. مش انه بيطلع بيغير لمبة ، بدق للكهربجي بيقلو تعا مرتي عندها شي بدن تزبيت بيكونوا مرات يعني غيرلي لمبة وفكيلي شغلة يعني منه من الستيل اللي كتير بالبيت بيساعد"*.

3.مشاركة الأولاد السلبية: تُظهر نسبة مشاركة الأولاد الإناث والذكور أمرين، الأول هو ضعف مشاركتهم/ن في الأعمال المنزلية مقابل مشاركة أهلهم، والثاني هو تفاوت واضح في نسب المشاركة بين الأولاد الذكور والإناث في العمل المنزلي. فالإناث كن وما زلن من يقدّمن الجهد في العمل المنزلي، وإن كانت الفروقات في النسب ليست كبيرة. ويؤشر ذلك إلى أمرين، الأول هو أنّ قراءة ارتفاع نسبة مشاركة الأولاد الإناث (12.3% قبل الأزمة 13.2% حاليًّا) في العمل المنزلي عن نسبة الذكور (10.8% قبل الأزمة 6.8% حاليًا) تُتيح التكهّن بأنّ الأهل ما زالوا يعيدون إنتاج قيم التقسيم الجندري للعمل المنزلي التقليدية عبر دفع الإناث إلى المشاركة بشكل أكبر في هذه المهام. وبالفعل، يُفيد هذا الاقتباس بما أسلفنا قوله: "ولادي أنا صبايا يعني هني دايما مرات بيساعدوا.. ما كتير منعوز أنه هو [أي الأب] يجي يساعد*.". من ناحية ثانية، يبيّن الانخفاض الكبير لمشاركة الأولاد (إناثًا وذكورًا) في المهام المنزلية رفض الأهل، بشكل عام، إشراك أولادهم/ن بهذه المهام. وهذا ما أظهره الخطاب المتداول لدى الأكاديميين والأكاديميات: " أنا هلا مؤخرا يعني بس صارو الولاد شوي يفهموا بقلن كل شي بتعملوه انتو تخريب انتو بتضبطوه، امكن مش مجبورة بقى. صاروا يعرفوا بس شي لعبة يشيلوها يخربوها هني بيرجعوا يردّوها... بعدهم صغار ايه بس منعلمن عالأقل انو يحطوا اغراضن بمحل معين مش انو يزتوهم زت يحطوهم مطرح انو كلهم مع بعض ونحن نهتم فيهم"*. المقصود بأنّ إشراك الأولاد بالمهام المنزلية مرتبط فقط بما هو متعلق بأمورهم الخاصّة وليس المشاركة بمفهومها العام، وهذا ما بيّنته هذه الفقرة حين يذكر أحد الأكاديميين كيف أنّ زوجته ترفض انخراط الأولاد بهموم المنزل وهواجسه: "أنا بحب أن يشتغلو لكن هيي لا تجعلهم يشتغلون. هي تطلب منهم إن يهتموا ببعضهم فقط وانو يهتموا بدرسهم... ابدا ما بدها يشتغلوا بالبيت بينما أنا بفضل يتحملوا مسؤولية أكثر"*.

4.رفض الاستعانة من منطلق مبدئي: ظهر في خطاب عدد من الذين/اللواتي قابلناهم رفض الاستعانة بالعاملة في الخدمة المنزلية المقيمة، تحديدًا لأسباب تعود إلى رفضهم لمنطق الاستعباد، بخاصة تلك العمالة المقيمة التي تخضع لشروط إنسانية مهينة. فقد أكّد أستاذ جامعي رفضه للاستعانة بعاملة مُقيمة حيث قال: "نحنا عنا كثير انتقادات على نظام الكفالة بلبنان وعلى كل السيستام اللبناني بفكرة العمالة، فكان الحل النا انو ييجي حدا مرة بالأسبوع ينظف البيت وبندفعلوا عالساعة... وخلال الأسبوع نحنا بنشتغل البيت ... أنا ما رح كون مرتاح اذا هيي عم تجلي وتشتغل بالبيت ونحنا قاعدين أو نحنا عم ناكل وهيي تشيل الأكل عن الطاولة هالشي ما بتحمّلوا"*. وتشرح إحداهنّ منطق رفض الاستعانة بعاملة مقيمة من منطلق الاستغلال الطبقي –على الرغم من قيامها بذلك لمدة سنتين حين أنجبت ابنتها- بقولها: " أنا يعني لقيتها من أبشع التجارب الممكن أنا عيشها لذلك ما كررتها ... أساساً أنا ما

* مقابلة رقم (7)، أكاديمية بدوام كامل، أم لثلاث بنات، عاملة مقيمة قبل الأزمة ومياومة حاليًا.
* مقابلة رقم (7).
* مقابلة رقم (3).
* مقابلة رقم (12)، أكاديمي بدوام كامل، أب لأربع أولاد، عاملة مقيمة في المنزل قبل الأزمة وحاليًا.
* مقابلة رقم (2).

بستوعب منطق الخدم يعني ما بطيقه من الناحية الإنسانية يعني لأن بالمنطق السائد في لبنان يتم التعامل مع العاملة المنزلية على أنهن عبيد عادي، وبدون قصدك بتفوتي باللعبة لأن هذا المتوفر... في شعور طبقي يعني بيكون مع أنه أنت بكون ما الك علاقة بالخبرية... بس في تعاطي بتلاقي حالك بمحل أنت ما بيشبهك... أنا ما بتحمل حدا يخدمني يعني حتى لو عم بعطيه راتب يعني لأنه لو بتفل عشية وعم بعطيها راتب إلها منطق آخر غير أنه أنت بستعبدتيها، يعني نايمة عندك وتبلش شغلها من الساعة ستة يعني أنه في شي فظيع"*.

تحولات لناحية الاستعانة الأسرية

إنّ عدم إشراك الأولاد في العمل المنزلي، نجد له صدى أيضًا في انخفاض طلب المساعدة أو عرض المساعدة من العائلة الممتدة للأسر العاملة (5.3% قبل الأزمة مقابل 5.7% بعد الأزمة) الذين يستنجدون بالأهل لمساعدتهم/ن في الأعمال المنزلية أو رعاية الأولاد (أنظر الرسم البياني أدناه). فالحقيقة أنّ لسان حال الأكاديميين والأكاديميات يظهر عدم رغبتهم/ن في إشراك أهاليهم في المهام المنزلية، حيث اقتصرت رغبتهم في طلب المساعدة على أمرين هما: الطعام والاهتمام بالأطفال.

الرسم البياني رقم (11): توزّع أفراد العنية بحسب الاستعانة بالأعمال المنزلية و/أو رعاية الأطفال قبل 2020 وحاليًّا

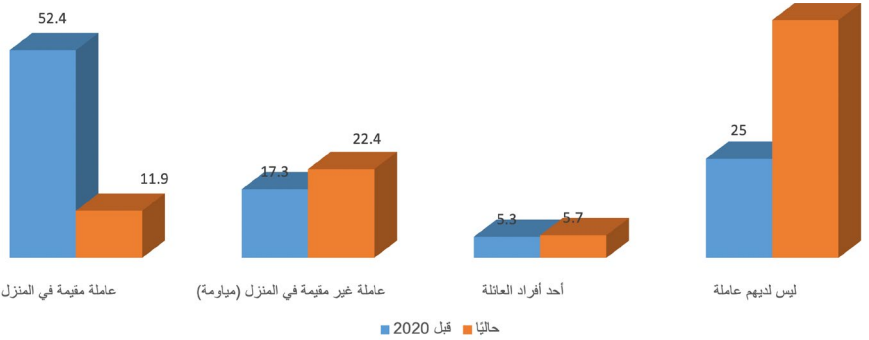

* مقابلة رقم(4)

وقد أشار العديد من الأكاديميين/ات عن حاجتهم/ن إلى الأهل بهاتين المسألتين، حتى لو كانوا/كن يستعينون/يستعن بعاملة في الخدمة المنزلية، وهو ما أشارت إليه أستاذة جامعية عن شكل حاجتها إلى الأهل: "بس بالطبخ بيت عمي أهل زوجي كتير كانوا يساعدونا بالطبخ ... أمه بعدين أخته، أمه وأخته اتنينون، يعني تقريبا ثلاث مرات في الأسبوع تطبخلي قبل الأزمة"*. وهو ما أكّده أيضًا عميد إحدى الكليات الجامعية، حين قال بأنّه يوكل رعاية أطفاله على الرغم من استعانته وزوجته بعاملة منزلية مقيمة لأهله: "نعم نستعين بإمي أو إختي لما مرتي بتروح عالشغل وما في مدارس ولا نترك الاولاد مع العاملة لوحدهم أبد*".

أشكال المساعدة المستجدة

لم تطل فترة االانكفاء عن استخدام عمالة الخدمة المنزلية تلك بسبب الأزمات المتتالية التي ألّمت بالبلاد. فالأزمة المالية التي تعصف منذ العام 2019، أعادت تشكيل سوق العمالة في الخدمة المنزلية. ويُظهر واقع الحال، بأنّ التبدلات الحاصلة على مستوى الاستعانة طالت شكلها وليس مضمونها، إذ يعاد رسم خريطة الاستعانة بالعاملة في الخدمة المنزلية على مستوى وقت الاستعانة وعلى مستوى جنسيات العاملات. والملاحظ أنّ هناك تزايدًا ملحوظًا في استخدام العمالة المحلية أي اللبنانيات (من 5% إلى 8% في الفترة الحالية) والنازحات السوريات (6% قبل الأزمة إلى 17% في الفترة الحالية)، في المقابل نلحظ تراجع العمالة الأجنبية (سيرلانكا، أثيوبيا، غينيا وغيرها من دول آسيا وأفريقيا) من 25% إلى 22% في الوقت الراهن.

* مقابلة رقم (4).
* مقابلة رقم (3).

الرسم البياني رقم (12): توزّع أفراد العينة بحسب جنسية العاملة غير المقيمة (المياومة) قبل العام 2020 وحاليًا

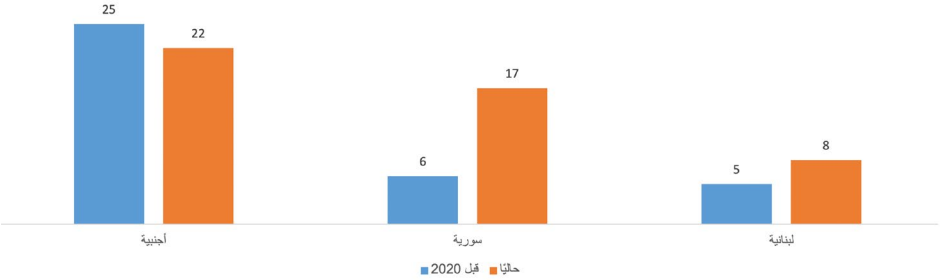

إنّ التغيّر الحاصل في جنسية العاملات في الخدمة المنزلية ينعكس أيضًا، وبشكل تلقائي، على نوع الاستعانة، بمعنى أنّ التحوّل نحو الجندرية اللبنانية والسورية يعني حُكمًا التحوّل نحو العمالة المياومة غير المُقيمة من ناحية، والتحوّل في أجر الساعة أيضًا الذي يُعدّ أعلى من أجر العاملات الأجنبيات المقيمات. لكنّه في الوقت ذاته يمكن تغطيته بالليرة اللبنانية وليس بالدولار.

صحيح أنّ نسبة من كان يستعين بعاملة قبل الأزمة، تقلّصت بشكل واضح لتصل إلى 25% حاليًّا بعد أن كانت 60% قبل العام 2020 (أنظر الجدول رقم 11). لكن في الوقت نفسه، فإنّ أسر كثيرة تحوّلت من الاستعانة المقيمة إلى الاستعانة المياومة كما أسلفنا سابقًا. وتُبيّن النسب التالية هذا التحوّل بحيث تدنّت نسب الاستعانة بعاملة منزلية مقيمة من 52.4% قبل 2020 إلى 11.9% حاليًّا، في حين ارتفعت نسبة الاستعانة بالعاملة المياومة من 17.3% قبل 2020 إلى 22.4% حاليًّا. في هذه الحال، نرى بأنّه لم يكن من السهل على العديد من الأسر، التكيّف مع واقع عدم وجود من يعينهم في البيت على الرغم من الأزمة المالية. بكلمات أخرى، إنّ التبدّل الحاصل يطال نوعية العمالة بشكل أكبر نحو عاملة مياومة*، وجنسية العاملة، غير أنّها لم تغب بشكل جذري عن خارطة العمل المنزلي.

بعد ارتفاع سعر صرف الدولار الذي يسجل لحظة كتابة هذه الورقة 89500 ألف ليرة لبنانية، استحال على بعضهم استقدام عاملات مقيمات من جنسيات أجنبية، نظرًا لأنّ راتبهن سوف يكون بالدولار. لذلك، تقلّصت نسبة العاملات الأجنبيات لتصل إلى 22% بعد الأزمة، كما ازدادت بشكل لافت العاملات في الخدمة المنزلية من الجندريتين اللبنانية 8% والسورية 17%. وقد يُفسّر هذا الأمر بعدم قدرة الأسر اللبنانية على الدفع بالدولار للعاملة الأجنبية، والنسبة التي ما زالت هنا، هي عاملات سبق استقدامهن ويكملن سنوات خدماتهن.

إنّ هذا التغيّر في خارطة الاستعانة(عدم استعانة بالمطلق أو استعانة مياومة أو التدني في الاستعانة المقيمة) سوف يعمل من جديد على إثارة التفاوض الضمني أو المكشوف للتقسيم الجندري للعمل المنزلي بين الشريكين. أو قد يكون قد أعاد طرح أسئلة حول الأدوار التقليدية التي غابت عن ذهن الشريكة لفترة زمنية طويلة نسبيًّا، بسبب الاستكانة التي سادت في فترة ما قبل الأزمة، نظرًا للاستعانة بعاملة في الخدمة المنزلية مقيمة في غالب الأحيان. فما هي صورة الوضع الآن، وهل يمكن التنبؤ بما ستؤول إليه الأوضاع لناحية التقسيم الجندري للعمل المنزلي في خضم الأزمة المالية التي

* نلاحظ أنّ في خلال فترة إجراء البحث عودة إلى استخدام العاملات الأجنبيات المقيمات، لكن هذا الميل لم يتم قياسه بعد لنعرف مدى توسعه.

تعصف في البلاد؟ هذه الأسئلة قد نجد إجابات عليها في المحور الثالث الذي سيناقش التقسيم الجندري للعمل المنزلي في ظل الأزمة المتعددة الأبعاد.

تقسيم العمل المنزلي تحولات تحت مطرقة الأزمة

قدّم الفصل السابق نظرة عامة على التحولات التي طرأت على سوق العمالة في الخدمة المنزلية، وأشكال استخدامها من لدن استخدام الأكاديميين/ات وطبيعة احتياجهم/ن لهذه الخدمات قبل الأزمة الاقتصادية وبعدها التي تجتاح لبنان، فضلًا عن الأزمة الماليّة. أمّا الفصل الحالي، فهو يتمحور حول انخفاض الطلب على الخدمة المنزلية المدفوعة وأثرها في توزيع المهام المنزلية، مع التركيز على المحادثات والمفاوضات بين الشركاء، لإعادة تعريف الأدوار في ظل التغيرات الجارية في هذا السوق.

المهام والمفاوضات الجارية

لا يخفى على أحدٍ استمرارُ تحمّلِ النساءِ العبءَ الأكبرَ في الأعمال المنزلية. ويُعزى ذلك إلى التّقسيمِ الجندريّ الراسخِ في مجتمعاتنا، والذي يُلقي بمسؤوليةِ هذه المهامِ على عاتقِهنّ، بينما يُنظرُ إلى مشاركةِ الرّجالِ فيها على أنّها مساعدةٌ فقط. يسعى هذا البحثُ إلى استكشافِ التّغيّراتِ، ولو البسيطةِ، التي طرأتْ على الأدوارِ الجندريةِ في هذا الإطار، مُسلّطًا الضوءَ على المفاوضاتِ التي تدورُ رحاها في ظلّ هذه التّغيّرات، خصوصًا تلكَ النّاتجة عن التحوّلاتِ التي شهدها سوقُ العملِ المنزليّ.

يقدّم لنا الجدول أدناه، صورة عن هذه التغيّرات في الأدوار الجندرية، ومساهمة كلّ من الرجال والنساء في المهام المنزلية قبل الأزمة المالية وفي خلالها. احتوى الجدول على خمس عشرة مهمة منزلية، حاولنا من خلالها بناء تصوّر حول حدود المشاركة المتغيرة بين الشريكين.

في قراءة أولية تبيّن النتائج في الجدول رقم (2) عدة ملاحظات. **الملاحظة الأولى:** ازدياد مساهمة المرأة في الأعمال المنزلية عن فترة ما قبل الأزمة في المهام كافة، ما عدا مهمة التسوّق حيث انخفضت من 66.4% قبل الأزمة إلى 59.4%، كذلك مهمة العناية بالأطفال تراجعت من 82% قبل الأزمة إلى 69.5% في خلالها. وقد يعود سبب انحدار نسبة المشاركة في العناية بالأطفال، إلى مرور السنوات، وبلوغ الأطفال السنّ الذي يستطيعون فيه تحمّل المسؤولية ومشاركة الأعباء المنزلية. واستمرار نسب مساهمتها كما في السابق في تنظيف الحديقة والعناية بكبار السن.

الملاحظة الثانية: الفرق الشاسع بين نسبة مساهمة الإناث الدائمة بالأعمال المنزلية على أنواعها عن النسبة لدى الذكور، إذ حافظت المهام جميعها على فروقات في المساهمة فيها بينهما. فنلاحظ مثلًا أنّ نسبة الإناث اللواتي يقمن بترتيب المنزل، قد ارتفعت بشكل كبير عمّا كانت عليه قبل 2020، عن نسبة الذكور حيث بلغت 50.8% و67.2% مقابل 15.3% و12.5% على التوالي. ويندرج هذا التفاوت في النسب لصالح الإناث في القيام بمختلف المهام، باستثناء تلك التي تُعتبر "مهام ذكورية" مثل غسل السيارة أو تنظيف الحديقة.

الملاحظة الثالثة: ارتفاع بسيط في نسب مساهمة الذكور في عدد من المهام المنزلية، حيث لوحظ تراجع النسب التي تقع تحت خانة "أبدًا". أمّا المهام التي ازدادت معدلات مساهمة الذكور فيها كما يظهر الجدول أدناه هي: ترتيب المنزل (انخفاض نسبة أبدًا من 29.1% قبل الأزمة إلى 25% بعدها)، ومسح الغبار (47.2% قبل الأزمة إلى 43.1% بعدها)، وتنظيف الحمامات (68% قبل الأزمة إلى

65.3% ما بعدها)، وتنظيف الأطباق (33.3% قبل الأزمة إلى 29.2% ما بعدها) غسل وكي الملابس (45.8% قبل الأزمة إلى 41.7% ما بعدها)، ونشر الغسيل (43.1% قبل الأزمة إلى 38.9% ما بعدها)، وغسل السجاد (36.1% قبل الأزمة إلى 33.3% ما بعدها).

الجدول رقم (2): درجة مساهمة الإناث والذكور في المهام المنزلية قبل العام 2020 وحاليًّا

درجة المساهمة حسب النوع الاجتماعي / نوعية المهام		دائمًا		أحيانًا		أبدًا		لا ينطبق	
		إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور
ترتيب المنزل	قبل 2020	50.8	15.3	35.9	55.6	13.3	29.1	–	–
	حاليًا	67.2	12.5	26.6	62.5	6.2	25	–	–
مسح الغبار	قبل 2020	23.4	2.8	39.8	50	36.8	47.2	–	–
	حاليًا	44.5	9.7	34.4	47.2	21.1	43.1	–	–
مسح البلاط	قبل 2020	26.6	4.2	32.7	37.5	40.7	58.3	–	–
	حاليًا	45.3	8.3	32.8	31.9	21.9	59.8	–	–
تنظيف الحمامات	قبل 2020	28.9	2.8	28.1	29.2	43	68	–	–
	حاليًا	50	8.3	29.7	26.4	20.3	65.3	–	–
تنظيف الشرفة	قبل 2020	18	15.3	37.5	37.5	34.4	30.6	10.1	16.6
	حاليًا	35.2	12.5	38.3	36.1	18.8	34.7	7.7	16.7
إعداد الطعام	قبل 2020	73.4	13.9	20.3	56.9	6.3	29.2	–	–
	حاليًا	76.6	12.5	15.6	55.6	7.8	31.9	–	–
تنظيف الأطباق	قبل 2020	29.7	11.1	38.3	55.6	32	33.3	–	–
	حاليًا	46.9	12.5	38.3	58.3	14.8	29.2	–	–
غسل وكي الملابس	قبل 2020	39.8	11.1	31.3	43.1	28.9	45.8	–	–
	حاليًا	56.3	8.3	24.2	50	19.5	41.7	–	–
نشر الغسيل	قبل 2020	37.5	8.3	22.7	48.6	39.8	43.1	–	–
	حاليًا	54.7	12.5	26.6	48.6	18.7	38.9	–	–
غسيل السجاد	قبل 2020	14.1	13.9	16.4	36.1	48.4	36.1	21.1	13.9
	حاليًا	21.1	12.5	19.5	41.7	36.7	33.3	22.7	12.5
التسوق	قبل 2020	66.4	56.9	23.4	31.9	4.7	8.3	5.5	2.8
	حاليًا	59.4	50	30.5	37.5	6.3	8.3	3.9	4.2
العناية بالأطفال	قبل 2020	82	22.2	7	50	2.3	9.7	8.6	18.1
	حاليًا	69.5	15.3	4.7	44.4	1.6	15.3	24.2	25
العناية بكبار السن	قبل 2020	23.4	27.8	12.5	22.2	11.7	19.4	52.3	30.6
	حاليًا	23.4	18.1	9.4	25	13.3	11.1	53.9	45.8
غسل السيارة	قبل 2020	8.6	34.7	10.2	33.3	43.8	25	37.5	6.9
	حاليًا	8.6	25	16.4	40.3	39.1	25	35.9	9.7
تنظيف الحديقة	قبل 2020	11.7	34.7	33.6	29.2	19.5	13.9	35.2	22.2
	حاليًا	18	31.9	24.2	22.2	20.3	19.4	37.5	26.4

في المقابل، لم ينعكس ارتفاع نسبة مساهمة الذكور في الأعمال المنزلية كافة، بل على العكس من ذلك فقد شهدت بعض من تلك المهام انخفاضًا ملحوظًا في نسب مشاركة الذكور فيها (أنظر الجدول أعلاه).

لفهم منحى التغيّرات الحاصلة في نسب مساهمة الشريكين في المهام المنزلية، ولتبيان علاقتها بالاستعانة بعاملة في الخدمة المنزلية قبل الأزمة وفي خلالها، اخترنا خمس مهام منزلية -تُعدّ وفقًا للتقسيم الجندري للأدوار من مسؤولية المرأة- لقراءتها بشكل أعمق. وقد اختيرت المهام التي سوف تخضع للقراءة المعمقة وفقًا للمعيارين التاليين:

-المعيار الأوّل: الاختلاف الكبير في نسب المشاركة بين النساء والذكور في المهام قبل الأزمة وبعدها.

-المعيار الثاني: تأرجح نسب مشاركة الذكور في بعض المهام ارتفاعًا (كتنظيف الحمامات) وانخفاضًا (كإعداد الطعام) قبل الأزمة وبعدها.

أما المهام التي اختيرت فهي: ترتيب المنزل، إعداد الطعام، تنظيف الأطباق، غسل وكي الملابس، نشر الغسيل، مسح البلاط، تنظيف الحمامات، العناية بالأولاد. فضلًا عن اختيار مهمّة "التسوّق" لربطها بالاستعانة بعاملة منزلية، لأنّ نسب مشاركة الذكور والإناث الدائمة في هذه المهمة قبل الأزمة وفي خلالها كانت متقاربة، بعكس المهام السابقة. تجدر الإشارة، إلى أنّنا حين نذكر الاستعانة بالعاملة المنزلية (تحديدًا في تحليل الرسوم البيانية) نشير حينها إلى نوعي العمالة المقيمة والمياومة، نظرًا لانخفاض نسبة الاستعانة بالعاملة المياومة تحديدًا في فترة ما قبل العام 2020، إلّا إذا ورد ما يخالف ذلك في متن النص. أمّا حين نذكر حالات عدم الاستعانة، معنى ذلك أنّنا نشير إلى الذين/اللواتي لم يستعينوا/ن أبدًا بهذه الخدمة. وفيما يلي تحليل المهام المنزلية:

1.مهمة ترتيب المنزل: تعدّ هذه المهمة من المهام الأساسية في الأعمال المنزلية، وتشكّل مسألة الاستعانة بعاملة منزلية أو عدم الاستعانة مسألة مركزية في تبدل نسب مشاركة الزوجين في هذه المهام. تظهر النظرة الأولى في الرسم البياني الرقم (12) لفترة ما قبل العام 2020، اختلاف نسب مساهمة الإناث والذكور باختلاف حالتي الاستعانة بعاملة في الخدمة المنزلية من عدمها. فالملاحظ، ارتفاع نسبة انهماك المرأة في مهمة ترتيب المنزل إلى 66.7% مقابل 47.7% في حالات عدم الاستعانة. وينطبق الأمر، على مساهمة الذكور الذين ارتفعت نسب مساهمتهم أيضًا في ترتيب المنزل في حالات عدم الاستعانة 19.4% مقابل نسبة مشاركة بلغت 12.2% في حالة الاستعانة بعاملة في الخدمة المنزلية. لكن اللافت في هذا الرسم البياني، اختفاء مؤشر "أبدًا" في حالة المساهمة عند الإناث كدلالة على حضورهنّ الدائم في ترتيب المنزل.

الرسم البياني رقم (13): درجة المساهمة في ترتيب المنزل بحسب النوع الاجتماعي والاستعانة بعاملة منزلية مأجورة قبل 2020

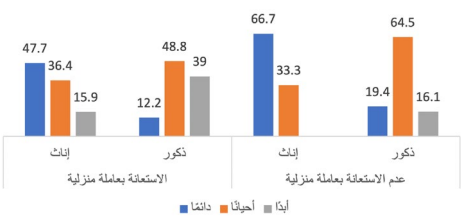

الرسم البياني رقم (14): درجة المساهمة في ترتيب المنزل بحسب النوع الاجتماعي والاستعانة بعاملة منزلية مأجورة حاليًّا

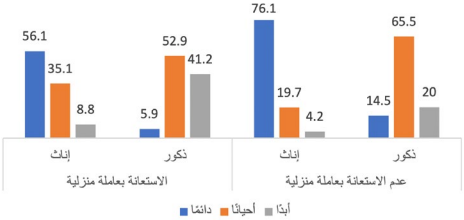

وقد سُجّل الميل ذاته، في فترة ما بعد الأزمة عند الجنسين في حالتي الاستعانة وعدمها (أنظر الرسم البياني رقم 14). في الملاحظة الأولى، تظهر المقارنة بين الفترتين أنّ مساهمة الإناث دومًا، هي الأعلى مقارنة بمساهمة الذكور، إن كان قبل الأزمة أو بعدها، وإن كان مع الاستعانة بعاملة في الخدمة المنزلية أو بدونها. وفي تحليلنا لمستوى المساهمة على مستوى الجندر مع متغير الاستعانة وعدمها، ترتفع كما يظهر الرسم البياني رقم (14) الذي يتكلم على الفترة الحالية نسب النساء اللواتي يساهمن في ترتيب المنزل، حين يفقدن العاملة في الخدمة المنزلية، مقارنة باللواتي يستخدمن هذه العمالة. لتأتي النسب على الشكل التالي مساهمة نسبة 76.1% في ترتيب المنزل حين لا توجد عاملة مقابل 56.1% منهن في حال استخدام عاملة في الخدمة المنزلية. وعلى المقلب الآخر، ترتفع نسبة مشاركة الذكور 14.5% في ترتيب المنزل عند خسارة العاملة في الخدمة المنزلية، في حين لم تتعدّ هذه المشاركة نسبة 5.9% للذين كانوا يستعينون بعاملة في الخدمة المنزلية. ولا يمكن إغفال المؤشر "أبدًا"، الذي بدأ يشهد ميلًا تنازليًّا عند الذكور، حيث تراجعت نسبة الذين كانوا لا يقومون بترتيب البيت أبدًا من 41.2% في حالة الاستعانة بعاملة إلى 20% للذين لا يستعينون بعاملة منزلية.

تُشير النسب في المرحلتين (قبل الأزمة وفي خلالها) إلى أنّ المرأة هي الأكثر انخراطًا بهذه المهمة في المنزل، حتى مع وجود العاملة المنزلية، وذلك لأنّ العاملة المياومة تحديدًا لا تُعطى لها دائمًا هذه المهمة، وبخاصة في خلال الأزمة لتقليص ساعات عملها وأجرتها بسبب الضائقة المادية.

كما يدخل على خط المساهمة من حين إلى آخر، ذكور العينة في مهمة ترتيب المنزل، بحيث ترتفع النسب الواردة تحت خانة "أحيانًا"، إن كان مع وجود عاملة أو في غيابها. فقد بلغت نسبة مشاركة الذكور قبل الأزمة 48.8% في حالة الاستعانة بعاملة منزلية، ووصلت إلى 64.5% في حال عدمها.

أما في المرحلة التي تلت الأزمة، فقد أسهم الرجال بمهمة ترتيب المنزل من حين إلى حين، حيث بلغت نسبة مساهمتهم 52.9% في حالات الاستعانة، وازدادت لتصل إلى 65.5% في حالات عدم الاستعانة بعاملة. وهذا الأمر، يُشير إلى أنّ الرجل قبل الأزمة وحاليًّا (في أثناء الأزمة) يشارك أكثر في هذه المهمة مع غياب الاستعانة بعاملة منزلية. وبالتالي تبدو الاستعانة بعاملة (مقيمة أو مياومة) العامل البارز في انخفاض نسب مشاركة الرجال في هذه المهمة.

مع الأخذ بعين الاعتبار النتائج الكمية ودلالاتها، لكن لا يمكن إغفال الخطاب والمفاوضات الجارية بين الشريكين التي تدعو أحدهم/إحداهن للمساهمة بمهمة من دون أخرى. فقد بيّنت لنا المقابلات أنّ بعض

العوامل الشخصية، قد تحفّز مشاركة الرجال في ترتيب المنزل مثل، شعور الرجل بالانزعاج من الفوضى وعدم الترتيب في المنزل: "أنا ما بتحمّل العجقة وهيي ما بتنتبه اديه في عجقة وفوضى ...أنا أفضل بقصص الترتيب، تقريبا هيك مقسمينها... هيي التنظيف وأنا الترتيب...*.

2. مهمة إعداد الطعام: يعدّ إعداد الطعام في أهميته مثل مهمة رعاية الأطفال، حيث من الصعب جدّا أن نتصور منزلًا من دون إعداد الطعام به. تُشكّل مسألة الاستعانة بعاملة منزلية أو عدم الاستعانة، مسألة مركزية في تبدّل نسب مشاركة الزوجين في هذه المهام. تظهر النظرة الأولى في الرسم البياني لما قبل العام 2020، اختلاف نسب مساهمة الإناث والذكور في مهمة إعداد الطعام، باختلاف حالتي الاستعانة بعاملة في الخدمة المنزلية من عدمها. فالملاحظ، هو ارتفاع نسبة انهماك المرأة في إعداد الطعام 73.8% في حالات عدم الاستعانة مقابل 71.4% في حالات الاستعانة. وينطبق الأمر على مساهمة الذكور الذين ارتفعت نسب مساهمتهم –على الرغم من ضآلتها أمام مساهمة النساء- في حالات عدم الاستعانة إلى 14.6% مقابل نسبة مشاركة بلغت 12.9% في حالة الاستعانة بعاملة في الخدمة المنزلية. وكما في الحالة السابقة، أي مهمة ترتيب المنزل، يتحرّك مؤشّر "أبدًا" نزولًا كدلالة على بدء انخراط الرجال في مهام كانت مشاركتهم بها ضئيلة. فمساهمة الرجال في تحضير الطعام، قد ارتفعت مع انخفاض مؤشّر الـ(أبدًا) من 39% إلى 16.1% في حالة الانتقال من الاستعانة بعاملة في الخدمة المنزلية إلى حالة انتفاء استخدامها.

* مقابلة رقم (2).

الرسم البياني رقم (15): درجة المساهمة في إعداد الطعام بحسب النوع الاجتماعي والاستعانة بعاملة منزلية مأجورة قبل 2020

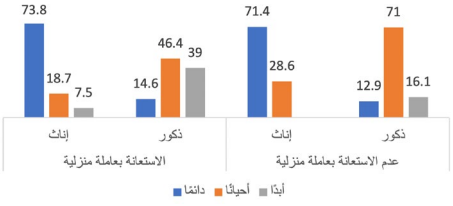

الرسم البياني رقم (16): درجة المساهمة في إعداد الطعام بحسب النوع الاجتماعي والاستعانة بعاملة منزلية مأجورة حاليًا

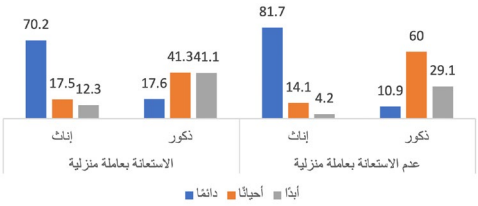

لقد سُجّل الميل ذاته في فترة ما بعد الأزمة (أنظر الرسم البياني رقم 16) عند الإناث والذكور في حالتي الاستعانة وعدمها في مسألة تحضير الطعام. في الملاحظة الأولى، تظهر المقارنة بين الفترتين أنّ مساهمة الإناث دومًا هي الأعلى مقارنة بمساهمة الذكور، إن كان قبل الأزمة أو بعدها، وإن كان مع الاستعانة بعاملة في الخدمة المنزلية أو بدونها. وفي قراءة لمعدل المساهمة في إعداد الطعام على مستوى الجندر مع متغير الاستعانة وعدمها، ترتفع كما يظهر الرسم البياني رقم (16) الذي يتحدّث عن الفترة الحالية نسب النساء اللواتي يساهمن في إعداد الطعام، حين يفقدن العاملة في الخدمة المنزلية مقارنة باللواتي يستخدمن هذه العمالة. لتأتي النسب على الشكل التالي: مساهمة 81.7% حين لا تتواجد عاملة مقابل 70.2% منهن في حال استخدمن عاملة في الخدمة المنزلية. ويعود تقارب نسب مشاركة النساء بين حالات الاستعانة وعدم الاستعانة بعاملة، إلى عدم "سماح" غالبية الأسر للعاملة بالقيام بهذه المهمة التي تقع على عاتق النساء، كما يشير الاقتباس التالي: "العاملة طبعا ما بتطبخ. ... المهام اللي بتقوم فيها كانت العاملة هي كل شي الحمامات، تتنظيف الارض، وغسيل وكوي، ترتيب المنزل ، الغبرة... ما في عاملة حاليا... لكن العاملة ما كانت تطبخ.." *.

وعلى المقلب الآخر ترتفع نسبة مشاركة الذكور إلى 17.6% في مهمة إعداد الطعام، في حال لم يستعينوا بعاملة في الخدمة المنزلية، في حين لم تتعدّ هذه المشاركة نسبة 10.9% للذين كانوا يستعينون بعاملة في الخدمة المنزلية.

ونلاحظ أيضًا، بأنّ نسبة مساهمة الذكور في إعداد الطعام "أحيانًا"، قبل الأزمة وحاليًّا، قد ازدادت للذين لا يستعينون بعاملة منزلية حيث بلغت71% و60%، في حين انخفضت النسب في حالات الاستعانة بعاملة إلى 46.4% قبل الأزمة و41.3% حاليًّا. يشير هذا الأمر، إلى أنّ مساهمة الرجل في إعداد الطعام تزداد مع غياب العاملة، وإن كانت هذه المساهمة فقط المساعدة وليس القيام بالمهمة وحده. ويعود هذا الارتفاع في مؤشّر الـ(أحيانًا) إلى ما قدّمته بعض الشهادات التي توجز بأنّ الطبخ هو من مهام الزوجة لكنهم كرجال يمدّون يد العون بين الحين والآخر: "الطبخ مرتي، بس بنتعاون مبارح مثلا عشية أنا نقرت الكوسى وهي نقرت الباذنجان والصبح بكير فاقت قبل ما تروح على شغلها حشيتهم وحطتهم عالنار..." *.

* مقابلة رقم (1).
* المقابلة رقم (1).

"الطبخ أنا أكيد، هوي ممكن يساعد بالطبخ ايام مش انو الطبخة الكبيرة بس انو بلبّي وبساعد يعني مثلا يقشر بطاطا يعمل سلطة ...ممكن إذا أنا مثلا مأخرة بقلو أنا اليوم مأخرة ممكن هو يبلش بالطبخة. انو بيعرف..." *.

3.مهمة تنظيف الأطباق: تعادل هذه المهمة مهام المنزل الأخرى في أهميتها، وتشكّل مسألة الاستعانة بعاملة منزلية أو عدم الاستعانة مسألة مركزية، في تبدّل نسب مشاركة الزوجين في هذه المهام. تظهر النظرة الأولى في الرسم البياني رقم (16) لما قبل العام 2020، اختلاف نسب مساهمة الإناث والذكور في مهمة تنظيف الأطباق باختلاف حالتي الاستعانة بعاملة في الخدمة المنزلية من عدمها. لكن اللافت، هو الارتفاع الصاروخي لنسبة انهماك المرأة في تنظيف الأطباق 23.4% في حالات الاستعانة لتبلغ 61.9% في حالات عدم الاستعانة. وينطبق الأمر على مساهمة الذكور الذين ارتفعت نسب مساهمتهم –على الرغم من ضآلتها أمام مساهمة النساء- لترتفع في حالات عدم الاستعانة من 9.7% إلى نسبة مشاركة بلغت 12.9% في حالة الاستعانة بعاملة في الخدمة المنزلية. من ناحية أخرى، لم نجد أي حالة لدى الإناث ممن لا يقمن بتنظيف الأطباق أبدًا، الأمر الذي يظهر بأنّه مع غياب العاملة معظم النساء، فهنّ من يقمن بهذه المهمة بشكل دائم، أو أحيانًا حيث بلغت نسبة "الأحيانًا" 38.1%، وقد يفسر ذلك بالمساهمة التي قد تلقتها من الأولاد أو الأزواج.

وكما في الحالة السابقة، تحرّكت النسب تحت خانة "أبدًا" نزولًا كدلالة على بدء انخراط الرجال في مهام كانت مشاركتهم بها ضئيلة. فمساهمة الرجال في تنظيف الأطباق، ارتفعت مع انخفاض مؤشّر الـ(أبدًا) من 39% إلى 16.1%، في حالة الانتقال من الاستعانة بعاملة في الخدمة المنزلية إلى حالة انتفاء استخدامها، وذلك بحسب الرسم البياني رقم (14).

* المقابلة رقم (20)، أكاديمية بدوام كامل، أم لولدين، عاملة مقيمة قبل الأزمة وحاليًّا عاملة مياومة.

الرسم البياني رقم (17): درجة المساهمة في تنظيف الأطباق بحسب النوع الاجتماعي والاستعانة بعاملة منزلية مأجورة قبل 2020

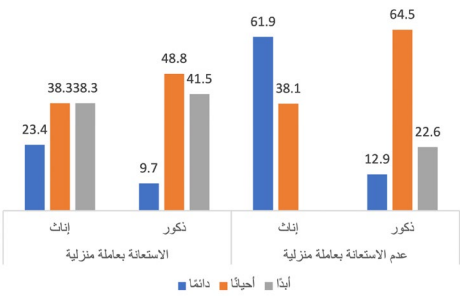

الرسم البياني رقم (18): درجة المساهمة في تنظيف الأطباق بحسب النوع الاجتماعي والاستعانة بعاملة منزلية مأجورة حاليًّا

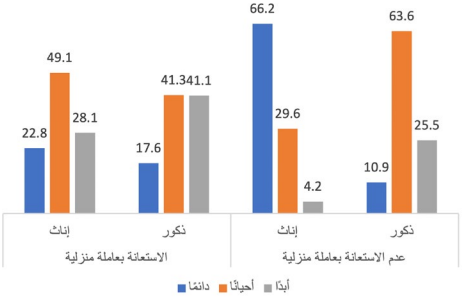

لاحظنا الميل ذاته في فترة ما بعد الأزمة (أنظر الرسم البياني رقم 18) عند مساهمة الإناث والذكور في حالتي الاستعانة وعدمها في مسألة تنظيف الأطباق. كما نلاحظ، في مقارنتنا بين الفترتين (قبل العام 2020 حاليًّا) أنّ مساهمة الإناث دومًا، هي الأعلى مقارنة بمساهمة الذكور، إن كان قبل الأزمة أو بعدها، ومع الاستعانة بعاملة في الخدمة المنزلية أو بدونها. وفي قراءة لمعدل المساهمة في تنظيف الأطباق على مستوى الجندر مع مُتغير الاستعانة وعدمها، ترتفع كما يظهر الرسم البياني رقم (18) الذي يتكلم على الفترة الحالية نسب النساء اللواتي يساهمن في تنظيف الأطباق، حين يفقدن العاملة في الخدمة المنزلية لتصل إلى 66.2% مقارنة باللواتي يستخدمن هذه العمالة 22.8%. وفي قراءة لمساهمة الرجال في هذه المهمة، نجد على العكس من النساء، فقد انخفضت نسبة مشاركتهنّ الدائمة من 17.6% في حال الاستعانة بعاملة لتصل إلى 10.9%. لكن خانتي "الأبدًا والأحيانًا"، دلّتا على حراك في هذا الخصوص. إذ سجّل الذكور تحت خانة "أبدًا" انخفاضًا لعدم المساهمة من 41.1% إلى 25.5% وفي السياق ذاته، ارتفعت نسبة مشاركتهم من وقت إلى آخر (أحيانًا) من 41.3% في حال الاستعانة إلى 63.6%. ويدلّ حراك هاتين الخانتين إلى مساهمة أكبر للرجال، وإن لم تكن بحالة دائمة إلى ازدياد مشاركتهم في مهمة تنظيف الأطباق. وقد أظهرت الفقرات المقتبسة من مقابلات الأساتذة/ الأستاذات هذه المشاركة: "وقت كانت العاملة هون أنا ما كنت أجلي...هلأ أنا بجلي بعد الطبخة... طبعاً حرام زوجتي ما بتطلب بس أنا بشوف انو عم تطبخ فوقها بدا تجلي كمان. اذا أنا عندي شي عم بحضر للجامعة... او بينتركو لبعد ساعة ل خلّص أو مرتي بتعملن... يعني هلأ صرنا هيك رجعنا على العمل التعاوني لأنه ما في عاملة منزلية..."*. ويظهر الاقتباس التالي كيف انخرط الزوج بالمهام المنزلية تحديدًا في الفترة الأولى التي تلت سفر العاملة في الخدمة المنزلية "أول فترة أول ما فلت البنت حاول يساعد بموضوع البيت.... ساعد كتير يعني بموضوع الجلي مثلا كان أول فترة هوي مستلم الجلي..."*. ويتكرر هذا الأمر مع حالات أخرى، حيث نجد أنّ الأزواج لا يحرجون كثيرًا في المساهمة في تنظيف الأطباق، حتى ولو لم يمارسوا هذا النشاط دائمًا" زوجي ممكن يجلي... ما في

* مقابلة رقم (15)، أكاديمي بدوام كامل، أب لأربعة أولاد، عاملة مقيمة قبل الأزمة ولا استعانة بعاملة حاليًّا.
* مقابلة رقم (13)، أكاديمية بدوام جزئي، أم لأربعة أولاد، عاملة مقيمة قبل الأزمة ومن ثم عاملة مياومة وفي الوقت الحالي الاستعانة من جديد بعاملة مقيمة.

مشكلة بالموضوع... إذا أنا مش بالبيت يعني بيجرب يجلي قبل ما أنا أوصل..." *.

4.مهمة غسل وكي الملابس: فيما يخصّ غسل وكي الملابس ونشر الغسيل، يظهر الرسمان البيانيان قبل العام 2020 رقم (19) وفي خلال الأزمة رقم (20)، فروقات بين الجنسين في نسب المساهمة في مهمة غسل وكي الملابس في حالات الاستعانة بعاملة منزلية وعدم الاستعانة بها. ففي حال الاستعانة، يتبيّن بأنّ مساهمة الإناث الدائمة قبل الأزمة كانت 33.2% وارتفعت لتلامس 36.8% للفترة الحالية. بينما الذكور، لطالما كانت مساهمتهم ضئيلة أمام النساء في المهام كافة، وقد كانت في الفترة التي سبقت الأزمة 3.6% أي قبل العام 2020، لترتفع إلى 14.7% في غضون الفترة الحالية. بينما في حالات عدم الاستعانة بعاملة، فإنّ نسب المساهمة الدائمة للإناث في مرحلة ما قبل العام 2020، قد بلغت 66.7% لتصل إلى 70.4% في الفترة الحالية. في حين أنّ مساهمة الذكور في مهمة غسل وكي الملابس ارتفعت من 9.1% قبل العام 2020 لتصل إلى 17.7% في الفترة الحالية.

الرسم البياني رقم (19): درجة المساهمة في غسل وكي الملابس ونشر الغسيل بحسب النوع الاجتماعي والاستعانة بعاملة منزلية مأجورة قبل 2020

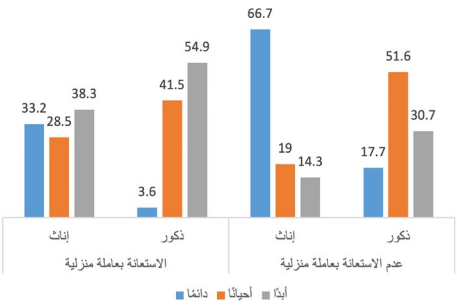

الرسم البياني رقم (20): درجة المساهمة في غسل وكي الملابس ونشر الغسيل بحسب النوع الاجتماعي والاستعانة بعاملة منزلية مأجورة حاليًا

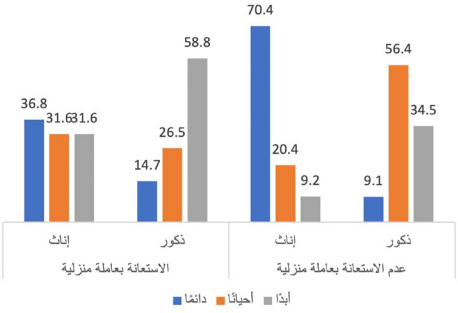

* مقابلة رقم (11)، أكاديمية بدوام كامل، أم لولدين، عاملة مياومة قبل الأزمة ولا استعانة حاليًّا.

لا تخضع مساهمة الرجال في هذه المهام لقراره الشخصي أو رغبته بالمشاركة، بv ل هي مرتبطة برغبة الزوجة، حيث تحدّد هي بنفسها صوابية تدخّله أو عدمها. فمهمة غسل وكي الغسيل هي مسألة بالنسبة إلى النساء مُعقدة لا يفقهها الرجال، وبالتالي لا يبرعون في أدائها. ومن هنا،الإحجام أو عدم مطالبة النساء في إسهام الرجال عن أداء بعض المهمات، ويوضّح الاقتباس التالي ما أسلفنا ذكره: "غسيل ونشر غسيل؟ هاودي أنا بعملهم(تضحك) أنا ما بخليه لأن ما بيعرف يفرز الغسيل لأنه هذه مهام ما كتير نحنا عنا الذكور والرجال ما بيعرفوا ... . هلأ أنا شوية مسرسبة بهالقصص فرز الغسيل وقصص بفضّل أنا أعملهم ايه*".

5.مهمة مسح البلاط وتنظيف الحمامات:

يمكننا أن نفسّر الرسوم البيانية التالية المتعلّقة بمهام مسح البلاط وتنظيف الحمامات قبل العام 2020 وحاليًّا بالطريقة السابقة نفسها، حيث تتشابه الفروقات في النسب بين الجنسين أيضًا وفي حالة الاستعانة بعاملة منزلية أو عدم الاستعانة. تشير النسب إلى أنه في حالة الاستعانة بعاملة منزلية نجد بأنّ معظم الذكور لا يساهمون في هذه المهمة أبدًا، حيث بلغت النسب قبل الأزمة وحاليًّا 64.6% و73.6% على التوالي. في حين، بلغت النسب لدى الإناث 49.5% و41.2% على التوالي. وهذا ما يشير إلى حصر القيام بمهام مسح البلاط، وتنظيف الحمامات بالعاملة المنزلية في معظم الأحيان.

* مقابلة رقم (4)، أكاديمية بدوام كامل، أم لبنت، عاملة مقيمة لمدة سنتين قبل العام 2020 وعاملة مياومة حاليًّا.

الرسم البياني رقم (21): درجة المساهمة في مسح البلاط وتنظيف الحمامات بحسب النوع الاجتماعي والاستعانة بعاملة منزلية مأجورة قبل 2020

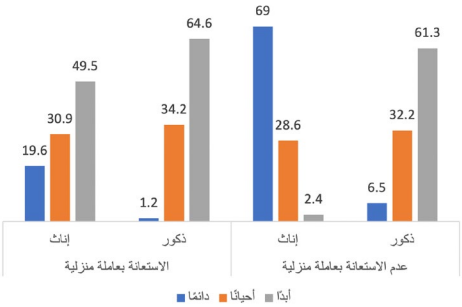

الرسم البياني رقم (22): درجة المساهمة في مسح البلاط وتنظيف الحمامات بحسب النوع الاجتماعي والاستعانة بعاملة منزلية مأجورة حاليًّا

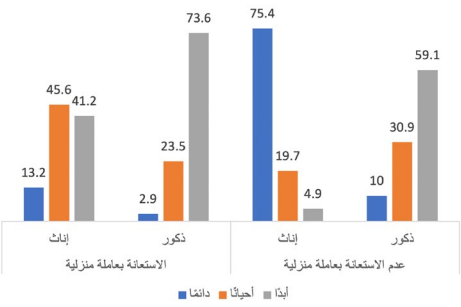

تتفاوت نسب المساهمة بين الجنسين في حالة عدم الاستعانة بعاملة في الخدمة المنزلية، حيث تظهر النسب تفاوتًا في المساهمة في أداء هذه المهمة بشكل كبير لفترة ما قبل العام 2020 وللفترة الحالية. فقد بلغت نسبة مساهمة الإناث الدائمة 69% في فترة ما قبل العام 2020 لتصل إلى 75.4% في الفترة الحالية. في حين، تتدنى مشاركة الذكور بشكل كبير عن الإناث لكلا الفترتين، بحيث سجّل الذكور مساهمة بنسبة 6.5% في الفترة ما قبل العام 2020، لتصل إلى 10% في الفترة الحالية. لكن الملاحظ ارتفاع المشاركة للذكور ليس الدائمة بل من حين إلى آخر، وهذا ما سجل تحت خانتي (أبدًا وأحيانًا). ففي حالة عدم الاستعانة بعاملة في الخدمة المنزلية، وفي مقارنة بين الفترة التي سبقت العام 2020 وحاليًّا، سجلت مشاركة الذكور ارتفاعًا قليلًا بحيث كانت نسبة عدم مشاركتهم 61.3% قبل العام 2020، لتصل إلى 59.1% حاليًّا.

6.مهمة التسوق: تختلف هذه المهمة عن سابقاتها بالنظر إليها من قبل الرجال والنساء على السواء. فالملاحظ أنّ هذه المهمة تلقى قبولًا لدى الرجال، بحيث أظهر الرسمان البيانيين التاليين ارتفاع نسبة الذكور في درجة المساهمة دائمًا في التسوّق، حيث تقاربت النسب بين حالات الاستعانة بعاملة منزلية وعدم الاستعانة لتبلغ 58.6% و54.8% قبل العام 2020، بحسب الرسم البياني رقم (23). كما بلغت هذه النسب 58.8% و47.3% حاليًّا كما هو مبيّن في الرسم البياني رقم (24). وتُشير هذه النسب المرتفعة لمساهمة الذكور مقارنة مع مشاركتهم في المهام السابقة، إلى قبول الرجل القيام بهذه المهمة باعتبارها مهمة مقبولة اجتماعيًّا. وقد يعود ذلك أيضًا، إلى ارتباط هذه المهمة بالفضاء العمومي حيث ينتمي الرجال. لطالما كان الرجال في فترات سابقة، يقومون بإحضار لوازم البيت من الخارج حين كان يُمنع النساء من الخروج.

الرسم البياني رقم (23): درجة المساهمة في التسوّق بحسب النوع الاجتماعي والاستعانة بعاملة منزلية مأجورة قبل 2020

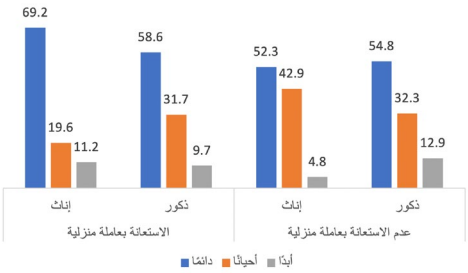

الرسم البياني رقم (24): درجة المساهمة في التسوّق بحسب النوع الاجتماعي والاستعانة بعاملة منزلية مأجورة حاليًا

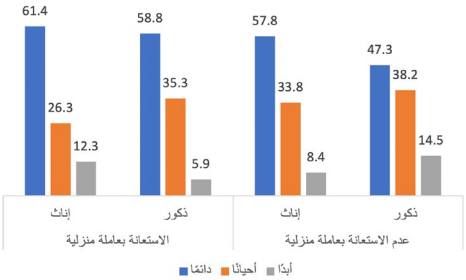

من ناحية أخرى، أظهرت المقابلات التي أجريناها، بأنّ وجود عاملة في الخدمة المنزلية من عدمه لا يشكل عاملًا مهمًّا في ضعف أو قوة مشاركة الرجال في مهمة التسوّق. فالرجال على ما يبدو، يقومون بهذه المهمّة باعتبارها مهمة ترفيهية، يستمتعون بالقيام بها، ويستخدمونها للترفيه عن الأولاد، وكفرصة لإرضاء الزوجة كما أشار هذا الاقتباس: "زوجي بيقوم بالنزلات عالسوبرماركت الكبار هو بيروح عليهم لانه هو بحب. مؤخرا هو عم يجيب خضرة، لانه بينزل نهار الاربعاء بيكون ما عنده شغل فبينزل على السوق. .... أنا بروح عالسوبرماركت كمان يعني مش بس هو يبروح. بس مرات كتير هيك وقت اللي بيكون في اشياء مش كتير مضطرين عليها وبكون هوي معو وقت وبيشوفني أنا معجوقة مع الولاد بقلي هات لا اخد حدا من الولاد بننزل عالسوبرماركت يعني بيعملوها متل نشاط اذا بدك صار*".

7.مهمة العناية بالأطفال، أظهر الجدول رقم (2) انخفاض نسب مساهمة النساء بالعناية بالأطفال في الفترة الحالية عن الفترة التي سبقت العام 2020. وبحسب الرسوم البيانية أدناه رقم (25-24) عن العناية بالأطفال قبل الأزمة وحاليًّا، نلاحظ بأنّ نسبة المساهمة الدائمة هي الأعلى بين الإناث في حالات الاستعانة وعدم الاستعانة بعاملة منزلية، حيث بلغت 89.8% و89.5% مقابل 33.3% و19.2% لدى الذكور في مرحلة ما قبل الأزمة.

* مقابلة رقم (7)، أكاديمية بدوام جزئي، أم لثلاث بنات، استعانة بعاملة مقيمة قبل الأزمة ومياومة في خلال الأزمة.

الرسم البياني رقم (25): درجة المساهمة في العناية بالأطفال بحسب النوع الاجتماعي والاستعانة بعاملة منزلية مأجورة قبل 2020

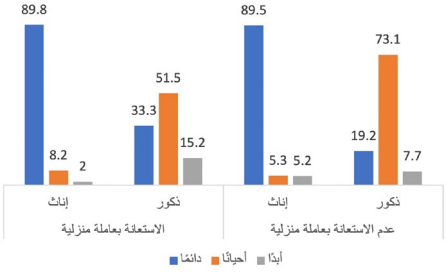

الرسم البياني رقم (26): درجة المساهمة في العناية الأطفال بحسب النوع الاجتماعي والاستعانة بعاملة منزلية مأجورة حاليًّا

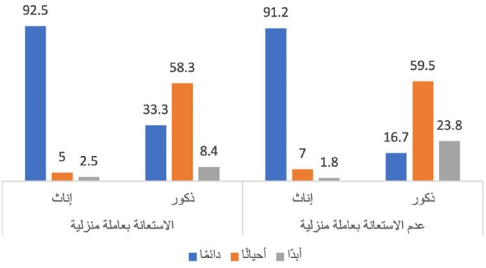

ولم تختلف النسب في الوقت الحاضر، (أنظر الرسم البياني رقم 26) عما كانت عليه قبل الأزمة، حيث بلغت نسبة مساهمة الإناث الدائمة في العناية بالأطفال 92.5% و91.2% في حالات الاستعانة وعدم الاستعانة بعاملة مقابل 33.3% و16.7% لدى الذكور. تُفسّر هذه النسب، بأنّ العناية بالأطفال غالبًا ما تقع على عاتق النساء الأمّهات تحديدًا حتى مع وجود العاملة، إذ يفضّلن القيام بهذه المهمة وعدم إحالتها إلى العاملة. أمّا الرجل فمساهمته تكون في الغالب ليست بشكل دائم، بل أحيانًا وبحسب توفّر الوقت لديه. وهذا ما تبينه الاقتباسات التالية: "أنا بتعليم الأولاد مثلاً مقصّر بس المشكلة هيي لانو أنا مش قادر بوقتي...*". وفي حالات أخرى، تختلف مشاركة الرجال باختلاف المهام المتعلقة بالأطفال، إذ نلحظ مشاركة أكبر في الأنشطة التي تطلب خروجًا من المنزل، لمزوالتها كما تبيّن الشهادة التالية: "زوجي كان يساعدني مثلا وقت اللي كان ولادي صغار كثير (بيبي)... لان يعني العاملة ما كانت مثلا تغير كوش هول أنا كنت أعملن... الاشياء الي بيعملها أكتر زوجي هي تسلية مع الولاد مثلا بقلي أنا بظهرهم ليكون عندي وقت... ونشاطات الولاد، بيشوفر على الاكتيفيتز... بس ما بدرّس الولاد...*".

خلاصات أولية حول تقسيم المهام المنزلية بحسب معيار التقسيم الجندري للأدوار

يمكننا إذًا، أن نستخلص من خلال الرسوم البيانية السابقة كافة، التي تقيس درجة مساهمة أفراد العينة بأبرز الأعمال المنزلية التي تعدّ من مسؤولية المرأة وفقًا للتقسيم الجندري للأدوار، التفاوت الكبير في نسب هذه المساهمات بين الجنسين، حيث يظهر بأنّ معظم النساء هن اللواتي يقمن بهذه المهام، بخاصة اللواتي لا يستعن بعاملة منزلية. كما تبرز بعض الفروقات بين هذه المهام في درجة مساهمة الرجال، حيث قد يسهم الرجال في بعضها ولا يفعل في بعضها الآخر. وتعود تلك الفروقات التي برزت في ارتفاع مساهمة الرجال من أفراد العينة حاليًّا وقبل الأزمة، أنّها مرتبطة بمسألة الاستعانة بعاملة منزلية. إنّ الانخفاض في نسب الاستعانة بعاملة مقيمة مقابل الاستعانة بالعاملة المياومة في أكثر الأحيان في خلال الأزمة (حاليًّا) أسهم في ارتفاع نسب مساهمة الذكور والإناث في العديد من المهام، وهي نسب مرتفعة نسبيًّا عما كانت عليه قبل الأزمة. أمّا التراجع

* مقابلة رقم (7)، أكاديمية بدوام جزئي، أم لثلاث بنات، استعانة بعاملة مقيمة قبل الأزمة ومياومة في خلال الأزمة.
* مقابلة رقم (3)، أكاديمي بدوام كامل، أب لأربع أولاد، عاملة مقيمة في المنزل قبل الأزمة وحاليًّا.
* مقابلة رقم (7).

الملحوظ في نسب مساهمة الرجل في بعض المهام عما كانت عليه قبل العام 2020، في حالة الاستعانة وعدم الاستعانة بعاملة، فقد يعود إلى زيادة الوقت الذي يقضيه في العمل المأجور حيث اضطر بعضهم إلى، إمّا مضاعفة أوقات العمل أو العمل في أكثر من وظيفة بسبب الأزمة الاقتصادية والمالية في لبنان، كما يبين هذا الاقتباس: "بسبب طول وقت عملي أنا أساعد فقط نهار العطلة أو في المساء... أنا بشتغل 6 ايام وحدّ ادنى 10 ساعات بالنهار، وهيي يومين و 4 ساعات كل يوم... عندما كنا في فرنسا كان العمل المنزلي مناصفة بيني وبين زوجتي لاننا كنا نعمل نفس ساعات العمل خارج المنزل...*".

في حالات أخرى، جاء عامل الوقت لصالح النساء، فازدادت مشاركة الرجل في الأعمال المنزلية نتيجة توفّر الوقت لديه بسبب انخفاض أيام عمله، وتواجده بالمنزل أكثر من زوجته في أثناء الأزمة: حسب الوقت اجمالا الي عندو وقت بيشتغل... بعد الأزمة زوجتي وقتها بالشغل صار أكتر مني وبقينا نحنا بالجامعة حتى من بعد كورونا شغلنا أونلاين يعني أنا كون موجود أكثر بالبيت وهيي كان وقتها أكثر مني برا البيت وهيدا يعني انو أنا كان وقتي أكثر بالبيت وكنت عم اشتغل أكثر بشغل البيت من كورونا لليوم. هوّي عامل الوقت الاساسي وهيي لما يكون عندها وقت بتعمل اشياء...*".

تظهر المقابلات إجمالًا، أنّ الرجل لا يعتبر العمل المنزلي من مسؤوليته، وإن شارك فيه، تكن مشاركته غير دائمة أو في مهام معينة من دون سواها، وهو يفضّل الاستعانة بعاملة على المشاركة الدائمة بالأعمال المنزلية، إذا ما توفّر العامل المادي لدفع تكلفتها.

وحتى في الحالات التي يرفض فيها الرجل الاستعانة بعاملة بسبب قناعاته الخاصة، أو يرفض أن تهتم العاملة بالأولاد. فهو يلجأ إلى استبدال الاستعانة بعاملة بوسائل تكنولوجية (نشافة، جلاية، روبوت لتنظيف الأرض...) و يستعمل الخدمات الخارجية المتوفرة (دار الحضانة) بالإضافة إلى الاستعانة بالأهل ليخفّف نسبة مشاركته.

يمثّل عامل الوقت كمتغير مساعد في خطاب الذكور، ليمنع مشاركتهم الدائمة في المهام المنزلية، بحيث يعدّون أنّ الوقت يمضونه في العمل المأجور، وهو ما يتم بشكل كبير، ويؤكد استمرارية اعتبار الرجل أنّ دوره الأساسي هو المُعيل للعائلة. وفي حالات أخرى، حيث لا يكون عامل ضيق الوقت هو الذي يُعيق الرجل عن مشاركته بالأعمال المنزلية، ترفض المرأة أن تطلب منه باستمرار المساهمة أكثر في مهام المنزل، لاعتبار أنّ المطالبة المستمرة تستنزف طاقتها، وتشعرها أنّ الرجل لا يقوم بالعمل، لأنّه يريد ذلك بل للتخلّص من إلحاحها: "أنا ما طلبت ولا مرة يشيل غبرة ولا تمسيح ولا حمام ولا هوفر... وأنا براسي إنه إذا الشخص ما شافك وهوي أخذ مبادرة ليش أنا بدي قول ، بفضل ما اتكل على حدا... أنا عم بتحمل ضغط برا بالشغل وبالبيت وبنق.... بس انو كل يوم بدي أطلب ..طب و بعدين بضل أطلب خلص مفروض صار روتين يعني فما بتعودي تطلبي... ...بس لما بنق عالشغلة يعني تطلبيها عالاخر بتنعمل، بس بتكوني انتي جلجل قلبك يعني خلص ما بتعودي تنبسطي فيها وهوي بقلك أصلا عم أعملها لأنك إنتي عم تنقّي ع راسي...*".

1.ازدواجية الخطاب والممارسة: على الرغم من إلمام العديد من الرجال القيام بالأعمال المنزلية بسبب، إمّا مشاركتهم في هذه الأعمال في منزل الأهل، أو بسبب تجربة العيش المنفرد وتحمّل المسؤولية قبل الزواج، بيد أنّ ذلك، لم يترجم في الأسرة النواتية بمشاركة فعّالة مع الزوجة في العمل المنزلي.

* مقابلة رقم (12)، أكاديمي بدوام كامل، أب لأربع أولاد، عاملة مقيمة في المنزل قبل الأزمة وحاليًا.
* مقابلة رقم (18)، أكاديمي بدوام كامل، أب لولد، عاملة مياومة قبل الأزمة وبعدها.
* مقابلة رقم (11)، أكاديمية بدوام كامل، أم لولدين، عاملة مياومة قبل الأزمة ولا استعانة بعاملة حاليًا.

بل يُظهر خطاب الرجل ازدواجية في تفسير سبب تقليص مشاركته بالأعمال المنزلية على مهام وأوقات معينة. فمن جهة، يدّعي أنه يستطيع، ولديه إلمام وخبرة بهذه المهام بسبب تحمّله هذه المسؤولية قبل الزواج. ومن جهة أخرى، يصرّح بأنه "يتطوّع" للمساعدة في إنجاز المهام المنزلية التي يلمّ ويشعر أنّه منتج فيها كما يظهر هذا الاقتباس: "عم نقسّم يعني الإشياء... بشغل البيت الغبرة التمسيح وتنظيف البيت وحماماته والطبخ بتعملن مرتي. والاشياء اللي فيني أنا ساعد فيها فيني اعملن مثلا رتب خزانة و ضبضب ألعاب الأولاد... الاشياء اللي فيني شيلها عن ظهر مرتي وقادر كون منتج فيها بعملها... كل شي بدو مجهود جسدي بساعدها فيه يعني بتطوع اعملو... أنا من العيش برا وحدي كنت أعمل كل شي طبخ ،غسل و نشر، يعني كل شي... انو موجودين عندي يعني فيني أعملن اذا عايزة شي مش انو ما بعرف اعملن* ".

2.المرأة وازدواجية الخطاب: لا يخلو خطاب المرأة أيضًا من الازدواجية، فبعض اللواتي يعبّرن عن استيائهن من تحمّلهن معظم أعباء العمل المنزلي، يقمن من جهة بتعليل عدم مشاركة الرجل بسبب ضيق وقته. ومن جهة أخرى، يعتبرن أنّ الرجال لا يستطيعون القيام أو الاهتمام بالتفاصيل كلّها، المتعلقة بالعمل المنزلي كما يفعلن. وفي هذه الحالة، بدل أن تقوم المرأة بتدريب الرجل، لتحسّن أسلوبه ويصبح أقرب إلى طريقتها في العمل، تلجأ إلى أسرع الحلول وهو، إمّا الاستعانة بعاملة، أو أن تقوم هي بالمهمة عوضًا عن الرجل كما يظهر هذا الاقتباس: أنا بفضّل أنا أعمل الشغلة وما أطلب منو يعني الفكرة انو زوجي مثلا بقول انو ما في داعي نعملها اليوم انو بتتأجل لبكرا وانت بكون بدك تخلصيها اليوم... لنكون صريحين يعني الرجل طريقتو في ادارة شؤون المنزل مختلفة جزريا عن المرأة... التفاصيل الي المرأة بتفوت فيها ببيتها أو بالاهتمام بالولاد درسن، لبسن، الأكل... ما بيعملها الرجل وقد يتغاضى عنها... هاي تفاصيلك أنت كأم وربة منزل... ما حدا فيه يقوم فيها غير السيدة... وآخر شي بتلاقي انو خلص بلا ما تضلك تطلبي انه تعال نقسم الشغل والوقت ومش قادر ورؤيتك مختلفة عن رؤيتو.. أسهل الحلول انو جيب مساعدة...هيي مساعدة للسيدة صراحة..." * .

إنّ نظرة المرأة وتقييمها لمشاركة الرجل بالأعمال المنزلية لهما الدور البارز في تقليص أو ازدياد مشاركته في هذه الأعمال. إنّ المرأة نفسها قد تسهم في إبقاء عبء العمل المنزلي على كاهلها، وكأنّها لا تريد التخلّي تمامًا عن هذا الدور، أو لأنّ نمط الحياة وأسلوبها السريع، والصراع المستمرّ مع الوقت.هذه الأمور، تجعلها تبحث عن أسهل وأسرع ولكن ليس أفضل الحلول على المدى البعيد. وقد يعود ذلك أيضًا، إلى عدم تخطيها للتربية التقليدية المتمحورة حول دورها المنزلي. مع العلم أنّنا أمام شريحة نسائية متعلمة وعاملة في الوقت ذاته.

رضى الشريكين ما له وما عليه

بعد أن تناولنا في القسم السابق المتعلق بدرجة مساهمة الإناث والذكور في المهام المنزلية، وتأثر نسب المساهمة في الاستعانة بعاملة في الخدمة المنزلية أو عدمها، نحاول الآن، أن نقيس درجات الرضى عن التقسيم الجندري للعمل المنزلي في ظلّ التحولات التي طالت المسألة بعد الانهيار الاقتصادي والانهيار المالي اللذين ألّما بالأسر.

فالشعور بالرضى هو إحساس إيجابيّ ينشأ، عندما يقيّم الفرد تجربة أو موقفًا بشكل إيجابيّ، ويتألف هذا الإحساس من جانبين. الأوّل هو التقييم المعرفي، حيث يقوم الشخص بتقدير ما إذا كانت التجربة تلبي توقعاته واحتياجاته. والجانب الثاني يشمل

* مقابلة رقم (16)، أكاديمي بدوام كامل، أب لأربعة أولاد، لا استعانة بعاملة قبل و الأزمة وبعدها.
* مقابلة رقم (17)، أكاديمية بدوام كامل، أم لأربع أولاد، عاملة مقيمة قبل الأزمة والآن.

المشاعر الإيجابية التي تنشأ بعد هذا التقييم الإيجابي، مثل السعادة والرضى والارتياح. ومع ذلك، فإنّ قياس الرضى ليس مهمة سهلة، حيث لا يتواجد مقياس واحد يمكن تطبيقه على الحالات جميعها. إذ يعتمد هذا القياس على السياق، والموضوع المحدّد الذي يتم تقييمه، كما هو الحال في دراسة رضى الأزواج عن توزيع الأعمال المنزلية. وقد يشعر الزوجان بالرضى، إذا اعتقدا أنّ تقسيم العمل عادل، ويُراعي مهاراتهما وإمكانياتهما. وقد يشعر أحدهما بعدم الرضى، إذا رأى بأنّ مساهماته غير مُقدّرة أو غير مُعترف بها. تقدّم الفقرات التالية كيف قيّم أفراد العينة مشاعرهم/ن نحو التقسيم الجندري للعمل المنزلي.

1.الرضى بين الذكور والإناث

أظهرت النظرة العامة على أراء أفراد العينة تراجع درجة الرضى لدى الإناث عما كانت عليه قبل اندلاع الأزمة المالية. فقد أظهر 80% من نساء العينة رضاهن عن التقسيم الجندري للعمل المنزلي في فترة ما قبل العام 2020 مقابل 53% للفترة الحالية (الرسم البياني رقم 27). ولم تُسجل آراء الذكور في هذا الصدد، تغيرًا ملموسًا حيث بلغت النسبة 81.9% قبل الأزمة مقابل 80.6% للفترة الحالية. وقد فسّرت الأقسام السابقة، كيف شكّلت الاستعانة بعاملة الخدمة المنزلية ملاذًا مريحًا للطرفين منحهما الرضى. لكن الفترة الحالية، حملت في ثناياها عدم رضى لدى الطرفين، وإن بنسب متفاوتة بين الذكور والإناث. فقد ارتفعت كثيرًا، نسبة عدم الرضى لدى الإناث من 13.3% قبل الأزمة إلى 35.2% في خلالها. في حين، ارتفعت نسبة الذكور التي تقلّص رضاها، بحيث بلغت قبل الأزمة 3% لتصل 7% في أثنائها. ويمكن أن نستخلص من خلال هذه النسب أنّ تأثير الأزمة الاقتصادية حول العمل المنزلي جاء وقعها على المرأة أكثر من الرجل، حيث لم يعد بإمكانها الاستعانة بعاملة، وفي الوقت نفسه لم تحصل على مساعدة من الزوج أو الأولاد بالقدر المناسب لحجم المهام.

الرسم البياني رقم (27): درجة الرضا عن تقسيم المهام في العمل المنزلي قبل 2020 وحاليًّا

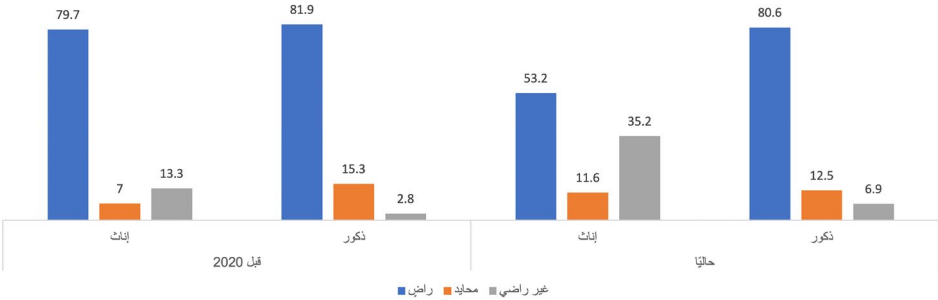

مع ذلك، يبقى تفسير ¬الرضى وعدم الرضى ناقصًا، لأنّه اقتصر على قياس رضى الطرفين بالعلاقة مع مُتغير الزمن، أي فترتي الأزمة وما قبلها. لذا، سوف نتوسع بالتحليل لنرى كيف يتأثر رضى الشريكين في العلاقة باستخدام أو عدم استخدام عاملة في الخدمة المنزلية، بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار مسائل كالدور الاجتماعي المنوط بكليهما، والقدرة على المفاوضة من خلال حجم الموارد المتنوعة لكليهما.

2.الاستعانة ومستوى الرضى

شكّل دخول العاملة المنزلية على خط العمل المنزلي عاملًا مساعدًا في رفع معدلات الرضى عند الشريكين. فقد عبّر الذكور كما الإناث الذين/اللواتي يستعينون/ن بعاملة في الخدمة المنزلية عن رضاهم/ن. حتى مع اختلاف النسب في درجة الرضى بين الجنسين، فقد كانت الاستعانة بعاملة في الخدمة المنزلية وراء هذا الرضى. فقد بلغت نسبة درجة الرضى عند الاستعانة بعاملة منزلية لدى الإناث 61.4% في حين ارتفعت هذه النسبة عند الذكور لتبلغ 88.2% (الرسم البياني رقم 28). والحقيقة، أنّ درجة الرضى المرتفعة عند الذكور لافتة للنظر، تحديدًا لأولئك الذين تعمل زوجاتهم أوقات طويلة خارج المنزل. فهناك من "يقوم مقام "زوجته بالمهام المنزلية من ناحية، ومن ناحية ثانية يرتاح من الطلب المتكرر لمساهمته في أعمال المنزل. يرتبط الرضى بشكل كبير بحضور العاملة، لأنّها بشكل أو بآخر تقلّص التوترات وهذا ما تبينه هذه الشهادة: "هي بتشتغل كل شيء له علاقة تنظيف وما تنظيف وكوي وغسيل وهالقصص. نحنا نفس الشي قبل وبعد الأزمة متل وجودها أو عدم وجودها. بس بعد الأزمة اشتغل أقل لانه قلتلك لما جبنا هالصانعة ظلت فترة منيحة فأنا ما عدت عملت شيء.. ولما فلت كمان في وحدي بتجي تقريبا على البيت يومين بالأسبوع هلأ بالوقت الحالي (2024)"*.

من ناحية أخرى، إنّ عدم الاستعانة كانت مصدرًا لعدم الرضى عند الإناث بشكل واضح. فقد ارتفعت نسبة غير الراضيات بشكل ملحوظ لتبلغ 46.5% بالمقارنة مع اللواتي يستخدمن عاملة في الخدمة المنزلية التي بلغت نسبتهن 26.4%. وفي المقارنة بين الجنسين، نلحظ أيضًا اختلافًا كبيرًا في درجة الرضى عند عدم الاستعانة بعاملة منزلية حاليًّا لتبلغ 46.5% لدى الإناث و78.2% لدى الذكور، كما ارتفعت بشكل كبير درجة عدم الرضى عند الإناث لتبلغ 46.5% لدى الإناث مقابل 9.1% فقط لدى الذكور. واللافت أيضًا، هو درجات

* مقابلة رقم (9)..

عـدم الرضـى المرتفعـة عنـد الذكـور فـي حـال لـم تتـح لهـم الفرصـة أن يسـتعينوا بعاملـة فـي الخدمـة المنزليـة، فأولئـك الذيـن تعمـل زوجاتهـم سـيكونون بشـكل أو بآخـر، مضطريـن للمسـاهمة فـي عمـل المنـزل وهـذه الشـهادة تصـدق القـول: " لـو عنـا قـدرة ماليـة أكيـد كان رح يكـون عنـا عاملـة... مثـلاً مـن كـم يـوم اسـتعنا بعاملـة اضطرينـا ودفعنالهـا المبلـغ المرقـوم لتسـاعدنا غطسـنا أنـا ومرتـي معهـا سـت سـاعات بشـغل البيـت ..."*.

الرسـم البيانـي رقـم (28): درجـة الرضـى عـن تقسـيم المهـام فـي العمـل المنزلـي حاليًّـا بحسـب الجنـس والاسـتعانة بعاملـة منزليـة

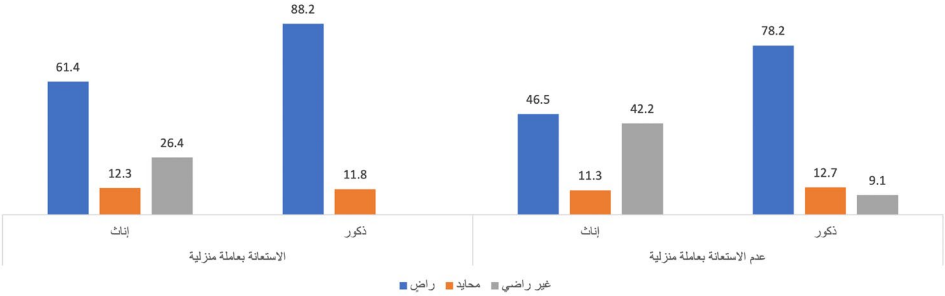

3.مفاوضات لكسب رضى الشريك/ة

ليـس هنـاك مـن قوانيـن صارمـة للتقسـيم الجنـدري للعمـل$ المنزلـي يلتـزم بقواعدهـا الرجـال والنسـاء علـى السـواء، بـل هـي لعبـة تجـري فيهـا مفاوضـات الأخـذ والـرد مـن أجـل تحصيـل مكاسـب آنيـة علـى الأقـل. فالشـريكان منخرطـان فـي هـذه اللعبـة. وتفتـرض نظريـة المفاوضـة، بـأنّ الزوجيـن يتفاوضـان علـى تقسـيم العمـل المنزلـي بنـاء علـى احتياجاتهمـا ورغباتهمـا وقوتهمـا التفاوضيـة،وينتـج الشـعور بالرضـى فـي هـذه الحـال، حيـن يعتقـدان بـأنّ التفـاوض أدى إلـى تقسـيم عـادل يُلبـي احتياجاتهمـا.

والتقسـيم الجنـدري للعمـل المنزلـي، هـو جـزء مـن سـيرورة المفاوضـة المسـتمرة فـي الـزواج والتـي تؤثـر فـي النواتـج.[46] وتوضـح لنـا هـذه الشـهادة مـن أكاديمـي، كيـف أنّـه فـي بعـض الأحيـان يعمـل علـى "رشـوة" شـريكته ليكسـب رضاهـا: " شـوفي لمـا تكـون مثـلاً هايـك أنـه بـدي فاجأهـا عرفتـي كيـف أو تكـون زعلانـة أو كـون مزعلهـا فبعمـل هالقصـص [أي المسـاعدة بالأعمـال المنزليـة] فهيـي بتكيّـف رشـوة رشـوة يعنـي (يضحـك)*".

* مقابلة رقم (1).

[46] Breen, Richard, and Lynn Prince Cooke. "The Persistence of the Gendered Division of Domestic Labour." European Sociological Review, vol. 21, no. 1, 2005, pp. 43–57. JSTOR, http://www.jstor.org/stable/3559583. Accessed 27 Apr. 2024.

* مقابلة رقم (9).

4.تقمّص الدور الاجتماعي والرضى

تقترح نظرية الدور الاجتماعي أنّ الاختلافات بين الجنسين في السلوك تنبع من التوقعات المرتبطة بدور الفرد الاجتماعي. في سياق العمل المنزلي، تحدّد الأدوار الجندرية التقليدية أن تتولّى النساء المهام المنزلية، بينما يتولّى الرجال كسب الرزق. يمكن أن ينشأ الرضى أو عدم الرضى، عندما يتوافق الأفراد مع هذه الأدوار أو ينحرفون عنها، استنادًا إلى توقّعات المجتمع والمعتقدات الشخصية. وممّا لا ريب فيه، تمثّل الأمومة باعتبارها معطى بيولوجيًّا مُصاغًا جندريًا دورًا محوريًا في تقبل المهام الرعائية مهما بلغت ضخامتها، حتى أنّ الصراع الحاصل بين الهويات المزدوجة، الأنثى من جهة والأم من جهة أخرى، يضع المرأة أمام تناقض هوياتي غالبًا ما ينتصر لصالح الأمّهات. وهذه الشهادة، تُرينا كم أن انطباق الدور الاجتماعي للأم ينطبق مع المهام التي تنفذها المرأة من دون مساءلة: "هلا أكيد فيهم يساعدوني أكثر يعني بالنهاية الأم ما فيكي يعني الأم دورها استثنائي عن الكل يعني قد ما يكون يعني بدها تكون هي موجودة ما فيه لو ساعد الزوج طبيعي الأم هي الكل ما كلنا منعرف أنه من دون الأم البيت بضيع، ما هيك*".

فالاعتقاد بالدور الاجتماعي المنوط بنا يُمثّل دورًا حاسمًا في شعورنا بالرضى، عند إنجاز المهام حتى في حالة تجاوز قدرتنا الجسدية على تحمل هذه الأعباء، فإن الاعتقاد بالدور يحافظ على استقرارنا النفسي، ويجعلنا نواصل القيام به بدون مساءلته. في هذا السياق، تظهر لنا هذه الشهادة كيف قامت المرأة بإنشاء سياق إيجابي يكافئها ويشجعها على تنظيم الأمور المنزلية بشكل فعّال، لكي لا تشعر بالضغوط والأعباء الزائدة: "لا صراحة ما في خلافات عهالموضوع لأ. يعني بتصير خلافات بس ما كتير عنا هيدي المشكلة لأنه خلص برجع بقول إنه أنا منظمة خلص.... لما يكون مش مرتب البيت أو مش نظيف بحس ياي مصيبة ونازلة هيدي الشغلة أكيد بتزعجني بنزعج إذا البيت مش مرتب مش بطنش إنه بلا ما يترتب لا عشان هيك منظمة الأمور... أنا كل جمعة يعني أمرار بغسل ثلاث أو أربع مرات الكوي دغري بينكوى وبينضب فهاي الشغلة إنه ما بخلي الشغل يتراكم علي، هاي قصة التراكم والفوضى هاي الي بتخرب الدنيا اهم شي التنظيم لما تكوني منظمة خلص بتمشي كل الأمور*". بهذه الطريقة، تثني الأكاديمية على جهودها في الحفاظ على التوازن، وعدم الشعور بالعبء الزائد في حياتها المنزلية.

5.الرضى والموارد

تفترض نظرية الموارد البشرية أنّ الزوجين يقسمان العمل المنزلي بناءً على "قيمة" وقتهما مقارنة بقدراتهما ومهاراتهما ومواردهما المتنوعة. قد ينشأ الرضى في بعض الأحيان من رضى في توزيع الموارد لكلا الطرفين. حيث يتم توزيع المهام بشكل يعكس القدرات المالية لكلّ شريك. في الحالات التي يكون الشريك يمتلك موارد مالية أكبر من الشريكة، يتم توزيع المهام بطريقة تُحقق التوازن من غير وضع ضغوط على الرجال للمشاركة في الأعمال المنزلية، حتى لو كان هؤلاء الرجال يملكون وقت فراغ أكثر من النساء. ويبيّن هذا الاقتباس، حيث مساهمة الشريك المالية أكبر من مساهمة الشريكة، كيف قامت هذه الأخيرة بتنظيم المهام بحيث تتحمّل نصيبًا أكبر من المسؤوليات، حتى عندما يكون الزوج في المنزل: "من وقت كورونا أنا زبطت دوامي على دوام الأولاد بالمدرسة وأنا بنزلهم. وهلأ بعدنا نفس الشيء يعني أنا لانه أنا شغلي بصيدا حد مدرسة ولادي. صرت أنا بنزلن، قبل كان في شخص ينزلن... [وبقيت مهمة الزوج كما هي قبل وبعد الأزمة] هوي النزلات تبع السوبرماركت الكبار هو بيروح عليهم لانه هو بحب. مؤخرا هو عم يجيب خضرة، لانه بينزل نهار الأربعاء بيكون عنده أوف فبينزل على السوق بصيدا *".

* مقابلة رقم (10).
* مقابلة رقم (14).
* مقابلة رقم (7).

في المقابل، لا تظهر الزوجة في حالة أخرى رضاها، لأنّها تشعر بامتلاكها لموارد تمنحها قدرة تفاوضية. فهي تعمل بعمل مأجور أتاح لها في خلال فترة الأزمة أن تكون موردًا ماليًّا جيّدًا للمنزل، واللافت هنا، هو كيف أنّ الشريك نقل لنا عدم رضاها عن توزيع المهام: "هي كانت تقلي انه كانت تعمل أكتر وأنا كنت حاسس حالي انو أنا عم بعمل أكتر ما بعرف بس انه بعده هالموضوع لهلأ... مرتي بتقلي انو أنا بقيت خمس سنين روح جيب الصبي من الحضانة، خلص شغلي ما لحق وييجي وينام معي بالسيارة... انه أنا كنت اتعذب أكتر منك وأنا متذكر انه أنا كنت موجود كتير يعني وكنت ساعد ،مش انه ساعد... انو كنا موجودين اتنيناتنا بالتساوي ولكن هيي برأيها لا*".

التقسيم الجندري للعمل المنزلي بأعينهم/ن

بعد أن تناولنا بالتحليل واقع مساهمة الشريكين في المهام المنزلية والرعائية، زِد إلى الغوص في الديناميات التي تتم على أساسها المفاوضات بين الجنسين لناحية تقسيم المهام المنزلية من خلال استكشاف أوضاعهم/ن(أي الرّجال والنّساء) مع استخدام عاملة في الخدمة المنزلية أو بدونها، ننتقل الآن كي نرسم صورة وإياهم/ن عن تصوراتهم/ن وتمثلاتهم/ن حول التقسيم الجندري للعمل المنزلي.

نحاول عبر طرحنا على أفراد العينة، سلسلة من الخطوات التي يرتأون أنّها الشكل المثالي لتقسيم المهام المنزلية بشكل عادل ضمن أفراد الأسرة. ونسعى من خلال طرحنا لهذه الحزمة من الأفكار، استكشاف الوعي الجندري لدى أفراد العينة وتقدير تأثيرها في الحياة اليومية للأفراد والمجتمعات. يتضمن هذا النوع من الوعي، التعرّف على الصور النمطية، والتوقعات المفروضة على الرجال والنساء في المجتمع، بما في ذلك الأدوار المنزلية والعملية. فضلًا عن تكوين صورة عن أفكارهم/ن ومعتقداتهم/ن حول أدوارهم/ن وتصوراتهم/ن حول أشكال التغيير الذي يرتأونها. ويظهر الرسم البياني رقم (29) ترتيب الخطوات التي يراها أفراد العينة مناسبة لتغيير التقسيم التقليدي للعمل المنزلي.

عند ربط مُتغيّر الخطوات التي يرى أفراد العينة إمكانية تغيير تقسيم العمل المنزلي بين الشريكين بحسب النوع الاجتماعي، اختلفت النتائج بشكل كبير، بحيث احتلت مشاركة الأولاد بأعمال المنزل الدرجة الأولى بالنسبة إلى الذكور العينة 29.5% وإناثها 21.4%، تلتها بالأهمية الاستعانة بعاملة بالخدمة المنزلية لتحتل الدرجة الثانية بنسبة 22.2% من إناث العينة و18.1% من الذكور لصالح هذا الخيار، ويأتي في الترتيب الثالث مشاركة الزوج في الأعمال المنزلية التي صوتت 20.2% من الإناث لهذه الخطوة و19.1% من الذكور لها، أمّا الخيار الرابع الذي تقاربت فيه النسب بين الذكور والإناث فكان اعتماد الأطفال على أنفسهم/ن بنسبة 18.8% للإناث ونسبة 18.1% للذكور، ويأتي اعتماد الزوج على نفسه في الترتيب الذي طالبت به نسبة17.7% من الإناث ونسبة 15.2% من الذكور.

* مقابلة رقم (2).

الرسم البياني رقم (29): الخطوات التي يمكن من خلالها تغيير تقسيم العمل المنزلي بين الشريكين بحسب النوع الاجتماعي

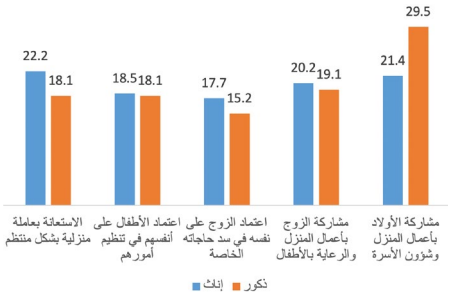

في تحليلنا للخطوات نفسها حول التقسيم الجندري للعمل المنزلي، لكن هذه المرة بأخذ ربط هذه الخطوات بحسب الاستعانة أو عدمها مع متغير الجنس، تأتينا هذه النسب على الشكل التالي:

يختلف هذه المرة أيضًا ترتيب الخطوات التي يختارها أفراد العينة التي يرون أنها مناسبة للتقسيم الجندري للعمل المنزلي،ففي حالات عدم الاستعانة بعاملة في الخدمة المنزلية، تصدّر الترتيب خطوة اعتماد الأطفال على أنفسهم في تنظيم أمورهم/ن 70.3% من ثم مشاركتهم/ن في الأعمال المنزلية 68.7%، واحتل خيار مشاركة الزوج في الأعمال المنزلية 66.7% و اعتماده على نفسه 66.1% بنسب متساوية كخيار ثالث، وفي النهاية، اتى خيار الاستعانة بعاملة في الخدمة المنزلية 50.7% كخيار جيّد في تقسيم العمل المنزلي.

هل تبقى هذه النسب على حالها إذا كان المستجيب/ة يستعين/تستعين بعاملة في الخدمة المنزلية؟ تتبدّل الخيارات بشكل جذري حين تدخل على المشهد مسألة الاستعانة بعاملة في الخدمة المنزلية، لتصبح خطوة الاستعانة هي في الترتيب الأوّل 49.3%، يليها بالتتالي اعتماد الزوج على نفسه في سد حاجاته 33.9% ومشاركته بالأعمال المنزلية

الرسم البياني رقم (30): الخطوات التي يمكن من خلالها تغيير تقسيم العمل المنزلي بين الشريكين بحسب الاستعانة بعاملة منزلية

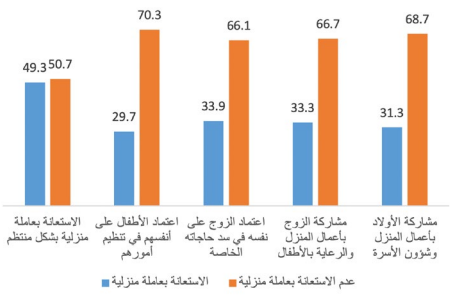

33.3% ومشاركة الأولاد في المهام المنزلية وشؤون الأسرة 31.3%، ليحتل اعتماد الأطفال على أنفسهم في تنظيم أمورهم/ن29.7% أدنى سلم الخطوات.

في قراءة لهذه النسب مع تغيير المُتغيرات (الجندر والاستعانة)، نلحظ أنّ مُتغير الاستعانة وعدمها أمر جذري في بناء تصورات العينة حول التقسيم الجندري للعمل المنزلي. فقد شكّلت الاستعانة مصدرًا للراحة، فتصدّرت مرة الخطوات المناسبة التي يراها أفراد العينة مناسبة للتقسيم الجندري للعمل المنزلي، كما أتت مرة أولى ومرة ثانية كخطوة جيدة للتقسيم الجندري للعمل المنزلي. ويُشير ذلك إلى صعوبة التغييرات الحاصلة على مستوى الأدوار الجندرية، والأخذ بالحلول الموجودة والأسهل.

المقولات بين الأمنيات والواقع

بعد أن طرحنا في العنوان السابق الخطوات التي يراها أفراد العينة مناسبة لتغيير التقسيم الجندري للعمل المنزلي، انتقلنا في البحث خطوة لنقيس درجة الموافقة على المقولات الشائعة حول الأدوار الجندرية السائدة. وقد أجاب أفراد العينة على تسع مقولات أتت على الشكل الآتي:

الجدول رقم (3): توزّع أفراد العينة حسب رأيهم/ن على المقولات حول الأدوار الجندرية

النوع الاجتماعي / درجة الموافقة على المقولات التالية	إناث			ذكور		
	موافق	محايد	غير موافق	موافق	محايد	غير موافق
1. من غير المقبول اجتماعيًا مشاركة الرجل في الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال	8.6	7	84.4	19.4	12.5	68.1
2. إذا كانت الزوجة تعمل، فعليها المساهمة في نفقات المنزل	78.1	10.9	11	63.9	13.9	22.2
3. إذا كانت الزوجة تعمل، فعلى الزوج المساهمة في أعمال المنزل ورعاية الأطفال	86.8	7	6.2	73.7	8.2	18.1
4. إذا كان الزوج يعمل والزوجة لا تعمل، فعليها القيام بالأعمال المنزلية كلّها	31.2	22.7	46.1	29.2	29.2	41.6
5. حتى لو كانت الزوجة لا تعمل خارج المنزل، على الزوج المشاركة في الأعمال المنزلية	71.9	17.1	11	63.9	19.4	16.7
6. يفضّل الزوج الاستعانة بالعاملة في الخدمة المنزلية على المشاركة بالأعمال المنزلية	56.3	18	25.7	33.3	30.6	36.1
7. تفضّل الزوجة الاستعانة بعاملة مأجورة على أن تطلب مساهمة الشريك في العمل المنزلي	56.3	10.9	32.8	43	33.3	23.7
8. إنّ الاستعانة بالعاملة المنزلية من شأنها تخفيف حدّة النزاعات حول المشاركة في الأعمال المنزلية	67.9	14.8	17.3	40.2	30.6	29.2
9. إنّ عدم وجود أي مساعدة للمرأة العاملة في الأعمال المنزلية قد يزيد من حدّة النزاعات بين الزوجين	67.9	10.2	21.9	50	25	25

من غير المقبول اجتماعيًّا مشاركة الرجل في الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال: لم تلقَ المقولة الأولى رضى معظم أفراد العينة (84.4% إناث و68.1% ذكور) بينما وافق 19.4% من الذكور و8.6% فقط من الإناث على هذه المقولة. وإن كانت النسب تُشير إلى تحوّل كبير في العقلية الذكورية لناحية المشاركة في هذه الأعمال، التي كانت تُصنّف بأنّها أعمال نسائية فقط، إلّا أنّ بعضًا من الجنسين، لا يزال مُتمسكًا بهذه الذهنية التقليدية. وتلقي المقابلات الضوء على دور البيئة التقليدية، التي ينتمي إليها الأفراد في استمرار عدم تقبل مشاركة الرجل في الأعمال المنزلية حاليًّا، بالرغم من التطور الملحوظ مقارنة مع الأجيال السابقة: "لا هلأ بزمننا ما بقى حدا ينظرلها بنظرة غير مقبولة إلا بالمجتمعات اللي كتير تقليدية ومحافظة والي جدا صارت قليلة. يعني أنا مثلا بالاوساط عندي لأ مانا غير مقبولة، عادية جدا صارت بين كل معارفي وأصحابي*". أمّا الاختلاف الذي برز في النسب بين الجنسين حول الموافقة على هذه المقولة، فيظهر أنّ الرجال يميلون أكثر من النساء إلى الاعتقاد، بأنّ مشاركة الرجل في الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال لا تزالان مرفوضتين اجتماعيًّا، وهذا ما يسوّغ إلى حدّ ما، الفروقات الواضحة بين الجنسين التي عرضناها سابقًا حول المساهمة الفعليّة في مهام العمل المنزلي.

إذا كانت الزوجة تعمل، فعليها المساهمة في نفقات المنزل: وافقت الإناث بنسبة 78.1% مقابل 63.9% من الرجال، في حين لم يوافق 22% من الذكور وفقط 11% من الإناث على هذه المقولة. وهذه النسب تُشير إلى تقبّل ملحوظ لدى الرجال والنساء لأن تنفق المرأة في المنزل، الأمر الذي لم يكن مقبولًا في السابق. غير أنّ المقابلات النوعية بيّنت أنّ هذا التقبّل لا يعني أنّ المرأة تقع عليها مسؤولية تحمّل نفقات المنزل كما الرجل، وأنّ مساهمتها هي بالغالب ثانوية واختيارية تأتي دعمًا للرجل عند الحاجة، ولا سيما في ظلّ الأوضاع الاقتصادية الصّعبة في خلال الأزمة: "لا المصاري هودي تعبها والها... هيّي حرّة كيف تتصرّف بمدخولها. هي ليست

* مقابلة رقم (6).

مسؤولة عن الأسرة بالمعنى المادي*".
وتأخذ الأمور منحى تشاركي عند النساء اللواتي يشعرن بثقل الأزمة المالية وبأهمية مشاركة الزوج المسؤوليات المالي "هلأ بهيدا الوضع اللي نحن عايشين فيه اجباري هلأ بعد الأزمة... يعني انت إذا زوجك محتاج مصاري يعني معقول تكوني انت عم بتروحي تكزدري فيهم... بالنهاية هيدي عائلتك و بيتك يعني ما فيكي تغمضي عيونك...*".

إذا كانت الزوجة تعمل، فعلى الزوج المساهمة في أعمال المنزل ورعاية الأطفال: كما المقولة السابقة، تقاربت النسب بين الجنسين حول الموافقة على المقولة حيث بلغت 86.8% لدى الإناث مقابل 73.7% لدى الذكور، لكنّه لا زالت تبرز بعض الفروقات بينهما حيث لم يوافق 18.1% من الذكور على وجوب مساهمتهم في الأعمال المنزلية في حال عملت الزوجة مقابل 6.2% لدى الإناث. واللافت هنا، هو عدم موافقة الإناث، وإن كانت بنسبة قليلة، ما قد يشير إلى تمسّكهن بالعادات والتقاليد التي ترفض هذه المقولة أو لعدم وثوقهن بجدوى هذه المساعدة، حيثُ يعتبرن بأنّ الرجال لا يجيدون هذه الأعمال، كما يبين الاقتباس التالي: "يعني بالنهاية في شغلات الزوج ما بيعرف يعملن...، يعني هوي ما بيعرف يرتب متل ما انتي بترتبي طبيعي أكيد مش رح يعرف مثل ما أنا بدي... يعني بالنهاية الام ما فيها يعني انت أكتر بشغل البيت هيدا المنطق ما فيكي تعملي غير هيك*".
ولا ينعكس فعليًّا الرقم الإحصائي النظري على واقع الحال، بحيث بيّنت المقابلات إلى أنّه حتى ولو اعتبر معظم أفراد العينة (نساءً ورجالًا) أنّه يجب على الرجل المشاركة في الأعمال المنزلية كما على المرأة العاملة المساهمة في نفقات المنزل، غير أنّ الواقع يُظهر عكس ذلك أو على الأقل يُظهر نوعًا من اللاعدالة إذا ما قارنا درجة مساهمة الرجل في الأعمال المنزلية مقابل درجة مساهمة المرأة في نفقات المنزل: "اذا المرأة بتشتغل والرجل بيشتغل، تنيناتهن لازم يساهموا بالنفقات، بس كمان إذا ما جايبين حدا يساعدهم بالبيت، لازم تنيناتهن يساهموا كمان بموضوع تقسيم الأعمال المنزلية. واللي عم يصير، مش بس بلبنان، حتى بفرنسا،انو بيشغلوا، بقسموا النفقات مثلاً، بس بيجوا على العمل المنزلي 80 بالمئة بتقوم فيها السيدة وليس الرجل... يعني بعدها الأمور منا مكرسة بالتقسيم العادل داخل المنزل*".

أما في المقولتين رقم 4 و5، إذا كان الزوج يعمل والزوجة لا تعمل، فعليها القيام بالأعمال المنزلية كلّها، وحتى لو كانت الزوجة لا تعمل خارج المنزل، على الزوج المشاركة في الأعمال المنزلية : أما في حال كانت الزوجة لا تعمل، فقد اعتبر فقط 31.2% من النساء و 29.2% من الرجال، على أنّه في هذه الحالة على الزوجة القيام بالأعمال المنزلية كلّها (مقولة 4)، بينما صرّح معظم أفراد العينة (71.9% إناث و63.9% ذكور) على أنّ الزوج يجب أن يشارك في الأعمال المنزلية حتى لو كانت الزوجة لا تعمل خارج المنزل (مقولة 5). بالرغم من أنّ النسب، تُشير إلى دعم معظم الذكور والإناث لفكرة المشاركة بين الشريكين في الأعمال المنزلية حتى لو كانت الزوجة لا تعمل، لكنّ المقابلات مع الأكاديميين والأكاديميات، تُبين أنّ قيام المرأة بالأعمال المنزلية جميعها إذا كانت لا تعمل خارج المنزل كزوجها هو واقع منطقي وتقسيم عادل للأدوار، يكرّس مبدأ المساواة، وأنّ مشاركة الزوج في الأعمال المنزلية في هذه الحالة بالتحديد تقع في خانة العمل الأخلاقي والإنساني: "أنا بقول منطقيا أي مع انو المرأة تقوم بكل الأعمال المنزلية اذا كانت ما بتشتغل برا البيت، بس انسانيا ما في مشكل انو يساعدها زوجها اذا عندو وقت... يعني أخلاقيا بيعمل الحدّ

* مقابلة رقم (3).
* مقابلة رقم (10).
* مقابلة رقم (10).
* مقابلة رقم (19)، أكاديمي بدوام كامل، أب لثلاثة أولاد، استعانة بعاملة مياومة.

الأدنى انو ما يعتّل عليها وما يكون حيوان يكبّ ثيابو بالارض، انو يساعدها شوي...*".

"اي أنا مش ضدّ انو المرأة تقوم بكل الأعمال المنزلية. اذا هوي قادر يكفي لحالو ماديا وهيي تتستت وتتغنج تعملن، هي شغل البيت كله وهو يشتغل برا. هيدي مساواة برأيي- بس اذا هي بتشتغل برا وجوا وهوي ما يشتغل بالبيت بس لانه تعبان من شغله ما هي كمان تعبانة من شغلها يعني يا بناخد الباكتج كله... يا ما بتزبط ونحنا آخدين شقفة من هون ومن هون مشان هيك بدنا عاملة بدك وحدة ثالثة معك بالبيت تشتغل*".

" هيي تشارك... يعني الواحد عم يعمل مؤسسة، يا كل واحد يقوم بدور يا بلاها القصة. مثلا مثل فريق الفوتبول المهاجم فيه يسجل اهداف بس المدافع ما بخلي الخصم يسجل. كل واحد الو دور محدّد بس اثنيناتن عم بربحو الفريق يعني. هاي شغلته مدافع وهاي شغلته مهاجم. ما في يجي المهاجم يقلو حط عني أهداف وأنا بدافع عنك... يعني هيك بتصير بالنهاية.*".

يفضّل الزوج الاستعانة بالعاملة في الخدمة المنزلية على المشاركة بالأعمال المنزلية: فيما يخصّ المقولة 6 التي تنصّ على أنّ "الزوج يفضّل الاستعانة بالعاملة في الخدمة المنزلية على مشاركته بالأعمال المنزلية"، والمقولة 7 وهي أنّ "الزوجة تفضل الاستعانة بعاملة مأجورة على أن تطلب مساهمة الشريك في العمل المنزلي"، فقد وافقت معظم الإناث (56.3%) على هاتين المقولتين. في حين، جاءت نسب الموافقة بين الذكور متقاربة مع نسب عدم الموافقة والحيادية. تُشير هذه النسب، إلى أنّ غالبية النساء تظن أنّ الرجال يفضّلون التهرّب من المشاركة بالأعمال المنزلية عبر الاستعانة بعاملة منزلية، وأنهن -أي النّساء- أيضًا يفضّلن التهرّب من طلب مساعدة أزواجهن في العمل المنزلي عبر الاستعانة بعاملة. وبالتالي، يرين الاستعانة بعاملة منزلية حلًّا يُريح الشريكين، مع استمرار عدم مساهمة الرجل بالأعمال المنزلية بشكل دائم، أو إلى مساهمته بشكل غير "مرضي" للمرأة كما بيّنت النتائج السابقة. كما تشير بعض الأكاديميات في المقابلات، إلى أنّ تفضيل الرجل للاستعانة بعاملة يريحه أيضًا، من تذمّر الزوجة من العمل المنزلي، ومن عقدة الذنب في عصر، يصوّر فيه الرجل الذي لا يساعد زوجته على أنّه رجعي ومتخلّف، كما يريح المرأة أيضًا الطلب المستمرّ من زوجها للمساعدة، التي غالبًا ما تكون غير مرضية لها إذا ما تمّت: "إيه بوافق أكيد، يمكن تما يسمعوا نق ويمكن تا يشيلوا عقدة الذنب لأنه بيحسوا إنه اليوم كتير بينحكى بالمشاركة وهني ما بدن أو مش قادرين أو عم بيحطوا حجج، فإيه إذا قادر إنه يجيب وحدة ويخلص من الحكي ومن النق أكيد بتريحوا...*". "أنا بيعتبر هيك أريح، انو بدل النقاش ليش هاي بدها تنعمل او ما بتنعمل، منأجلها لبكرا او بعدو، ورؤيتو غير رؤيتي بتنظيم العمل... خلص، هيك اريح وجع رأس وكتر الحكي....*".

أما المقولات الأخيرة ذات العلاقة بالاستعانة بعاملة في الخدمة المنزلية، فقد تفاوتت الآراء بين الإناث والذكور من أفراد العينة حول دور وجود العاملة المنزلية في زيادة أو تخفيف النزاعات الزوجية حول المشاركة في الأعمال المنزلية (مقولة 8 و9)، حيث وافقت الإناث على هاتين المقولتين بنسبة 67.9% في حين، انخفضت نسبة الموافقة إلى 40.2% و50% لدى الذكور. إلّا أنّ هذه النسب على تفاوتها تشكل مؤشرًا قويًّا على اعتراف الرجال والنساء، بأنّ الاستعانة بعاملة له أثر إيجابي بتخفيف الصراعات بين الزوجين، فلا تعود المرأة تتذمّر من ضغط

* مقابلة رقم (14)، أكاديمية بدوام كامل، أم لولدين، عاملة مقيمة قبل الأزمة ومياومة حاليًّا.
* مقابلة رقم (8)، أكاديمية بدوام كامل، أم لولدين، عاملة غير مقيمة.
* مقابلة رقم (5).
* مقابلة رقم (7).
* مقابلة رقم (6).

العمل المنزلي أو تشعر بعدم الرضى لعدم حصولها على المشاركة المرجوّة من زوجها، كما ولا يشعر الرجل بأنّه مقصّر في العمل المنزلي الذي لا يعتبره أصلًا من مسؤوليته، أو هو ملزم بالمشاركة لإرضاء زوجته وتفادي المشاكل.

إنّ الاستعانة بعاملة منزلية الذي يبدو كعامل إيجابي ظاهريًّا، هو في الحقيقة عامل أسهم في تأخير التقارب بين وجهات نظر الزوجين، كما في تأجيل وضع مجهود أكبر من قبل الطرفين لتحقيق المشاركة العادلة بينهما فيما يخص الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال. تُشير المقابلات التي أجريناها أنّ النساء بالغالب لا يشعرن بالارتياح عند طلب المساعدة من الزوج في العمل المنزلي، لأنهنّ يتوقعن منه أن يقوم بالعمل من تلقاء نفسه، في حين أنّ الرجال بالغالب يتوقّعون من النساء طلب المساعدة بطريقة هادئة وعفوية، اذا ما احتجن إليها بدلًا من التذمّر والغضب، كما تبين الاقتباسات التالية:

"تطلب مني اشياء بس أوقات بتحسني اني معجوء بكثير اشياء ثانية فبتصير تحسّ بالذنب هيي انو ليه ما تغسلوا الخضرة وأنا معجوء باشياء كثير ف بتعصّب بس بدون ما تقلّي وبتغسّل الخضرا وبتكون جاي تعبانة... أنا كنت معتبر إنه إذا بدها ايانى أعمل هالشغلة بتقلي... مثلًا كنت قلها بدك يانى أعمل هيك تقلي لا خلص أنا بعملها، بعدين صارت تقلي ما بدي تربحني جميلة... وأنا بقيت فترة هيك انو اذا بدك يانى أعمل هيك بعمل وإذا قلتيلي لا أنا بعملها بتركك أنت تعمليها... هي هلأ تعلمت إنه أنا هيك إنه إذا بدها ايانى أعمل اي شغلة تقلي بدي اياك تعمل هالشغلة... يعني مش رح اجي أعمل الشغلة لحالي... لكن، بعدها مش كثير بتقول بشكل مباشر أو بتيجي بتعمل الاشياء وبتعصّب أو بتقول بطريقة انو ما لحّقت اعمل..."*.

"مبلا أكيد بنق بس كون كتير عندي شغل بنق. بقول أنا ما بلحق وانا لحالي وأنا ما حدا بيساعدني وأنا... كل المعدية يعني تبع الستات... بنق وبعصب وبيربس كمان... بصير يقلي هوي طب انت شو قلتيلي وأنا ما عملت، يعني مش انه بقول لا ما بدي أعمل بس هو ما بيعرف يعني. أنا حتى زوجي ما بيعرف يلف سندويش ما بيعرف مش معود يعني ما قعد لحاله... بنقي هوي أسهل شي مثلا بقلي أنا بسمع لبنتي جغرافيا. بس عرفتي كيف يعني هيك مثل كأنو فافر(معروف) لالي يعني مش اكتر... انو انت هلأ معصبة بدو يروئك..."*.

الاستنتاجات: التقسيم الجندري للعمل المنزلي خطوة إلى الأمام خطوتان إلى الوراء

يفترض هذا البحث أنّ الاستعانة بعاملة منزلية، سواء أكانت مقيمة أو مياومة، تُخفي أو تؤجل على الأقلّ النقاشات حول تقسيم العمل المنزلي بين الشريكين على أساس الجنس. بالفعل سبق تفاقم الأزمة الاقتصادية والمالية في لبنان في العام 2019، استكانة ملحوظة لدى أسر العينة قيد البحث، بحيث استخدمت 74% منهم عمالة في الخدمة المنزلية مقيمة أو مياومة. وانعكست هذه الاستعانة استكانة وموافقة لواقع الأدوار الجندرية لدى كل من الشريكين، لا سيما وأنّ جزءًا كبيرًا من المهام المنزلية والرعائية قامت به العاملة في الخدمة المنزلية في تلك الفترة. مع اندلاع الأزمة الاقتصادية المالية، تأثرت سوق العمالة المنزلية بشكل كبير، وشهدت هذه السوق إمّا تقلصًا كبيرًا في عدد العاملات أو ارتفاعًا ملحوظًا في تكلفة خدماتهن، ما عُدّ "عبئًا ثقيلًا" على الأسر اللبنانية، بخاصة مع انهيار قيمة العملة اللبنانية أمام الدولار. ونتيجة لذلك، اضطرت العديد من الأسر إلى الاستغناء عن خدمات عاملات المنازل بشكل

* مقابلة رقم (2).
* مقابلة رقم (7).

دائم، أو اللجوء إلى خدماتهن بشكل متقطع (مياومة) وفي أحيان أخرى، استغنت الأسر عن هذه الخدمة بشكل كلّي. وقد كشفت نتائج البحث عن تأثيرات ولو ضئيلة طالت الأدوار الجندرية التقليدية. فقد فُتح باب النقاش، وإن بشكل خجول وتعليليّ بين الشريكين حول تقسيم المهام المنزلية والرعائية، وحول إعادة صياغة الأدوار الجندرية بينهما كما ديناميكيات العلاقات الأسرية. وفيما يلي أهم النتائج التي خلُص إليها البحث:

1.ضغطت الأزمة الاقتصادية والمالية على سوق العمالة في الخدمة المنزلية وأحدثتا تغيّرات جذرية فيها، حيث شهدت انتقالًا من الاعتماد السابق والكبير على العمالة المقيمة، إلى استخدام العمالة المياومة المعتمدة على العمالة الآسيوية والأفريقية إلى العمالة الوطنية اللبنانية والسورية، ما أدّى إلى افتقار الأسر إلى خدمة تُمنح لهم على مدار الساعة بأجور زهيدة إلى خدمة مياومة تُلبي المهام الرئيسية في المنزل، ما رتّب أعباء مضاعفة على نساء الأسر.

2.رتبّت الأزمة الاقتصادية المالية زيادة الأعباء في الأعمال المنزلية على النساء، حيث أظهر البحث أنّ النساء اضطررن إلى تحمل مسؤولية أكبر في هذا النوع من الأعمال بالإضافة إلى عملهن المأجور، بخاصة عندما افتقرن إلى المساعدة الخارجية التي كانت مُتوفرة بشكل كبير قبل الأزمة بسبب استخدام العمالة، وحين افتقرن إلى مساعدة كافية من الأزواج أو أفراد العائلة الآخرين. تؤكد هذا النتيجة،على استمرار "الفجوة الجندرية" في الأعمال المنزلية، حيث تحمل النساء عبئًا أكبر من الرجال، ممّا يُعزّز الصورة النمطية للمرأة كمسؤولة أساسية عن المهام المنزلية، ورعاية الأسرة والرجال على أنّهم مُعيلو هذه الأسر.

3.دفع تقلّص استخدام العمالة المنزلية المقيمة إلى زيادة طفيفة في مشاركة الرجال في الأعمال المنزلية، التي كانت تُنجز سابقًا بشكل أساسي من قبل النساء أو العاملات المنزليات. تُشير هذه النتيجة إلى حدوث تغييرٍ طفيفٍ في تقسيم العمل المنزلي التقليدي، وقد أظهر البحث مزاولة الرجال لبعض المهام من دون غيرها، والتي ترتبط أكثر بالصورة النمطية للأدوار، لا سيّما المهام التي قد لا تشكّل حرجًا يذكر لهم. قد تؤدي هذه المساهمة ولو البسيطة إلى الخوض في إعادة تعريف الأدوار الجندرية، وبدء التحوّل في النظرة التقليدية للأعمال المنزلية كمسؤولية نسائية بحتة.

4.أدّى تقلص استخدام العمالة في الخدمة المنزلية إلى حدوث تغيرات في ديناميكيات العلاقات الأسرية، حيث يمكن أن تُؤثر إعادة توزيع الأدوار المنزلية في توتّر العلاقات بين الشركاء، وظهرت في لحظات معينة من لحظات البحث محاولات لإعادة صياغة العلاقات بين الشريكين، وتغيير توازن القوى داخل الأسرة، مع ظهور صراعاتٍ جديدة بين الشريكين، أو لحظات تظهر محاولات إعادة تفاوض حول الأدوار والمسؤوليات داخل الأسرة.

كان بالإمكان لهذه الأزمة التي تعصف في كيان المجتمع اللبناني بشكل عام وبكيان الأسرة بوجه خاص، أن تشكّل نقطة تحوّل جذرية في إعادة تشكيل للأدوار الجندرية. فقد أظهر البحث فعليًّا محطات بارزة في المفاوضات المستجدة حول إعادة تعريف تلك الأدوار، ومُناقشات بارزة حول الأوقات التي تقضيها الزوجة في العمل، وبالتالي المطالبة بمساهمة الزوج في حصّته من العمل المنزلي والرعائي. لكن هذه المحاولات، بقيت "خجول" من قبل النسوة والمساهمات بقيت محدودة من قبل الرجال. ويعود ذلك، ليس إلى عدم جذرية وعي كلا الطرفين بالعدالة الجندرية بينهما. فقد كشف استمزاجنا لإرائهما حول الموضوع تحولًا ملموسًا في مستوى وعيهم/ن (الرّجال والنّساء) لهذه العدالة ، وإن كانت لم تتجسد بشكل كبير على مستوى الممارسة. إذن، ما الذي يمنع دفع التفاوض إلى مداه الأخير، لإعادة تعريف الأدوار الجندرية بشكل عادل بين الزوجين؟

- النظام الرأسمالي يعيد إنتاج الأدوار الجندرية التقليدية

يمثّل النظام الرأسمالي كنمط إنتاج دورًا كبيرًا في تحديد شروط العمل المنزلي، ولا يقتصر دوره بعلاقة بسيطة بين السبب والنتيجة. بل هو شبكة مُعقدة من القوى الاقتصادية والأعراف الاجتماعية والبنى الأسرية المتطورة. مع تقدّم الاقتصادات الرأسمالية، دخلت المرأة بشكل واسع إلى القوى العاملة بأعداد كبيرة، ما يفترض دعم قوتها التفاوضية داخل المنزل، التي كان من الممكن أن تؤدي إلى إعادة التفاوض بشأن الأعمال المنزلية، بالفعل هذا ما يحصل لكن بشكل إفرادي وليس بشكل جماعي.

تغفل بعض المقاربات الجندرية في تفسيرها لاستعصاء الأدوار الجندرية التقليدية عن التغيير عن رؤية السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة، التي تركز على كفاءة السوق والمسؤولية الفردية، وتبتعد عن البرامج والسياسيات الداعمة للأسر. تفرض هذه السياسيات بشكل رئيسي، عبء الرعاية على الأسرة بدلًا من أن تكون من مسؤولية المجتمع أو الدولة. تسمح هذه السياسيات للحكومات وأصحاب الأعمال بتجنب توفير بنية تحتية اجتماعية للرعاية الأساسية. فهذه الفلسفة، يمكن لحظها من خلال برامج الرعاية الاجتماعية، وسوق العمل التي تبقى دون المستوى المطلوب. فقانون الضمان الاجتماعي في لبنان، على سبيل المثال، "يقف عائقًا أمام تغيير العقليات، ويحصر المرأة في دورها التقليدي حيث ينظر إليها باعتبارها "ربة منزل" فقط. ويسهم أيضًا في تعزيز التبعية تجاه الرجل، سواء كان الوالد أو الأخ أو الزوج، فتعدّ في هذه الحال حقوق المرأة وكأنّها مُستمدّة من حقوق الرجل. وفي هذا السياق ، يصعب اعتبار المرأة "معيلة"breadwinner لأسرتها، إذ إنّ نظام الضمان الاجتماعي مصمّم تبعًا لنموذج "الرجل المعيل" الذي يعدّ أنّ الرجل هو "رب العائلة" والمرأة مسؤولة عن العمل الرعائي غير المأجور ، كما لا يعطي القانون اللبناني للرجال إجازة الأبوّة عند ولادة أطفالهم إلا ثلاثة أيام فقط. فضلًا عن ذلك يؤدي تقليص الدعم الحكومي لرعاية الأطفال أو خفض شبكات الأمان الاجتماعي، إلى إجبار العائلات على الاعتماد على حلول خاصة، منها الاستعانة بعاملة في الخدمة المنزلية أو تدبير أمورها بنفسها، وغالبًا ما يضع عبء رعاية الأطفال والمسنين على عاتق أفراد الأسر، وبخاصة النساء. ومن ناحية أخرى، تعمل النيوليبرالية الوجه الأقسى للرأسمالية على خلق أسواق لتعظيم الربح، وعلى رأس هذه الأسواق سلاسل التوريد العالمية (على سبيل المثال، خياطة الملابس في المنزل وعمالة الخدمة المنزلية وهي عمالة نسائية في أغلبها). وتعمل هذه الأسواق في الرأسمالية، على تسويق خدمات الأسرة مثل التنظيف والطهي ورعاية الأطفال. فعلى الرغم من أنّ هذا، قد يوفّر بعض الإغاثة للأسر الفقيرة في بلدان الجنوب، فإنّه في كثير من الأحيان يُعزّز الأدوار الجندرية التقليدية عن طريق افتراض أنّ النساء سوف يستمررن في أداء هذه المهام، إمّا بشكل غير مدفوع أو كعاملات خدمة منخفضي الأجر. وتستند الرأسمالية في توريدها العمالة في الخدمة المنزلية، على فلسفة العمل المنزلي غير المدفوع باعتباره عملًا لا قيمة اقتصادية له، أي لا يولّد أرباحًا أو قيمة تبادلية في السوق، فهو يتعرّض للتهميش والتقليل من قيمته، مقارنة بالعمل مدفوع الأجر وذلك كلّه على الرغم من أهمّيته الاقتصادية. فهذا العمل، غالبًا ما يكون غير مرئي ضمن الأطر الاقتصادية التقليدية. ويسهم هذا التخفيض من قيمة هذا العمل في إدامة الأدوار الجنسانية وعدم المساواة داخل الأسر والمجتمع ككل. مع ذلك، يعدّ هذا العمل غير المدفوع دعمًا للرأسمالية، من خلال توفير قوى عاملة صحية ومغذية ومدعومة

[47] Marie-Noëlle AbiYaghi,"تقرير الراصد العربي 2014: لبنان والحماية الاجتماعيّة: ما بين الإحسان والسياسة", Civil Society Knowledge Centre, Lebanon Support, 2014-09-01 00:00:00. doi: 10.28943/CSKC.001.20001

Read More at: https://civilsociety-centre.org/node/52858 Copyrights © 2019 Lebanon Support. All rights reserved.

عاطفيًا، ما يسمح للعمال بالبقاء مُنتجين[48].

غالبًا ما تتشابك الممارسات الرأسمالية مع الأيديولوجيات الجندرية الموجودة، بكلمات أخرى، لا تنوجد الأسرة خارج إطار شبكة العلاقات الاجتماعية الرأسمالية[49].في الغالب تؤدّي التوقعات المجتمعية التي ترى النساء كمقدمات الرعاية الأساسيات إلى تكليفهن بمسؤوليات إضافية مثل إدارة الواجبات المنزلية للأطفال.

- تحالف المال مع القانون يضغط على المفاوضات

تُشكل سوق العمالة النسائية في الخدمة المنزلية في لبنان، جزءًا مُهمًا من اقتصاد العمل المحلي والعالمي، حيث تعمل النساء في تقديم خدمات منزلية مثل التنظيف، والطهي، ورعاية الأطفال وكبار السن في منازل الآخرين. يتميز هذا القطاع بخصوصية ناتجة عن طبيعة العمل في المنازل، حيث تتمثّل تحدياته الفريدة في قلة الحماية القانونية والتأمين الاجتماعي والحقوق العمالية للعاملات في هذا المجال. يمثّل هذا الواقع الهش دورًا في جعل هذه السوق عاملًا بنيويًا مُتجذرًا في علاقات العمل المأجور من جهة، والعمل الرعائي من جهة أخرى.

تجدر الإشارة، إلى أنّ هناك عددًا كبيرًا من العوامل تؤثر في الطلب على هذه العمالة. فارتفاع نسبة الاستعانة بالعاملة في الخدمة المنزلية، لا تقتصر على الحاجة إلى خدماتها في لبنان فحسب، بل هناك عوامل بنيوية أسهمت في ارتفاع هذه النسب، وجعلت من هذه الممارسة المجتمعية، أمرًا أكثر من مرغوب به. فقد شرحت الباحثة أريان شاهفيسي ذلك باعتباره أمرًا "يتخطى القبول الاجتماعي لاستئجار عمالة منزلية. فلبنان يستضيف ربع مليون من عاملات المنازل المهاجرات، [وذهبت لتفسر هذا الإقبال على استخدام عاملات مهاجرات إلى اعتباره] "طموح لدى الطبقة المتوسطة اللبنانية "لامتلاك" عاملة مهاجرة[50]". والحقيقة أنّ هذه الشهادة لأحد الأكاديميين يصدق هذ القول: "جبنا عاملة مقيمة بالبيت معنا بال 2022 وكانت فكرة مرتي كانت انو كيف بدن يقولوا دكتور ومحامية وفش عندهم خادمة بالبيت"*.

ويعزّز هذه الممارسة المجتمعية أي "امتلاك عاملة اجنبية" أيضًا نظام الكفالة القانوني الذي يتم من خلاله "استيراد العمال/العاملات الأجانب/ الأجنبيات، حيث تبقى العاملة مُقيمة في منزل صاحب/ة العمل بدون أي نوع من الحقوق الأساسية مثل، الإجازة المرضية أو ساعات العمل الثابتة، ومن دون أي حق قانوني يسمح لها بالبقاء في البلد إذا تم إنهاء عقد العمل"[51].

وتتوّج تلك التسهيلات باستثناء قانون العمل اللبناني العمل المنزلي من أحكامه، فهذا القانون يُخرج في مادته السابعة، العاملات المنزليات اللبنانيات والأجنبيات من موجباته، فلا تنطبق عليهّن أحكامه ولا يتمتعّن بالحقوق المتصّلة به. يربط هذا الواقع القانوني عاملات المنازل، تحديدًا الأجنبيات منهن، بنظام كفالة يحكم إقامتهن القانونية بعلاقة تعاقدية مع أرباب/ربّات العمل. يردع الاتفاق المؤسساتي العاملات المهاجرات عن اللجوء إلى طرف ثالث لمعالجة أي من مخاوفهنّ أو لحلّ النزاعات المتعلقة بالعمل[52]، فضلًا عن

---

[48] Le Baron, Genevieve. (2010). The political economy of the household: Neoliberal restructuring, enclosures, and daily life. Review of International Political Economy, 17(5), 889–912. doi:10.1080/09692290903573914

[49] Le Baron, Ibid.

[50] شاهفيسي، أريان، النسوية كواجب أخلاقي في عالم تسوده العولمة إعادة التفكير بالتقاطعات، مجلة كحل، مجلد 1،العدد 1، 2005، متاح على العنوان الإلكتروني التالي: https://tinyurl.com/5n6w54zz

* مقابلة رقم (12).

[51] شاهفيسي، أريان، النسوية مرجع مذكور.

[52] خرفي، ياسمين، الهيستيريا النسائية، العمل المحجوب، ونظام الكفالة، مجلة كحل، مجلد 5 عدد 2، 2009.

ذلك يمنح هذا الواقع مستخدمي قوة العمل الأجنبية العاملة في الخدمة المنزلية "سيطرة شبه كاملة على حياة العاملة"[53].

لا يقتصر الإقصاء على قوانين العمل، بل نجد له انعكاسًا في العلوم الاجتماعية بتنويعاتها الاقتصادية والإحصائية التي لا ترى في العمل المنزلي نشاطًا اقتصاديًّا ،لأنّه غير مأجور ولا يُنتج خيرات قابلة للتسويق. وينعكس هذا الواقع في تغييبه "من لائحة المجموعات السوسيو – مهنيّة، فوُضعت ربّة البيت في خانة المجموعات غير النشيطة اقتصاديًّا. من خلال ذلك، يتبيّن أنّ تلك العلوم تقوم على خلفيّة ذكوريّة، لا تأبه بوضع تصنيفات عادلة ضامّة لخصوصيّة الأعمال النسائيّة المنزليّة وديمومتها، ولمساهمتها في الاقتصاد الوطني"[54]. تترجم تلك الصيرورات الإقصائية للقيمة الاقتصادية للعمل المنزلي في تصوراتنا المجتمعية في تبخيس هذا الجهد المنزلي، وهذا ما أشارت إليه بنباهة عالية عزة شرارة بيضون حين أجاب الطلاب -في استمارة كانت تُجريها- على سؤال الوضع المهني للأم بأنّها "لا تعمل"، في إشارة إلى أنّها ربة منزل، ما دفعها إلى التساؤل "كيف لا يعشى هؤلاء عن "عمل" أمّهاتهم وهو ماثل أمام أعينهم، وهم ما زالوا يستهلكون نتاجاته صبحًا ومساءً؟"[55].

وفي السياق ذاته، تتقاضى العاملة الأجنبية رواتب زهيدة تتراوح ما بين 150 و400 دولار، ما يُشجّع الكثير من الأسر إلى الاستعانة بهن، بخاصة إذا ما تمت مقارنة هذه الأجور بالقيمة الفعلية للعمل المنزلي التي تقدّرها بعض الدراسات بحوالى 6400 يورو صافي شهريًّا[56]. فتلك الشريحة المهنية شبه غير النظامية، تُقدم خدمات منزلية ثمينة بأجور زهيدة. ولا يمكن للعاملة بموجب نظام الكفالة الذي تندّد به منظمات حقوقية وإنسانية، فسخ العقد من دون موافقة المُشغّل الذي يصبح كفيلها، بعد دفعه مبلغًا يتراوح بين ألفين وخمسة آلاف دولار لمكاتب الاستقدام. ولا يمنع القانون رب العمل من مصادرة جواز سفرها. وفي حال فرار العاملة، تصبح إقامتها في البلاد غير قانونية[57].

- من الواقع القانوني الاقتصادي إلى الفضاء المنزلي

إنّ هيكلة الديناميكيات الجندرية لأسواق العمل، تحديدًا في سوق الخدمة المنزلية، تُمثّل دورًا في ترتيبات الأسرة. إنّ التقسيم الجندري للعمل والأساطير المرتبطة به، مثل نموذج الرجل المعيل، تعني أنّ النّساء ما زلن يؤدين أكثر من ضعف العمل غير المدفوع الأجر الذي يؤدّيه الرجال. فإنّ العمل مهم في تحليل النوع الاجتماعي والسياسة، حيث إنّ العمالة، والعمل غير مدفوع الأجر هما هيكلان، وينظّمان طرق تفاعل النساء والرجال مع المجال "العام" للسياسة الرسمية وغير الرسمية. [58] باختصار، تُسلط العلاقة بين العمل المنزلي والرأسمالية، الضوء على كيفية اعتماد الاقتصادات الرأسمالية على العمل غير مدفوع الأجر للأفراد داخل الأسر لدعم القوى العاملة والحفاظ على الإنتاج الاقتصادي.

وتؤدي هذه الديناميكية إلى إدامة عدم المساواة بين الجنسين وتعزز الأدوار التقليدية بين الجنسين، ما يؤكّد الحاجة إلى الاعتراف بالعمل المنزلي، وتقييمه وإعادة توزيعه داخل الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية.[59]

---

[53] هاميل، كاثلين، إصلاح "نظام الكفالة" الخاص بعاملات المنازل المهاجرات: نحو نظام بديل في لبنان، منظمة كفى عنف واستغلال، 2012.

[54] الديالمي، عبد الصمد، عمل المرأة في البيت نفقة، مؤمنون بلا حدود، 2019، https://tinyurl.com/ykc9498h.

[55] شرارة بيضون، عزة، العمل المنزلي: نظرة نسويّة، المفكرة القانونية، 2019، https://tinyurl.com/44t2vab7.

[56] Manceau. J, J. (2019) Combien Devraient Gagner Les Mères Au Foyer Pour Leur Travail ? Forbes. https://tinyurl.com/5a6v9d8z.

[57] شبكة النبأ الإلكترونية، العاملات الأجنبيات في لبنان: عبودية حديثة تحت المجهر، https://tinyurl.com/2jaxh9tw

[58] Ferguson, Lucy, 'Gender, Work, and the Sexual Division of Labor', in Georgina Waylen, and others (eds), The Oxford Handbook of Gender and Politics, Oxford Handbooks (2013; online edn, Oxford Academic, 1 Aug. 2013), https://doi.org/10.1093/oxfordhb/9780199751457.013.0013, accessed 30 Apr. 2024.

[59] Andreas Bieler;Adam David Morton;. (2021). Is capitalism structurally indifferent to gender?: Routes to a value theory of reproductive labour . Environment and Planning A: Economy and Space, (), –. doi:10.1177/0308518x211031572

تنتج العوامل المذكورة أعلاه كافة، سيرورتين متعالقتين تدعمان بعضهما بعضا. تعمل الأولى على التأكيد على أنّ العمل المنزلي عمل لا قيمة له. لذلك، لا يُحتسب اقتصاديّا في الفضاء العمومي وغير مُنتج للثروات. ومصدر هذه السيرورة، هو النظر إلى الأعمال المنزلية كامتداد للدور الطبيعي للنساء، خصوصًا (دوري الأم والزوجة)، الأمر الذي لا يُكرس فقط التقسيم الجندري للعمل، بل يُعيد إنتاجه على الرغم من انخراط النساء في هذا الفضاء "العمومي". أمّا السيرورة الثانية فهي تعمل على الحثّ على تكليف طرف آخر للقيام بالعمل المنزلي، بمعنى أوضح استئجار قوة عمل نسائية غير مكلفة تساعد في خلق مناخ مُستكين لدى مستأجري/ات خدمة العاملات المنزليات. وبطبيعة الحال، فإنّ من يفكّر/تفكّر بالاستعانة بعاملة في الخدمة المنزلية هو/هي المتضرر/ة من حجم المهام المُلقاة على عاتقه/ا. ولأنّه في الغالب المتضرّر هو المرأة، نرى بأنّ حجم العمل المنزلي المُلقى على عاتقها، قد يضعها أمام خيارات مصيرية تتعلق بمهنتها وخطر انسحابها من الفضاء العمومي، كما أوردت بصدق هذه الشهادة لأستاذة جامعية التي وُضعت أمام تساؤلات وجودية حول إمّا استمرار مهنتها كأستاذة جامعية، أو تخصيص الوقت اللازم للعمل المنزلي والرعائي: " يعني آخر شيء انه إما بترك الجامعة إما بجيب عاملة؟ لا أنا صراحة ما رح اترك الجامعة ومهنتي وبعدني متفرغة جديد وكان بعدو المسار ببدايته والي 3-4 سنين بادية مهنتي هلق بدي اترك؟*!

- في فضائين متوازيين

بيّنت الأبحاث النسوية، بأنّ ما يتحكم في التقسيم الجندري للعمل المنزلي وقَصره على النساء وحدهن، هما ديناميكيتان تنتجان، وتُعيدان إنتاج التقسيم الجندري للعمل: ما يتعلق بدينامية الفصل والديناميكية التراتبية. ذلك أنّ أيديولوجية الدوائر المنفصلة تحدّد الفضاءات والمهام المميزة، فتوكل أمر المجال الخاص والمنزلي إلى النساء، وتوكل أمر الدائرة العمومية للرجال، جاعلة من هذه الفئة الأخيرة مصدر الموارد وأصلها. وبحسب مبدأ التراتبية هذا، فإنّ المهام التي يقوم بها الرجال أكبر قيمة من تلك التي تقوم بها النساء. وهاتان الديناميكيتان موجودتان، بدرجات متفاوتة في المجتمعات كلّها[60].

على الرغم من مساهمة المرأة في سوق العمل المأجور، إلّا أنّنا نلاحظ استمرار سيادة النظام البطريركي، حيث يهيمن الرجال على مختلف جوانب الحياة، كما يُتوقع من الرجل أن يكون المُعيل الأساسي للأسرة، وأن يتحمّل مسؤولية توفير جميع احتياجاتها، بما في ذلك خدمات التنظيف المنزلي. ويفترض هذا النظام أيضًا، تقسيم العمل بين الإناث والذكور، حيث تُناط بالمرأة مسؤولية الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال بشكل أساسي، بينما يُناط بالرجل مسؤولية العمل في الخارج وكسب المال. ونتيجة لذلك، قد تلجأ بعض العائلات إلى توظيف عاملة منزلية لتخفيف العبء عن المرأة، مع استمرار الرجل في تحمل مسؤولية دفع أجرها. لكن حتى مع المساهمة المادية للمرأة في المصاريف المنزلية، غير أنّ المفاوضات لم تتقدّم بعد لناحية إعادة ترتيب الأدوار بشكل جذري. وإن كنا بدأنا نشهد مشاركة "خجول" وخطابًا حنونًا من قبل الرجال، وخطابًا تسويغيًّا لدى النساء لعدم تقدم النقاش حول التقسيم غير العادل للعمل المنزلي، وكلّ ذلك يبقى تحت سقف المشاركة تحت سقف المفهوم البطريركي للمشاركة.

* مقابلة رقم (6)

[60] الناصري، ربيعة، القوامة والتقسيم الجندري للعمل النسائي المنزلي بدون أجر الجزائر، مصر، لبنان، المغرب، سوريا، مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي،

المراجع

الكتب

-أبو حبيب، لينا، **مقاربات نسوية لمستقبل العمل الرعائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**، فريديريتش إيبرت، 2020.

-الأسكوا، **المشاركة الاقتصادية للمرأة في لبنان**، تحليل خرائط القوانين واللوائح، 2022.

-سلطي، نسرين & مزهر، نادين، **المرأة على شفير الانهيار الاقتصادي تقييم الآثار المتباينة للأزمة الاقتصادية على المرأة اللبنانية**، هيئة الأمم المتحدة للمرأة لبنان، ورقة مناقشة، 2021.

-كنعان، سوسن عبد الكريم أحمد، رسالة ماستر، **التوجهات حول تقسيم العمل المنزلي بين الأزواج: حالة الزوجات الفلسطينيات العاملات**، 2014.

-**مجموعة كتاب، الجامعات والصراعات المجتمعية التعليم العالي في ظل أزمة مركبة الأبعاد**، تحرير هلا عواضة ولمى قبانجي، دار الفارابي، 2024.

-مشري، فريدة، أطروحة دكتوراه، **العمل المنزلي و ثقافة النوع الاجتماعي في الأسرة الجزائرية** [مصدر نصي غير مخطوط] : دراسة مسحية لعينة من الأزواج، 2015.

-هيئة الأمم المتحدة للمرأة والبنك الدولي، **المرأة في لبنان: قدرتها على الاختيار ومكانتها من الفرص الاقتصادية وتراكم رأس المال البشري**، واشنطن العاصمة: البنك الدولي، 2021.

المواقع الإلكترونية

-إلياس أحمد، حسين، **حول أجور أساتذة الجامعات الحكومية العربية**، سودانايل، 2014، متاح على العنوان الإلكتروني التالي:
https://tinyurl.com/2pjfh3mu

-بتول بزي، **رواتب أساتذة الجامعة اللبنانية "كارثية"... هجرة واستقالات أو العمل بـ"150 دولاراً فقط"**، 29 آذار 2023، متاح على الموقع التالي: https://tinyurl.com/bdfr95mf

-سعيد عيسى، **نظرة إلى أوضاع المرأة العاملة في لبنان، مجلة صفر الإلكترونية**، 2023، متوفر على العنوان الإلكتروني التالي:
https://tinyurl.com/yckaxpb

-شربل نحاس، **العاملات الأجنبيات في الخدمة المنزلية في لبنان (جزء 1/5)**، يوتيوب،
https://youtu.be/ldjzqLh9ij0?si=5AcJllo_yRQgGAED

-عزة الحاج حسن، **العاملات الأجنبيات يهجرن لبنان: هل بدأ عهد العاملات السوريات؟** المدن الإلكترونية، 6 أيّار 2021، متاح على العنوان الإلكتروني التالي:
https://tinyurl.com/yzvu4zc2

-عزة شرارة بيضون، **العمل المنزلي: نظرة نسويّة، المفكرة القانونية**، 2019.
https://tinyurl.com/5ee9mypy

-مرصد الأزمة في الجامعة الأميركية، **Leba-non crisis observatory**، 30 آب 2021.

-مرصد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الإعلامي، **لم يعودوا قادرين على تحمل الأزمة... عشرات الآلاف من العمالة الأجنبية تغادر لبنان**، متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: https://tinyurl.com/2bykh4y3

-منى عزت، **النسوية والعدالة الاقتصادية**، فريديرتش إيبرت، 2022،
https://tinyurl.com/rfbrdr8b

-هديل فرفور، **تحويلات المغتربين ليست المُنقذ**، مجلة صفر، 2023، العنوان الإلكتروني، https://alsifr.org/lebanese-remittances

-هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بيان صحفي: **إطلاق موجز سياسات هيئة الأمم المتحدة للمرأة حول الإنعاش المراعي للنوع الاجتماعي في لبنان**، متوفر على الموقع الإلكتروني التالي:
https://arabstates.unwomen.org/ar/news/stories/2020/07/press-release-launch-of-policy-brief-on-gender-responsive-recovery-in-lebanon

-وزارة التربية والتعليم العالي، وزير التربية والتعليم العالي الدكتور عباس الحلبي يشارك في المنتدى الإقليمي حول المساواة في التعليم، 2022/10/11، متاح على العنوان الإلكتروني التالي:
https://www.mehe.gov.lb/ar/Activities/News/Details?ItemId=2321

References

-Al Hasbani,M., Awada, H., & Menhem, S. (2024). **International Student and Scientific Mobility: Study of dynamics and ongoing developments (comparative approach).** Research project funded by the National Council of Scientific Research (CNRS-L) and the French Embassy in Lebanon.

-Executive summary, ILO, **Women at Work Trends,** 2016.

-Habib, Rima R., Ayman Zohry, Iman Nuwayhid, and Faten Najdi. 2006. **"Older Adults in the Division of Domestic Labor in Communities on the Outskirts of Beirut."** European Journal of Ageing 3 (3): 137–45.

-Habib, Rima R., Iman A. Nuwayhid, and Joumana S. Yeretzian. 2006. **"Paid Work and Domestic Labor in Disadvantaged Communities on the Outskirts of Beirut, Lebanon."** Sex Roles 55 (5–6): 321–29.

-Habib, Rima R., Iman A. Nuwayhid, and Joumana S. Yeretzian. 2006. **"Paid Work and Domestic Labor in Disadvantaged Communities on the Outskirts of Beirut, Lebanon."** Sex Roles 55 (5–6): 321–29.

-ILO, 2016. A Study of Working and Living Conditions of Migrant Domestic Workers in Lebanon: "Intertwined – the 35 Workers' Side"; ILO. (2020a). **Impact of COVID-19 on migrant workers in Lebanon and what employers can do about it.** (Brochure)

-ILO. (August 2020b). **Rapid diagnostic assessment of employment impacts under COVID-19 in Lebanon.** Policy Brief

-Khalaf, Mona. 1993. **"What about Career Women Lebanon: Labor Market/ Legislation."** Al-Raida. Institute for Women's Studies in the Arab World. Lebanese American University X (61): 1-32

-Khalaf, Mona. 1993. **"What about Career Women Lebanon: Labor Market/ Legislation."** Al-Raida. Institute for Women's Studies in the Arab World. Lebanese American University X (61): 1-32.

-Lebanese Republic Central Administration of Statistics (CAS); International Labour Organization (ILO); European Union (EU) 2020, **Labour Force and Household Living Conditions Survey (LFHLCS),** 2018-2019.

Websites

-Akar, B. (2023). **Higher Education in Lebanon: Struggling to Survive in Times of Crises, Social Issues,** The Lebanese Center for Policy Studies. https://www.lcps-lebanon.org/articles/details/4784/higher-education-in-lebanon-struggling-to-survive-in-times-of-crises.

-Breen, Richard, and Lynn Prince Cooke. **"The Persistence of the Gendered Division of Domestic Labour."** European Sociological Review, vol. 21, no. 1, 2005, pp. 43–57. JSTOR, http://www.jstor.org/stable/3559583. Accessed 27 Apr. 2024.

-Bureau of Labor Statistics Department of Labor, USDL-23-1364. American Time Survey 2022 Results. www.bls.gov/tus.

-Cheung, A. K.-L., & Lui, L. (2022). **Does live-in domestic help reduce unpaid household labor? The paradox of intensive parenting and domestic outsourcing. Current Sociology,** 70(6), 921-942. https://doi.org/10.1177/00113921211012744

-Cheung, A. K.-L., & Lui, L. (2022). **Does live-in domestic help reduce unpaid household labor? The paradox of intensive parenting and domestic outsourcing. Current Sociology,** 70(6), 921-942. https://doi.org/10.1177/00113921211012744

-Ferguson, Ann; Hennessy, Rosemary; Nagel, Mechthild, **"Feminist Perspectives on Class and Work",** The Stanford Encyclopedia of Philosophy (Spring 2021 Edition), Edward N. Zalta (ed.), URL = <https://plato.stanford.edu/archives/spr2021/entries/feminism-class/>.

-Folbre, N. (2021) bargaining in the U.S. labor market. **Why care work is undervalued**, https://tinyurl.com/367zx8dp

-Human Rights Watch, Lebanon: **New Safeguards for Migrant Domestic Workers,** 2020. https://tinyurl.com/5bsn6b4p

-Jan Windebank & Alvaro Martinez-Perez (2018). **Gender divisions of domestic labour and paid domestic services,** The Service Industries Journal, 38:11-12, 875-895, DOI: 10.1080/02642069.2018.1484110

-Khalaf, Mona. 2002. **"Women's Employment in Lebanon and Its Impact on Their Status."** Working Paper: 1-26. University of California. http://escholarship.org/uc/item/0611197h

-Khalaf, Mona. 2002. **"Women's Employment in Lebanon and Its Impact on Their Status."** Working Paper: 1-26. University of California. http://escholarship.org/uc/item/0611197h

-Omar Tamo & Artyom Danielyanm (2023), **Lebanese Inflation Crisis Rages Anew After 90% Pound Devaluation, Bloomberg,** https://www.bloomberg.com/news/articles/2023-04-25/lebanese-inflation-crisis-rages-anew-after-90-pound-devaluation

-Ruppanne, **Leah. (2016). We can we reduce gender inequality in housework – here's how. The Conversation, https://theconversation.com/we-can-we-reduce-gender-inequality-in-housework-heres-how-58130**

-Trading Economy, **Lebanon Inflation Rate,** https://tradingeconomics.com/lebanon/inflation-cpi#:~:text=Lebanon%E2%80%99s%20annual%20inflation%20rate%20eased%20to%20177.3%25%20in,the%20least%20in%20a%20year%20%28181%25%20vs%202-07.6%25%29

-World Bank. (2021). **Lebanon Economic Monitor, Spring 2021: Lebanon Sinking (to the Top 3),** https://www.worldbank.org/en/ country/lebanon/publication/lebanon-economic-monitor-spring-2021-lebanon-sinking-to-the-top-3

الملحق

الخصائص السوسيوديموغرافية لعيّنة الأكاديميين والأكاديميات الذين/اللواتي تمت مقابلتهم/ن (20 حالة)

النوع الاجتماعي	إناث (10)؛ ذكور (10)
فئات العمر	30–39 (2)؛ 40–49 (12)؛ 50–59 (6)
سنة الزواج	2002 (2)؛ 2004 (2)؛ 2005 (2)؛ 2006 (2)؛ 2008 (4)؛ 2010 (2)؛ 2011 (2)؛ 2013 (2)؛ 2017 (2)
عدد الأولاد	ولد واحد (3)؛ ولدان (3)؛ 3 أولاد (1)؛ 4 أولاد (3)
جنسية أخرى (بالإضافة إلى الجندرية اللبنانية)	إيرانية (1)؛ برازيلية (1)؛ فرنسية (4)؛ أسترالية (1)
مؤسسة العمل الحالي / الجامعة	الجامعة اللبنانية (8)؛ جامعة خاصة (8: الجامعة اللبنانية الدولية، جامعة المعارف، جامعة البلمند، جامعة القديس يوسف)؛ الجامعة اللبنانية وجامعة خاصة معًا (4)
الوضع الوظيفي	دوام كامل (14)؛ دوام جزئي (6)
حقل التخصّص (الدكتوراه)	علوم اجتماعية (4)؛ إعلام (4)؛ علم نفس (2)؛ هندسة (4)؛ رياضيات (2)؛ علوم طبيعية: كيمياء، فيزياء وعلم الأحياء (4)
المستوى التعليمي للشريك/ة	الشريك: دكتوراه (8)؛ ما دون جامعي (2) الشريكة: دكتوراه (2)؛ ماجستير (8)
عمل الشريك/ة الحالي	الشريك: أستاذ جامعي (6)؛ طبيب (2) ؛ عمل حرّ (2) الشريكة: أستاذة جامعية (2)؛ مهنة حرة: طبيبة نفسية، محامية، مهندسة (4)؛ مستخدمة في القطاع الخاص (2)؛ عمل حر (2)
الاستعانة بعاملة منزلية قبل الأزمة	عاملة مقيمة في المنزل (8)؛ عاملة مياومة (10)؛ لا استعانة بعاملة (2)
الاستعانة بعاملة منزلية حاليًا	عاملة مقيمة في المنزل (2)؛ عاملة مياومة (12)؛ لا استعانة بعاملة (6)

رسم بياني رقم (1): توزّع أفراد العينة بحسب نوع المؤسسة التعليمية التي يدرّسون فيها

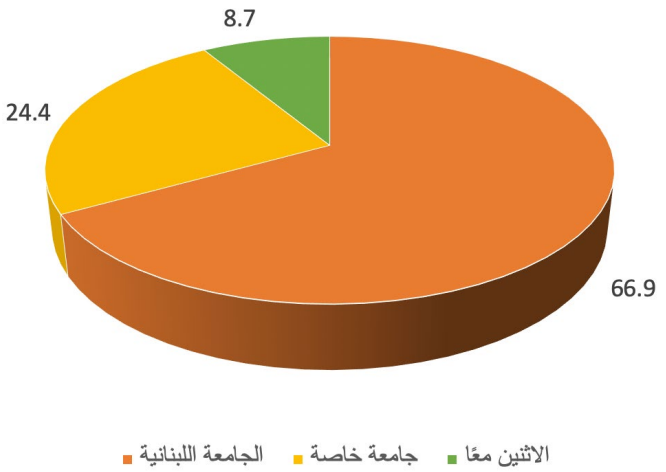

رسم بياني رقم (2): توزّع أفراد العينة بحسب الأولاد

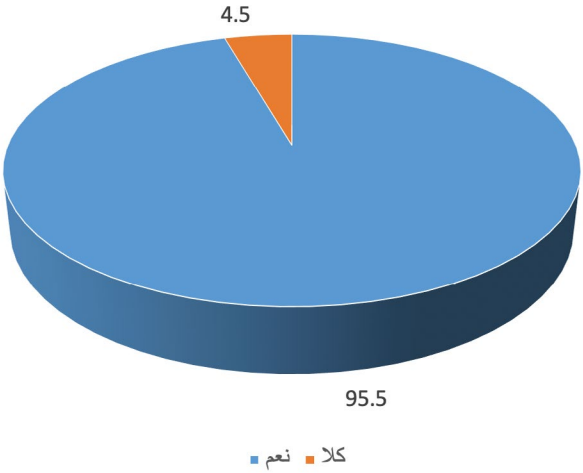

رسم بياني رقم (3): توزّع أفراد العينة بحسب فئات عدد الأولاد

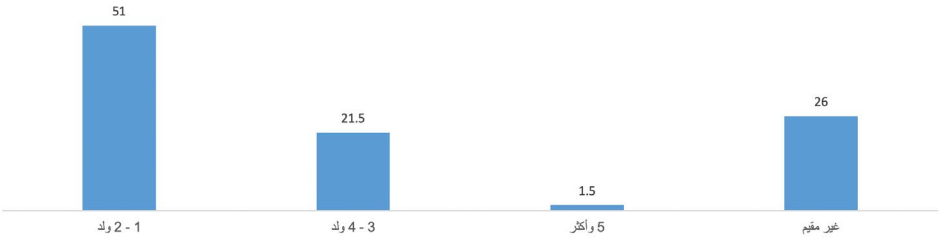

رسم بياني رقم (4): توزّع أفراد العينة بحسب الحالة الوظيفية

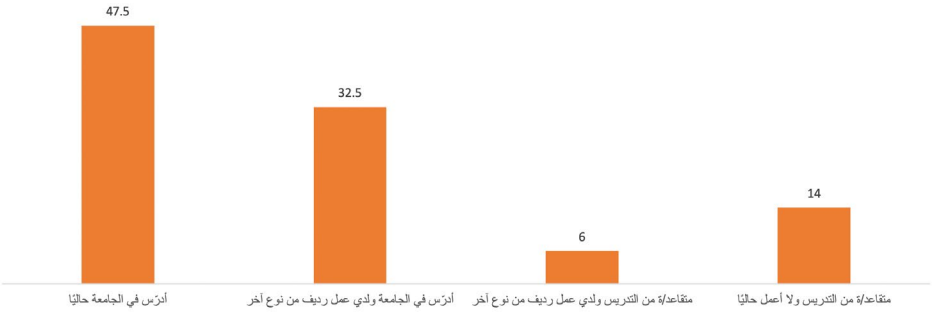

رسم بياني رقم (5): توزّع أفراد العينة وشركائهم/ن بحسب الجندرية

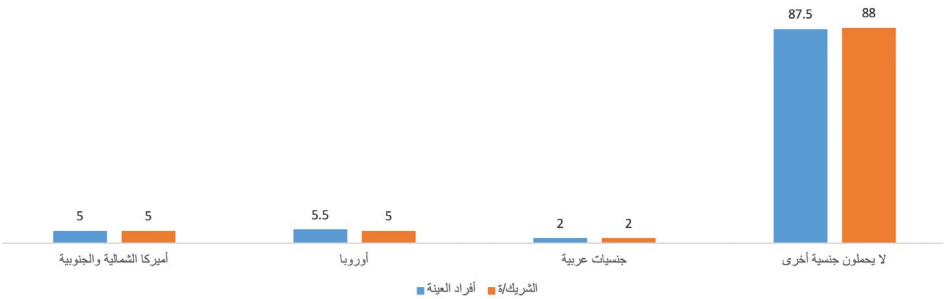

رسم بياني رقم (6): توزّع منطقة سكن أفراد العينة بحسب المحافظة

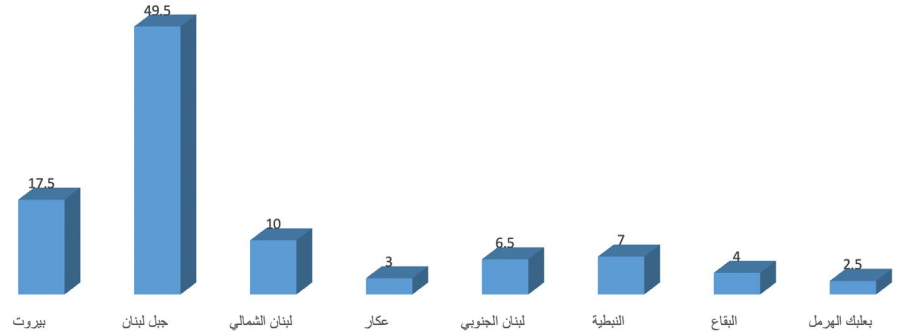

رسم بياني رقم (7): توزّع أفراد العينة بحسب فئات عدد غرف المنزل

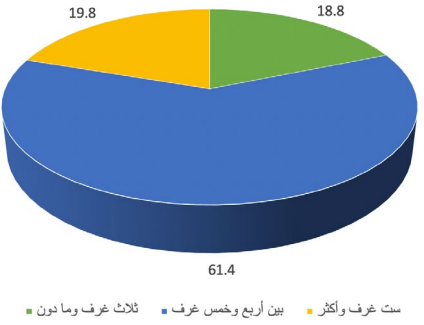

رسم بياني رقم (8): توزّع أفراد العينة بحسب الجامعات الخاصة

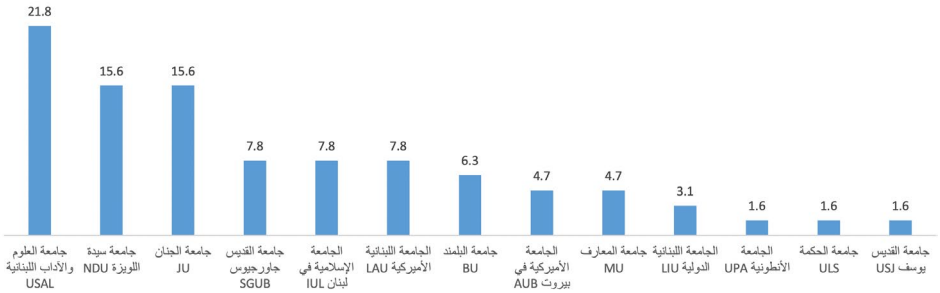

رسم بياني رقم (9): توزّع أفراد العينة بحسب العمل الرديف

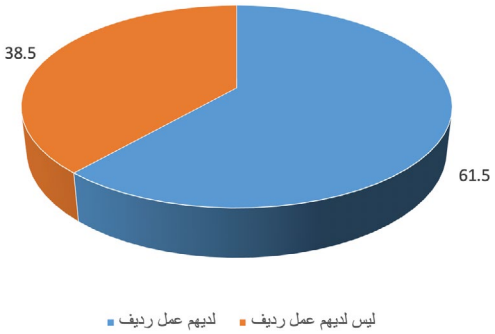

رسم بياني رقم (10): توزّع أفراد العينة بحسب المستوى التعليمي للشريك/ة

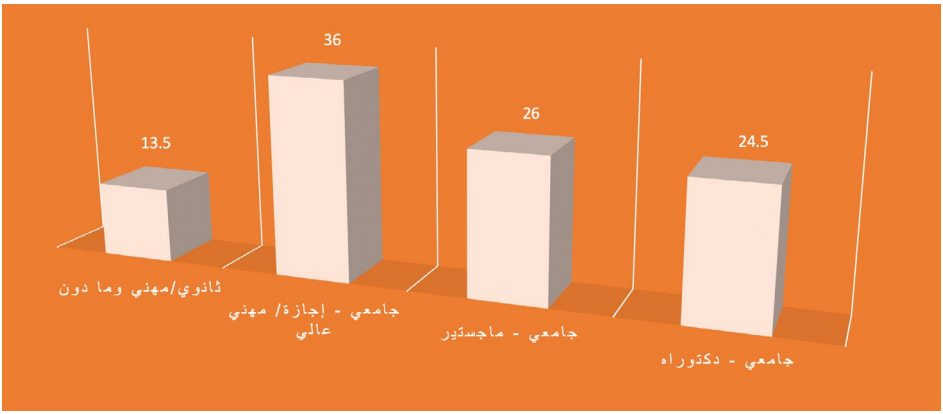

رسم بياني رقم (11): توزّع أفراد العينة بحسب الاستعانة بعاملة منزلية قبل 2020

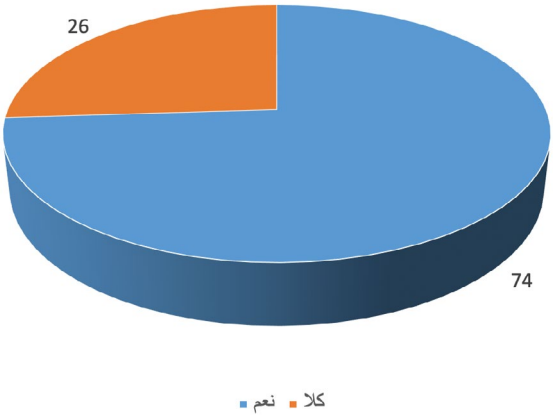

رسم بياني رقم (12): توزّع أفراد العينة بحسب الاستعانة بأحد الأشخاص للمساعدة بالأعمال المنزلية و/أو رعاية الأطفال قبل 2020

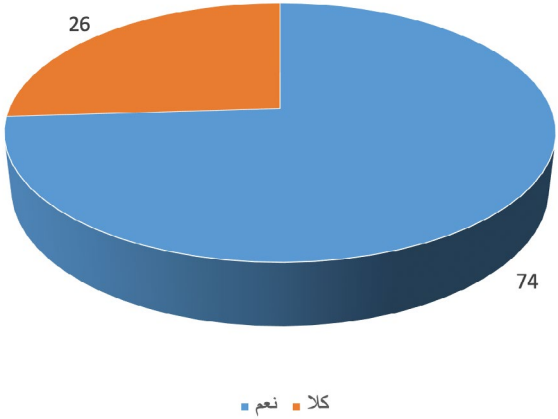

نموذج الاستمارة

أولًا: محور الخصائص الشخصية

1. هل أنت لبناني/ة ومقيم/ة في لبنان مع الشريك في المنزل نفسه حاليًّا؟
1. نعم 2. لا

ملاحظة هامة: إذا كانت الإجابة السابقة نعم، الرجاء متابعة تعبئة الاستمارة

2. النوع الاجتماعي
1. ذكر 2. أنثى

3. العمر بالسنوات الكاملة: .....

4. هل تحمل/ين جنسية أخرى غير الجندرية اللبنانية؟
1. نعم 2. لا

4.1. الرجاء اذكر/ي الجندرية الأجنبية التي تحملها/تحملينها: .....

5. ما هي سنة الزواج؟ .....

6. هل لديك أولاد؟

1. نعم - الرجاء الانتقال إلى السؤال رقم 6.1

2. لا - الرجاء الانتقال إلى السؤال رقم 7

6.1. ما هو عدد أولاد الأسرة الأحياء؟ .....

6.2. هل يقيم أحد أولادك معك في المنزل نفسه حاليًّا؟ (الإقامة لأكثر من ستة أشهر في السنة بشكل دائم أو متقطع)
1. نعم 2. لا

6.3. ما هو عدد الأولاد الذين يقيمون معك حاليًّا (الإقامة لأكثر من ستة أشهر في السنة بشكل دائم أو متقطع) في المنزل نفسه؟ .....

6.4. ما هو نوع الأولاد "المقيمون" معك في المنزل حاليًّا، وما هي سنة الولادة؟

الذكور	الإناث
.1	.1
.2	.2
.3	.3
.4	.4
.5	.5
.6	.6
.7	.7

7. ما هي منطقة السكن الحالي بحسب القضاء؟ .....

8. ما هو عدد غرف المنزل الذي تقيمون فيه بشكل رئيسي؟ (باستثناء المطبخ والحمامات) ... .

9. أذكر/ي على وجه التحديد نوع العمل الذي تقوم/ين به حاليًا إلى جانب التدريس في الجامعة (مثلًا: عمل بحثي، عمل في جمعية، عمل حرّ، صاحب/ة متجر، جيش وقوى أمن، مزارع، موظف/ة في الدوائر الحكومية، ...): .....

10. ما هو نوع المؤسسة التعليمية التي تدرّس/ين فيها حاليًّا؟

1. الجامعة اللبنانية - **الرجاء الانتقال إلى السؤال رقم 11**

2. جامعة خاصة - **الرجاء الانتقال إلى السؤال رقم 10.1**
3. الاثنين معًا - **الرجاء الانتقال إلى السؤال رقم 10.1**

10.1. الرجاء ذكر اسم الجامعة و/أو الجامعات الخاصة التي تدرّس/ين بها: ....

11. ما هو عدد الأيام التي تخصّصها/تخصّصينها لجميع الأنشطة المهنية التي تمارسها/ تمارسينها في خلال الأسبوع؟ ....

12. ما هو عدد ساعات العمل التي تخصّصها/تخصّصينها لجميع الأنشطة المهنية التي تمارسها/ تمارسينها في خلال اليوم؟ ....

13. ما هو مجموع مداخيلك الشهرية الحالية بالدولار الأميركي؟

1. 200$ وأقل	2. 201$ – 500$	3. 501$ - 800$
4. 801$ - 1.100$	5. 1.101$ - 1.400$	6. 1.401$ - 1.700$
7. 1.701$ - 2.000$	8. أكثر من 2.000$	

ثانيًا: معلومات عن الشريك

14. هل يحمل/تحمل الشريك/ة الجندرية اللبنانية؟
1. نعم - **الرجاء الانتقال إلى السؤال رقم 14.1**
2. لا - **الرجاء الانتقال إلى السؤال رقم 14.2**

14.1. هل يحمل/تحمل الشريك/ة جنسية أخرى غير الجندرية اللبنانية؟
1. نعم - **الرجاء الانتقال إلى السؤال رقم 14.2**
2. لا - **الرجاء الانتقال إلى السؤال رقم 15**

14.2. ما هي الجندرية الأجنبية التي يحملها الشريك/ تحملها الشريكة؟ .....
....

15. ما هو المستوى التعليمي للشريك؟

1. لا يقرأ ولا يكتب	2. ابتدائي وما دون
3. متوسط	4. ثانوي
5. مهني	7. جامعي - إجازة
8. جامعي - ماجستير	9. جامعي - دكتوراه

10. مهني عال (بكالوريا فنية، إجازة فنية، امتياز فني)

16. النشاط الاقتصادي الحالي للشريك/ة:
1. يعمل/تعمل - **الرجاء الانتقال إلى السؤال رقم 16.1**
2. لا يعمل/لا تعمل ويبحث/تبحث عن عمل - **الرجاء الانتقال إلى السؤال رقم 18**
3. لا يعمل/لا تعمل ولا يبحث/ولا تبحث عن عمل - **الرجاء الانتقال إلى السؤال رقم 18**
4. خارج عمر العمل- **الرجاء الانتقال إلى السؤال رقم 18**
5. لا يستطيع/تستطيع أن يعمل/تعمل- **الرجاء الانتقال إلى السؤال رقم 18**

16.1. أذكر/ي على وجه التحديد نوع العمل الذي يقوم/تقوم به الشريك/ة حاليًّا (مثلًا: عمل بحثي، عمل في جمعية، عمل حرّ، صاحب/ة متجر، جيش وقوى أمن، مزارع، موظف/ة في الدوائر الحكومية، ...): .....

16.2. ما هو عدد الأيام التي يخصّصها/تخصّصها الشريك/ة لجميع الأنشطة المهنية التي يمارسها/تمارسها في خلال الأسبوع؟ .....
.....

16.3. ما هو عدد ساعات العمل التي يخصّصها/تخصّصها الشريك/ة لجميع الأنشطة المهنية التي يمارسها/تمارسها في خلال اليوم؟ .....
.....

17. ما هو مجموع مداخيلك الشهرية الحالية بالدولار الأميركي؟

1. 200$ وأقل	2. 201$ – 500$	3. 501$ - 800$
4. 801$ - 1.100$	5. 1.101$ - 1.400$	6. 1.401$ - 1.700$
7. 1.701$ - 2.000$	8. أكثر من 2.000$	

ثالثًا: العمل المنزلي قبل الأزمة الاقتصادية والمالية في لبنان (قبل العام 2020)

18. هل كان يتم الاستعانة بأحد الاشخاص للمساعدة في الأعمال المنزلية و/أو رعاية الأطفال قبل الأزمة الاقتصادية والمالية في لبنان (قبل العام 2020)؟

1. نعم - **الرجاء الانتقال إلى السؤال رقم 21**
2. كلا - **الرجاء الانتقال إلى السؤال رقم 19**

19. في حال عدم الاستعانة بعاملة منزلية قبل الأزمة، حدّد/ي المشاركين/ات في العمل المنزلي و/أو رعاية الأطفال. (بالإمكان اختيار أكثر من إجابة)

1. الزوجة
2. الزوج
3. الأولاد الذكور
4. الأولاد الإناث
5. أحد أفراد العائلة الإناث (عمّة، خالة، جدّة، أخت ...)
6. أحد أفراد العائلة الذكور (عم، خال، جد، أخ ...)
7. إحدى الصديقات أو الجارات

20. في حالة عدم الاستعانة بعاملة منزلية مأجورة قبل الأزمة، ما هو سبب عدم الاستعانة؟

1. أسباب مالية
2. المرأة تقوم بالمهام المنزلية كاملة
3. مشاركة بين المرأة والأولاد
4. مشاركة بين الزوجين
5. مشاركة بين جميع أفراد الأسرة
6. لا ينطبق

21. إذا كانت الإجابة السابقة نعم، فبمن يتم الاستعانة؟

1. عاملة مقيمة في المنزل مع الأسرة وتتقاضى راتبًا شهريًّا - **الرجاء الانتقال إلى السؤال رقم 22**
2. عاملة غير مقيمة في المنزل، ولكن يتم الاستعانة بها للمساعدة في العمل المنزلي بشكل مُنتظم مقابل أجر - **الرجاء الانتقال إلى السؤال رقم 21.1**
3. أحد أفراد العائلة (جدّة، جد، عمّة، عم، خالة، خال ...) - **الرجاء الانتقال إلى السؤال رقم 25**
4. عاملة مقيمة في المنزل مع الأسرة وتتقاضى راتبًا شهريًّا بالإضافة إلى مساعدة أحد أفراد العائلة (جدّة، جد، عمّة، عم، خالة، خال ...) - **الرجاء الانتقال إلى السؤال رقم 22**
5. عاملة غير مقيمة في المنزل ولكن يتم الاستعانة بها للمساعدة في العمل المنزلي بشكل مُنتظم مقابل أجر بالإضافة إلى مساعدة أحد أفراد العائلة (جدّة، جد، عمّة، عم، خالة، خال ...) - **الرجاء الانتقال إلى السؤال رقم 21**

21.1. ما هي عدد المرات التي كان يتم الاستعانة بالعاملة غير المقيمة (المياومة) في الأسبوع؟

.....

21.2. بمن كان يتم الاستعانة للمساعدة في الأعمال المنزلية و/أو رعاية الأطفال؟
.....

22. ماذا كانت جنسية العاملة في الخدمة المنزلية؟ .....

23. من جاء أولًا بفكرة الاستعانة بعاملة منزلية؟
1. الزوجة - الرجاء الانتقال إلى السؤال رقم 24
2. الزوج - الرجاء الانتقال إلى السؤال رقم 24
3. غير ذلك - الرجاء الانتقال إلى السؤال رقم 23.1

23.1. الرجاء حدّد/ي غير ذلك .....

24. ما هو المصدر المالي الذي يُعتمد عليه لدفع تكاليف أو أجرة العاملة المنزلية؟ (بالإمكان الاختيار أكثر من إجابة)
1. مدخول الزوج
2. مدخول الزوجة
3. مدخول الأولاد
4. مساعدة أحد أفراد العائلة

25. حدّد/ي من 1 إلى 5 درجة مساهمتك الشخصية بالمهام التالية المتعلقة بالعمل المنزلي و/ أو رعاية الأطفال قبل الأزمة؟
(1: دائمًا – 2: أحيانًا – 3: نادرًا – 4: أبدًا – 5: لا ينطبق)

المهمات	دائمًا	أحيانًا	أبدًا	لا ينطبق على حالتي
ترتيب المنزل				
مسح الغبار				
مسح البلاط				
تنظيف الحمامات				
تنظيف الشرفة				
إعداد الطعام				
تنظيف الأطباق				
غسل وكي الملابس				
نشر الغسيل				
غسيل السجاد				
التسوّق لشراء البقالة وحاجيات المنزل				
العناية بالأطفال				
العناية بكبار السن / ذوي الأمراض / ذوي الهمم				
غسل السيارة / السيارات				
تنظيف الحديقة أو العناية بالنباتات الداخلية والخارجية				
العناية بالحيوانات الأليفة				

رابعًا: العمل المنزلي بعد الأزمة الاقتصادية والمالية في لبنان

26. هل يتمّ الاستعانة حاليًّا بأحد الأشخاص للمساعدة بالأعمال المنزلية و/أو رعاية الأطفال؟

1. نعم - الرجاء الانتقال إلى السؤال رقم 29
2. كلا - الرجاء الانتقال إلى السؤال رقم 27

27. في حال عدم الاستعانة بعاملة منزلية مقيمة أو غير مقيمة (مياومة) حاليًّا، حدّد/ي المشاركين/ات في العمل المنزلي و/أو رعاية الأطفال.

1. الزوجة
2. الزوج
3. الأولاد الذكور
4. الأولاد الإناث
5. أحد أفراد العائلة الإناث (عمّة، خالة، جدّة، أخت ...)
6. أحد أفراد العائلة الذكور (عم، خال، جد، أخ ...)
7. إحدى الصديقات أو الجارات

28. في حالة عدم الاستعانة بعاملة منزلية مقيمة أو غير مقيمة (مياومة) حاليًّا، ما هو سبب عدم الاستعانة؟

1. أسباب مالية
2. المرأة تقوم بالمهام المنزلية كاملة
3. مشاركة بين المرأة والأولاد
4. مشاركة بين الزوجين
5. مشاركة بين جميع أفراد الأسرة
6. لا ينطبق

29. بمن يتم الاستعانة حاليًّا للمساعدة بالأعمال المنزلية و/أو رعاية الأطفال؟

1. عاملة مقيمة في المنزل مع الأسرة وتتقاضى راتبًا شهريًّا - **الرجاء الانتقال إلى السؤال رقم 30**
2. عاملة غير مقيمة في المنزل، ولكن يتم الاستعانة بها للمساعدة في العمل المنزلي بشكل مُنتظم مقابل أجر - **الرجاء الانتقال إلى السؤال رقم 29.1**
3. أحد أفراد العائلة (جدّة، جد، عمّة، عم، خالة، خال ...) - **الرجاء الانتقال إلى السؤال رقم 29.2**
4. عاملة مقيمة في المنزل مع الأسرة وتتقاضى راتبًا شهريًّا بالإضافة إلى مساعدة أحد أفراد العائلة (جدّة، جد، عمّة، عم، خالة، خال ...) - **الرجاء الانتقال إلى السؤال رقم 30**
5. عاملة غير مقيمة في المنزل ولكن يتم الاستعانة بها للمساعدة في العمل المنزلي بشكل مُنتظم مقابل أجر بالإضافة إلى مساعدة أحد أفراد العائلة (جدّة، جد، عمّة، عم، خالة، خال ...) - **الرجاء الانتقال إلى السؤال رقم 29.1**

29.1. ما هي عدد المرات التي كان يتم الاستعانة بالعاملة غير المقيمة (المياومة) في الأسبوع؟

.....

29.2. بمن يتم الاستعانة حاليًّا للمساعدة في الأعمال المنزلية و/أو رعاية الأطفال؟ .....

.....

30. ما هي جنسية العاملة المنزلية؟ .....

31. من جاء أولًا بفكرة الاستعانة بعاملة منزلية؟
1. الزوجة - **الرجاء الانتقال إلى السؤال رقم 32**
2. الزوج - **الرجاء الانتقال إلى السؤال رقم 32**
3. غير ذلك - **الرجاء الانتقال إلى السؤال رقم 31.1**

31.1. الرجاء حدّد/ي غير ذلك .....

32. ما هو المصدر المالي الذي يُعتمد عليه لدفع تكاليف أو أجرة العاملة المنزلية؟ (بالإمكان الاختيار أكثر من إجابة)
1. مدخول الزوج
2. مدخول الزوجة
3. مدخول الأولاد
4. مساعدة أحد أفراد العائلة

33. حدّد/ي من 1 إلى 5 درجة مساهمتك الشخصية بالمهام التالية المتعلقة بالعمل المنزلي و/ أو رعاية الأطفال بعد الأزمة؟
(1: دائمًا – 2: أحيانًا – 3: نادرًا – 4: أبدًا – 5: لا ينطبق)

المهمات	دائمًا	أحيانًا	أبدًا	لا ينطبق على حالتي
ترتيب المنزل				
مسح الغبار				
مسح البلاط				
تنظيف الحمامات				
تنظيف الشرفة				
إعداد الطعام				
تنظيف الأطباق				
غسل وكي الملابس				
نشر الغسيل				
غسيل السجاد				
التسوّق لشراء البقالة وحاجيات المنزل				
العناية بالأطفال				
العناية بكبار السن / ذوي الأمراض / ذوي الهمم				
غسل السيارة / السيارات				
تنظيف الحديقة أو العناية بالنباتات الداخلية والخارجية				
العناية بالحيوانات الأليفة				

خامسًا: قياس الرأي

34.1. ما هو مدى الرضا/ الرّضى عن تقسيم المهام في العمل المنزلي قبل الأزمة الاقتصادية والمالية في لبنان؟

1. راضية جدًّا
2. راضية نوعًا ما
3. محايد
4. غير راضية
5. غير راضية على الإطلاق

34.2. ما هو مدى الرضا/الرّضى عن تقسيم المهام في العمل المنزلي بعد الأزمة الاقتصادية والمالية في لبنان؟

1. راضية جدًّا
2. راضية نوعًا ما
3. محايد
4. غير راضية
5. غير راضية على الإطلاق

35. لو فكرت/تِ في تغيير تقسيم العمل المنزلي الحالي بينك وبين شريكك/شريكتك، هل تعتقد/ين بأنّه يمكن أن يكون من خلال الآتي؟

1. الاستعانة بعاملة منزلية بشكل مُنتظم
2. اعتماد الأطفال على أنفسهم في تنظيم أمورهم
3. اعتماد الزوج على نفسه في سد حاجاته الخاصة
4. مشاركة الزوج بأعمال المنزل والرعاية بالأطفال
5. مشاركة الأولاد بأعمال المنزل وشؤون الأسرة

36. الرجاء تحديد درجة الموافقة على المقولات التالية

العبارات	موافق بشدّة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدّة
1. من غير مقبول اجتماعيًّا أن يشارك الرجل في الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال					
2. إذا كانت الزوجة تعمل، فعليها المساهمة في نفقات المنزل					
3. إذا كانت الزوجة تعمل، فعلى الزوج المساهمة في أعمال المنزل ورعاية الأطفال					
4. يفضل الزوج الاستعانة بالعاملة في الخدمة المنزلية على المشاركة بالأعمال المنزلية					
5. إنّ الاستعانة بالعاملة المنزلية من شأنه تخفيف حدّة النزاعات حول المشاركة في الأعمال المنزلية					
6. إنّ عدم وجود أي مساعدة للمرأة العاملة في الأعمال المنزلية قد يزيد من حدّة النزاعات بين الزوجين					
7. تفضل الزوجة الاستعانة بعاملة مأجورة على أن تطلب مساهمة الشريك في العمل المنزلي					
8. إذا كان الزوج يعمل والزوجة لا تعمل فعليها القيام بالأعمال المنزلية كلّها					

37. هل تودّ/ين إضافة شيء آخر؟

.....

.....

.....

نموذج المقابلة

أولًا: معلومات عامة عن الأسرة

I.معلومات عامة عن المستجوب

1- العمر، مكان الولادة، مكان الإقامة الحالية، سنة/سنوات الزواج، جنسية أخرى غير اللبنانية
2- عمل المستجوب الحالي: اسم الجامعة/ الجامعات أوالكلية/ات، الحالة الوظيفية (متعاقد/ متفرغ/ملاك، دوام جزْئي/كامل، عدد أيام دوام العمل في الأسبوع في الجامعة/ات)، الرتبة الأكاديمية في الجامعة/ات، عمل من نوع أخر (نوعه، دوامه)
3- الخلفية التعليمية للمستجوب: اسم أعلى شهادة جامعية منجزة/ الدرجة (دكتوراه، ماجستير) وحقل التخصّص، مكان الدراسة (اسم البلد والجامعة) وسنة الحصول على أعلى شهادة، مكان الدراسة الجامعية للشهادات السابقة، والمرحلة الثانوية من التعليم ما قبل الجامعي (مدرسة خاصة/ رسمية)

II.معلومات عامة عن الشريك/ة

1- العمر، مكان الولادة في لبنان، جنسية أخرى (غير لبنانية)، المستوى التعليمي (أعلى شهادة منجزة، حقل التخصّص، مكان الدراسة - اسم البلد / الجامعة / التعليم ما قبل الجامعي (مدرسة خاصة او رسمية)
2- عمل الشريك/ة الحالي: نوع العمل/ الأعمال بالتحديد، عدد أيام دوام العمل في الأسبوع

III.معلومات عامة عن الاولاد

عدد وخصائص الأولاد من حيث الجنس، العمر، المستوى التعليمي، مكان الدراسة، نوع المؤسسة التعليمية (رسمية/خاصة)، مكان الإقامة الحالي (مع الأهل، في الخارج...)، الحالة الوظيفية (نوعها ودوامها)

ثانيًا: أسئلة العمل المنزلي قبل الأزمة

1- هل كان يتمّ الاستعانة بعاملة منزلية مأجورة قبل الأزمة؟ (مقيمة او غير مقيمة في المنزل) إذا كانت الإجابة نعم
2- ما هو سبب الاستعانة؟ (فكرة من؟ أسباب ودوافع الاستعانة)
3- ما هي المهام التي كنت تقوم/ين بها (أنت والشريك والأولاد) في خلال وجود العاملة المنزلية في ما يخص العمل المنزلي/ رعاية الأولاد والاهتمام بشؤونهم؟
4- هل كان يتم الاستعانة بأحد (الأهل، الأقارب، الأصدقاء) للاعتناء بالأولاد أو تحضير الطعام أو الإشراف على عمل العاملة المنزلية أو أي مهمة أخرى؟

إذا كانت الإجابة كلا

5- ما هو سبب عدم الاستعانة بعاملة منزلية؟ (أسباب مادية، أسباب شخصية ...)
6- ما هي المهام التي كنت تقوم/ين بها (أنت والشريك والأولاد) في ما يخص العمل

المنزلـي/ رعايـة الأولاد والاهتمـام بشـؤونهم؟
7- هـل كان يتـم الاسـتعانة بأحـد (الأهـل، الأقـارب، الأصدقـاء) للاعتنـاء بـالأولاد أو تحضيـر الطعـام أو أي مهمـة أخـرى؟

ثالثًا: أسئلة العمل المنزلي بعد الأزمة

1-هل يتمّ الاستعانة بعاملة منزلية مأجورة حاليًّا؟ (مقيمة او غير مقيمة في المنزل)
إذا كانت الإجابة نعم
2- ما هو سبب الاستعانة؟ (فكرة من؟ أسباب ودوافع الاستعانة)
3- مـا هـي المهـام التـي كنـت تقوم/يـن بهـا (أنـت والشـريك والأولاد) فـي خـلال وجـود العاملـة المنزليـة فـي مـا يخـص العمـل المنزلـي/ ورعايـة الأولاد والاهتمـام بشـؤونهم؟
4- هـل كان يتـم الاسـتعانة بأحـد (الأهـل، الأقـارب، الأصدقـاء) للاعتنـاء بـالأولاد أو تحضيـر الطعـام أو الإشـراف علـى عمـل العاملـة المنزليـة أو أي مهمـة أخـرى؟

إذا كانت الإجابة كلا

5- ما هو سبب عدم الاستعانة بعاملة منزلية؟ (أسباب مادية، أسباب شخصية ...)
6- مـا هـي المهـام التـي تقوم/يـن بهـا حاليًّـا (أنـت والشـريك والأولاد) فـي مـا يخـص العمـل المنزلـي/ ورعايـة الأولاد والاهتمـام بشـؤونهم؟
7- هـل كان يتـم الاسـتعانة بأحـد (الأهـل، الأقـارب، الأصدقـاء) للاعتنـاء بـالأولاد أو تحضيـر الطعـام أو أي مهمـة أخـرى؟

رابعًا: أسئلة عامة للذين يستعينون بعاملة منزلية والذين لا يستعينون

1- من قام بتقسيم مهام العمل المنزلي/ ورعاية الأولاد بهذه الطريقة، ولماذا؟
2- ما هي أبرز العوامل والأسباب التي أدّت إلى هذا التقسيم؟
3- هـل تعتبر/يـن بـأنّ تقسـيم المهـام بهـذه الطريقـة عـادل ومنصـف للشـريكين؟ ومـا مـدى رضـاك عـن هـذا التقسـيم، ولمـاذا؟
4- هـل واجهـت نزاعـات مـع الشـريك/ة تتعلـق بتقسـيم العمـل المنزلـي؟ كيـف عالجـت أو حللـت هـذه النزاعـات؟
5- هـل حصلـت أي محـاولات (مـن قبلـك أو مـن قبـل الشـريك/ة) لتغييـر التقسـيم الحاصـل بينكمـا فيمـا يخـصّ العمـل المنزلي/ورعايـة الأولاد؟ لمـاذا؟
6- إذا كانت الإجابة نعم، فما هي وسائل أو أساليب هذه المحاولات ونتائجها اذا حصلت؟
7- هـل حصلـت أي تغييـرات جوهريـة فـي تقسـيم المهـام بينـك وبيـن الشـريك؟ مـا هـي هـذه التغييـرات؟ ولمـاذا حصلـت؟
8- مـا هـو شـعورك عندمـا تقوم/يـن بعمـل منزلـي مـا؟ وهـل تشـارك/ي الأهـل، أو الأقـارب أو الأصدقـاء بتفاصيـل تقسـيم العمـل المنزلـي؟ لمـاذا؟
9- كيف كان واقع تقسيم العمل المنزلي في أسرتك الأولى؟ هل كنت تقوم بالعمل المنزلي؟
10- برأيـك، هـل يسـهم توظيـف عاملـة منزليـة فـي تقسـيم أكثـر إنصافًـا للعمـل المنزلـي بيـن الجنسـين، أم أنّـه قـد يـؤدي إلـى اسـتمرار عـدم المسـاواة القائمـة بيـن الجنسـين؟ لمـاذا؟
11- برأيـك، هـل تـرى بـأنّ اسـتخدام عاملـة منزليـة هـو الطريقـة الأمثـل لتلافـي متاعـب العمـل المنزلـي؟ لمـاذا؟
12- كيـف تـرى تأثيـر وجـود عاملـة منزليـة فـي تقسـيم العمـل المنزلـي بينـك وبيـن زوجـك/ زوجتـك؟

تأثير إيجابي أو سلبي؟ لماذا؟ (تخفيف عبء العمل المنزلي على الزوجة / توفير الوقت للعمل غير المنزلي والراحة...)
13- كيف ترى تأثير تقسيم العمل المنزلي الحاصل مع وجود العاملة في ديناميات العلاقة الزوجية بشكل عام؟
14- هل فكرت أنت أو الشريك بالاستغناء عن العاملة المنزلية؟ لماذا؟
15- إذا كانت الإجابة السابقة نعم، فكيف ستتدبرون أمور العمل المنزلي ورعاية الأولاد؟

خامسًا: الرأي بالمقولات التالية

- من غير المقبول اجتماعيًا مشاركة الرجل في الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال
- إذا كانت الزوجة تعمل، فعليها المساهمة في نفقات المنزل
- إذا كانت الزوجة تعمل، فعلى الزوج المساهمة في أعمال المنزل ورعاية الأطفال
- إذا كان الزوج يعمل والزوجة لا تعمل فعليها القيام بالأعمال المنزلية كلّها
- حتى لو كانت الزوجة لا تعمل خارج المنزل على الزوج المشاركة في الأعمال المنزلية
- يفضّل الزوج الاستعانة بالعاملة في الخدمة المنزلية على المشاركة بالأعمال المنزلية
- تفضّل الزوجة الاستعانة بعاملة مأجورة على أن تطلب مساهمة الشريك في العمل المنزلي
- إنّ الاستعانة بالعاملة المنزلية من شأنها تخفيف حدّة النزاعات حول المشاركة في الأعمال المنزلية
- إنّ عدم وجود أي مساعدة للمرأة العاملة في الأعمال المنزلية قد يزيد من حدّة النزاعات بين الزوجين

ملخص عن البحث المعنون: إعادة النظر في التقسيم الجندري للعمل المنزلي في ضوء تراجع العمالة في الخدمة المنزلية

ينطلق هذا البحث من إشكالية تقول بأنّ الاستعانة بالعاملة في الخدمة المنزلية (مقيمة أو مياومة)، يُخفي أو يؤجّل نقاش الشريكين ومفاوضاتهما حول أدوارهما الجندرية لناحية التقسيم الجندري للعمل المنزلي. أثير النقاش حول هذه المسألة، عند اندلاع الأزمة الاقتصادية المالية التي تضرب لبنان منذ العام 2019، حين غادر جزء كبير من العمالة في الخدمة المنزلية لبنان، لعدم قدرة دفع الأسر المستأجرة لهذه الخدمة دفع رواتب العاملات الأجنبيات، نظرًا لكون أغلب الأسر اللبنانية، فقدت مدّخراتها مع انهيار قيمة العملة اللبنانية أمام الدولار. فقد شكّلت هذه الأزمة الاقتصادية الحرجة، لحظة تاريخية للتصدّي لدراسة الأثر الذي تتركه الاستعانة بعاملة بالخدمة المنزلية على المفاوضات، حول أدوار الشريكين قبل و في خلال الأزمة المركبة التي يعيشها لبنان. يجري هذا البحث، في وقت نلحظ فيه عزوفًا عن التشكيك في العلاقات السلطوية بين المرأة والرجل داخل الأسرة، وابتعادًا عن النقاش في المفاوضات الجارية حول التقسيم الجندري للعمل المنزلي بين الشريكين، ليتراءى وكأنما هذه المسألة المركزية سُحبت من النقاش النظري عند الباحثين/ات في الشأن النسوي.

عالج البحث الأسئلة التالية: إلى أي مدى أسهمت الاستعانة بعاملات الخدمة المنزلية في إخفاء الصراع بين الشريكين أو تأجيله، ما أدام الفجوة بين الجندرين لناحية التقسيم الجندري للعمل المنزلي، بخاصة وأنّ العمل المنزلي المتبقي تقوم به النساء وليس الرجال؟ كيف يعُاد ترسيم خريطة التقسيم الجندري للأدوار في الفضاء المنزلي الخاص، بعد انسحاب قوة العمالة الأجنبية المستخدمة؟ وإلى أي مدى يمكن الاعتداد بهذه التحولات في رسم صورة أكثر مساواة ، لناحية التقسيم الجندري للعمل المنزلي؟ نوقشت هذه الأسئلة في ثلاثة محاور على المنحى الآتي:

المحور الأول: الاستعانة مقابل الاستكانة

يقارن التقرير في هذا المحور بين فترتي ما قبل الأزمة وما بعدها لناحية أشكال الاستعانة بعاملة الخدمة المنزلية حجمها المرتفع في فترة ما قبل العام 2020، أنواعها (مقيمة أو مياومية) أسبابها، مثل الحاجة إلى استخدام يد عاملة لإنجاز المهام المنزلية والحاجات المترتبة على عمل الزوجين، بالإضافة إلى كون استخدام عاملة في الخدمة، يُشكّل علامة على الحراك الاجتماعي. كما تناول المحور أيضًا، أثر هذا الاستخدام في العلاقات بين الشريكين. ومن ثم، لحظ الفصل إجراء المقارنات بين فترتي التي سبقت اندلاع الأزمة وما بعدها لقراءة التغيرات الحاصلة على مستوى الاستعانة وتبدل أشكالها، وأثر ذلك في طبيعة العلاقات الجندرية لناحية التقسيم الجنسي للعمل المنزلي.

المحور الثاني: التقسيم الجنسي للعمل المنزلي

تناول هذا المحور تقسيم المهام بين الشريكين أيضًا للفترتين المذكورتين أعلاه(قبل العام 2020، وحاليًّا)، بهدف قياس دخول الشريك على خط الأعمال المنزلية، وتم قياس 15 خمس عشرة مهمة لمعرفة الديناميات التي تمّ على أساسها التقدم أو التراجع، في مساهمة الشريك الذكر في المهام المنزلية. كما قاس هذا المحور، أشكال المفاوضات المُستجدة بين الزوجين. وكان من أبرز خلاصات هذا المحور، التفاوت الكبير في نسب هذه المساهمات بين الجنسين، حيث يظهر بأنّ معظم النساء هن اللواتي يقمن بهذه المهام، بخاصة اللواتي لا يستعن بعاملة منزلية. كما تبرز بعض الفروقات بين هذه المهام في درجة مساهمة الرجال، حيث قد يسهم الرجال في

بعضها ولا يفعل في بعضها الآخر. وتعود تلك الفروقات التي برزت، في ارتفاع مساهمة الرجال من أفراد العينة حاليًّا وقبل الأزمة، بأنّها مرتبطة بمسألة الاستعانة بعاملة منزلية. إنّ الانخفاض في نسب الاستعانة بعاملة مقيمة، مقابل الاستعانة بالعاملة المياومة في أكثر الأحيان في أثناء الأزمة (حاليًّا) أسهم في ارتفاع نسب مساهمة الذكور والإناث في العديد من المهام، وهي نسب مرتفعة نسبيًا عمّا كانت عليه قبل الأزمة. أمّا التراجع الملحوظ في نسب مساهمة الرجل في بعض المهام عما كانت عليه قبل العام 2020، في حالة الاستعانة وعدم الاستعانة بعاملة، فقد يعود إلى زيادة الوقت الذي يقضيه في العمل المأجور حيث اضطر بعضهم إلى، إمّا مضاعفة أوقات العمل، أو العمل في أكثر من وظيفة بسبب الأزمة الاقتصادية والمالية في لبنان.

محور الرضى والمقولات والآراء

في هذا المحور، حاول البحث أن يستشرف التصورات السائدة لأفراد العينة وأرائهم، حول التقسيم الجندري للعمل المنزلي، كما حاول أيضًا قياس رضاهم عن التقسيم الجندري لأدوارهم القائمة حاليًّا، حول المهام المنزلية وحول تمثلاتهم لأدوارهم الجندرية وأفكارهم ومقترحاتهم لشكل جديد من الأدوار بين الشريكين.

دمغة الناشر

الآراء الواردة في هذا المنشور هي آراء المؤلف ولا تمثل بالضرورة آراء مؤسسة فريدريش إيبرت.
لا يسمح بالاستخدام التجاري لأي من وسائل الإعلام التي تنشرها مؤسسة فريدريش إيبرت من دون موافقة خطّية من المؤسسة نفسها.

مؤسسة فريدريش إيبرت | مكتب لبنان
١٥٧ مرفأ – الطابق الأول شارع ٧٣ (سعد زغلول) ، المجيدية | بيروت ٦ ٧٣ ١٢ ٢
https://lebanon.fes.de

المسؤول عن المحتوى
ميرين عباس، مدير مؤسسة فريدريش إيبرت، مكتب لبنان

لطلب المطبوعات:
info.lebanon@fes.de

لزيارة مكتبتنا الرقمية

فريدريش إيبرت لبنان ٢٠٢٤

هذا التقرير خلاصة عمل بحثي مُمول من مؤسسة فريديرتش إيبرت، طال عينة من الأكاديميين والأكاديميات في الجامعات اللبنانية، تناول أثر استخدام العاملة في الخدمة المنزلية على ترتيب الأدوار الجندري للشريكين، في فترة ما قبل الأزمة الاقتصادية المالية قبل العام ٢٠٢٠ وما بعدها.

تقرير من إعداد:
الدكتورة هلا عواضة أستاذة مساعدة في معهد العلوم الاجتماعية الجامعة اللبنانية، الأمينة العامة لتجمع الباحثات اللبنانيات.

الدكتورة مريم الحاصباني مريم الحاصباني، عضو في هيئة التدريس في كلية الآداب والعلوم في جامعة البلمند.

الدكتورة سناء كيّال باحثة ومعالجة بيانات إحصائية.

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG